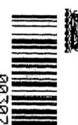
الدكتور سليم الحص
رئيس مجلس الوزراء اللبناني سابقاً

عهد القرار والهوى

تجارب الحكم في حقبة الانقسام

١٩٨٧-١٩٩٠





دار العلم للملايين

عهد القرار والهوى

تجاربُ الحُكم في حِقبةِ الانقسام

١٩٨٧-١٩٩٠

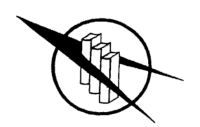
الدكتور سليم الحُص
رئيس مجلس الوزراء اللبناني سابقاً

عهد القرار والهوى

تجارب الحُكم في حقبة الانقسام
١٩٨٧-١٩٩٠

دار العلم للملايين

دار العلم للملايين
مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر
شارع مار الياس - خلف ثكنة الحلو
ص.ب ١٠٨٥ - تلفون: ٣٠٤٤٤٥ - ٨١٦٦٣٩
برقياً: ملايين - تلكس: ٢٣١٦٦ ملايين
بيروت - لبنان



الطبعة الأولى ١٩٩١
الطبعة الثالثة
١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩١

الإهداء

إلى كل من لم يفهم
علامَ كانت تلك الحرب،
ولِمَ كانت هذه الخاتمة؟
إلى كل من لم يفهم
كيف لم يبلغ عين هذا الأرب
عن غير تلك الطريق القاتمة؟
إلى كل من لم يفهم
علامَ سفح دم أبنائه،
وأعطى من جهده وأحلامه؟
إلى كل من لم يفهم
وجهله حجة على الهمجية،
وجيله شاهد على العبثية.

إلى كل من لم يفهم
أهدي هذا الفصل من قصته
لا ليفهم وإنما
كي يأخذ بيده مصير بلده.

سليم الحص

مُقَدّمَة

١ حَيْثُ الخَبَر وجْهَة نَظَر

صدق من قال إن الخبر في لبنان وجهة نظر.

من الغريب أن لبنان لم يشهد حدثاً خطيراً، إلا وكان خبره أقرب إلى وجهات نظر الأطراف المتنازعة منه إلى التعبير عن الواقع أو الحقائق الموضوعية.

هذا الحكم يصح على أكثر الأحداث الكبرى التي وقعت في لبنان منذ كان. ومن يشك في ذلك، فما عليه إلا أن يستعرض الروايات التي صدرت، وبعضها في لبوس التاريخ، عما حصل في عام ١٨٤٠ وعام ١٨٦٠، وما قيل عن التطورات والأحداث التي آلت إلى الاستقلال في عام ١٩٤٣، وكيف صُوّرت أحداث «ثورة» ١٩٥٨، وكيف قُوّم عهد الرئيس فؤاد شهاب ثم عهد الرئيس شارل حلو، وكيف فُسّرت الأحداث التي شهدها عهد الرئيس سليمان فرنجية والتي بلغت ذروتها بانفجار الأزمة الكبرى في عام ١٩٧٥، ثم كيف نُظر إلى شريط الأحداث المأسوية التي سجلتها حقبة الأزمة الوطنية الدامية منذ ذلك الحين.

لعلّ هذا شأن الصراعات الحادة في كل زمان ومكان. فالصراع المسلح لا بد أن يترافق مع صراع سياسي وصراع إعلامي. ومن طبيعة الصراع الإعلامي أن يجعل من الخبر وجهة نظر، إذ يصوّر الأحداث على

هوى أطراف النزاع، وبما يخدم مصلحة كل منهم. أما كان هذا هو الأمر خلال الحرب العالمية الثانية، مثلاً، وخلال حرب كوريا، وحرب فييتنام، والحروب العربية الإسرائيلية، وجميع النزاعات الأهلية في العالم، من قبرص إلى كشمير إلى سريلانكا إلى الحبشة إلى نيكاراغوا، وحتى جنوبي إفريقيا.

وإذا كان من الطبيعي في ظل النزاعات التي تحتدم بين الدول أو بين فئات المجتمع الواحد أن يكون الخبر وجهة نظر، فليس من السائغ أن يكون ذلك سبباً ليكون التاريخ وجهة نظر. فالتاريخ هو للدرس، للعبرة، لتربية الأجيال، لوجه العلم. فلا يجوز أن يكون مرآة لغير الحقيقة الموضوعية المجرّدة.

ولكن التاريخ كثيراً ما يستقي دقائقه من الخبر المنشور أو المدوّن. فهو تالياً معرّض للتشويه بطغيان وجهات النظر في رواية الخبر. هذا إلا إذا تأمّن التوازن في مصادر الخبر. في تلك الحال، يغدو المؤرخ أمام الامتحان. فخبرته، وموضوعيته، وتجرده، والتزامه العلمي، ونفاذ بصره وعمق بصيرته، كلها تغدو أمام التحدي، على المحكّ، استخلاصاً للحقيقة.

كُتب الكثير عن الأزمة اللبنانية وتطوراتها من وجهات نظر متعارضة، ولكننا مع ذلك صُدمنا بروايات تتكرر عن مفاصل في تطور الأحداث كنا طرفاً فيها، وقد انطلقت بعض تلك الروايات خلال احتدام الأزمة وغلبت عليها في حينه بطبيعة الحال اعتبارات دعائية سافرة، ولكن المؤسف أن بعض تلك الروايات صمد إلى ما بعد انقضاء الحدث ومرحلته، وبعضها أخذ يلبس لبوس التاريخ. كل ذلك لأن أصحاب وجهة النظر الغالبة في الخبر يملكون الوسائل الإعلامية الأكثر فاعلية والإمكانات المادية والبشرية والعلائقية التي تتيح لهم ذلك.

ونحن ضنًّا منا على موقفنا، نأبى أن تشوهه وجهات نظر أطراف النزاع بفعل سطوتهم الإعلامية وحملاتهم الدعائية. لذلك لا بد من وضع النقاط

على بعض حروف حقبة الانقسام في السلطة والتي سجلت ذروة التصعيد والشدة والتزوير في وقائع التاريخ.

إن ما يهمنا إبرازه أكثر من أي شيء آخر هو أننا، خلافاً للانطباع الذي قد يكون غرماؤنا في النزاع السياسي خلال حقبة الانقسام تلك حرصوا على إشاعته في أوساط واسعة من الجمهور الذي دأبوا على مخاطبته، كنا دوماً طلاب سلام في زمن العنف والاقتتال والحرب.

في هذا الكتاب أتحدث عن تجربتي في الحكم منذ تسلمي مسؤوليات رئاسة مجلس الوزراء لدى استشهاد المغفور له الرئيس رشيد كرامي حتى سقوط حالة الانقسام التي كان يتصدرها القائد السابق للجيش في تمرده على الشرعية، ومن ثَم تنفيذ مشروع بيروت الكبرى على يد الحكومة الأولى التي توليت رئاستها في عهد الطائف، فكان ذلك خاتمة أعمالها. عسى أن يكون في الكتابة عن هذه التجربة ما يساعد على إلقاء أضواء كاشفة جديدة ومفيدة على حقائق هذه المرحلة الخطيرة، بحيث يتمكن المؤرخ من أن يؤرخ لها بتجرد وموضوعية، بعيداً عن أية وجهة نظر.

محور هذا الكتاب حقبة انقسام الحكم في لبنان، بما فيها مقدماتها وامتدادها، وهي أخطر مرحلة في تاريخ الأزمة اللبنانية وأصعبها، وبالتالي في تاريخ لبنان الحديث.

أما عنوانه، عهد القرار والهوى، فيعبّر عن واقع المرحلة في أبرز ما شهدت من أحداث جسام: فكم من تحرّك كان مبعثه هوى المتسلّطين، وكم من قرار كان هدفه التصدي لهوى المتحكّمين.

هذا الكتاب يجمع في معظمه حلقات نشرتها مجلة «المجلة» في لندن، إلا حيث يشار إلى خلاف ذلك.

سليم الحص

٢ في غِمار مَعْركةِ الاستِحْقاق الدّسْتوري

عندما أخذت فترة الاستحقاق الدستوري تقترب من نهايتها في ١٩٨٨/٨/٢٣، بدأت تلوح في الأفق بوادر تصميم لدى رئيس الجمهورية أمين الجميل على دفع تطورات الواقع السياسي إلى عدم إنجاز عملية انتخاب خليفة له، وإيصال البلاد تالياً إلى أحد خيارين بنهاية عهده: إما التمديد له رئيساً للجمهورية فترة أخرى أو تسمية حكومة انتقالية في آخر لحظة من عهده تشكل في واقع الحال امتداداً لعهده ريثما يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية يخلفه. ولما كانت الأجواء النيابية والسياسية العامة لم تكن تؤذن، حسبما كان يبدو، بالتمديد، فقد تجلّى في وقت مبكّر أن كفة الحكومة الانتقالية أمست راجحة.

وكانت بصمات رئيس الجمهورية واضحة على عملية إجهاض محاولتين لانتخاب رئيس جديد للجمهورية: الأولى يوم دُعي مجلس النواب للاجتماع في ١٨ آب (أغسطس) لانتخاب رئيس جديد، وكان المرشح الوحيد للرئاسة عملياً آنذاك الرئيس السابق سليمان فرنجية، والثانية يوم اتفق المبعوث الأميركي ريتشارد ميرفي مع المسؤولين في دمشق على مرشح وفاق لاقتراحه على القيادات اللبنانية والمجلس النيابي تداركاً لمحظور الشغور في سدّة الرئاسة. وعُلم أن اسم المرشح اختير من بين أسماء كان اقترحها أو وافق عليها رئيس الجمهورية نفسه في تداوله مع المبعوث الأميركي.

ففي المحاولة الأولى بذل رئيس الجمهورية، بالتعاون مع حزب «الكتائب» وجناحه العسكري «القوات اللبنانية»، اللذين ورِث زعامتهما عملياً من والده عند وفاته، جهوداً منهجية مرموقة لنسف الجلسة التي دُعي مجلس النواب إلى عقدها في ١٨/٨/١٩٨٨ عن طريق الحؤول دون اكتمال نصابها. وقد استبق رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني هذا الاحتمال بالدعوة إلى اجتماع أمني، حضرته بصفتي رئيساً للوزراء ومعي الوزراء الدكتور عبد الله الراسي وزير الداخلية والرئيس عادل عسيران وزير الدفاع وجوزيف الهاشم وزير المال، وكذلك العماد ميشال عون بصفته قائداً للجيش واللواء عمر مخزومي مدير عام قوى الأمن الداخلي. وكان موضوع الاجتماع بحث الترتيبات التي يقتضي اتخاذها لضمان الأمن في محيط قصر منصور، مبنى مجلس النواب، والطرق المؤدية إليه يوم الانتخاب. فكانت التصورات واضحة والاستعدادات المعلنة طيبة ظاهراً. وكان العماد عون في أكثر الوقت صامتاً خلال الاجتماع، لم يتدخل إلا لماماً، وعندما فعل أوحى للحاضرين أنه داعم للاجراءات المتخذة ومؤيد لها ومستعد لالتزامها.

ولكن الواقع كان خلاف ذلك. فقد كانت وسائل الإعلام الموالية لرئيس الجمهورية وفريقه تشن حملة عنيفة على الجلسة النيابية المقررة، بعبارات أسهمت في إشاعة جو من الوجل لدى كثير من النواب وأرهبت بعضهم عن التوجه إلى المجلس النيابي للمشاركة في الجلسة. ثم إن عدداً من النواب تعرضوا للتهديد أو الاعتداء المباشر لمنعهم من الوصول إلى المجلس. وعندما بدأت أنباء هذه التدخلات تصلني قررت منذ بداية النهار تنظيم عملية المواجهة، فزرعت أحد الضباط الشبان الملحقين بي من قوى الأمن الداخلي على مقربة من مقر مجلس النواب في سيارة جيب وفي حوزته جهاز لاسلكي. فكنت كلما تلقيت مراجعة حول اعتراض سبيل أي نائب من النواب، أطلب إلى قائد السرية الأمنية لرئاسة الحكومة الاتصال لاسلكياً بالضابط الشاب المستنفر في محيط المجلس النيابي لتزويده بالمعلومات المتوافرة والإشارة عليه بالتوجه فوراً لمقابلة قائد الجيش العماد ميشال عون، الذي لازم منزله في منطقة الفياضية طيلة ذلك النهار، لإعلامه بالأمر والطلب

إليه التحرك لمعالجة الإشكال. فكانت للضابط الشاب ثلاث زيارات للعماد عون في منزله لهذا الغرض. وكان كلما أبلغه بأمر من تلك الأمور سارع إلى تمييعه أو تنفيسه بالقول: «أبلغ دولة الرئيس تحياتي وطمئنه بأن شيئاً مما تبلغ لم يحصل فعلاً، أو ليس بالخطورة التي يوحي بها الخبر». وكان حريصاً على أن يردف قوله: «هؤلاء النواب. . . (مضيفاً نعتاً من النعوت الجارحة) يزعمون أنهم يتعرضون للمضايقة. أما الحقيقة فهي أنهم يختلقون الشكوى ذريعة لعدم المثول إلى مجلس النواب لأنهم لا يرومون ذلك».

وهكذا انقضى النهار الحافل بالأحداث التي تعرض لها بعض النواب من غير أن يبدي قائد الجيش العماد ميشال عون حراكاً أو يرفع إصبعاً لتدارك حادثة من تلك الحوادث أو معالجتها. وكانت النتيجة على ما كان يشتهي الذين يعملون على تعطيل نصاب الجلسة، فلم تنعقد.

وكان أغرب ما نُفّذ في سياق العمل على تعطيل الجلسة قطع الاتصالات الهاتفية بين المنطقتين الشرقية والغربية، وكان وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية في حينه الأستاذ جوزيف الهاشم، أقرب أصدقاء رئيس الجمهورية إليه.

أما المحاولة الثانية، التي انطلقت من التفاهم السوري - الأميركي على اقتراح مرشح وفاقي، هو النائب الشيخ مخايل الضاهر، فقد ولدت عملياً ميتة، إذ أجهضتها ردات فعل عنيفة بدأها قائد الجيش العماد ميشال عون إذ أعلن موقفاً ينعت فيه الترشيح المتفق عليه بالتعيين. وسرعان ما سرت هذه الكلمة كالنار في الهشيم، فصدرت بيانات متتالية من شتّى المراجع، ترفض ما سُمي تعييناً.

منذ ما قبل نحو خمسة أسابيع من حلول نهاية فترة الاستحقاق الدستوري، شننتُ حملة مركّزة من موقعي في رئاسة الحكومة لتدارك الأسوأ الذي كنت أتوجس وأرتقب. فكانت التصريحات المتكررة التي أدليت بها محذراً من مغبّة تعطيل الانتخابات الرئاسية، واستطراداً تنصيب حكومة تُسمى انتقالية إمعاناً في الإصرار على أن يكون رأس السلطة، الحكومة في

هذه الحالة، مارونياً. ذلك لأنني كنت أعي الأخطار التي يمكن أن تترتب على مثل هذه الخطوة في مردودها السياسي وانعكاسها الكارثي المحتمل على وحدة المؤسسات والشعب.

وكان في جملة ما فعلت أن دعوت سفراء الدول الكبرى والدول العربية وبعض الدول الأخرى المهتمة بأوضاع لبنان ووضعتهم في صورة الاحتمالات الخطيرة التي تكمن وراء الأكمة. ولقد أودعتُ أكثرهم نص مذكرة خطية، أعددتها بتاريخ ١٩٨٨/٩/٥. وهي توجز حقائق الواقع وتحذّر من الأخطار التي تهدد لبنان من جرّائه.

وكنت قبل ذلك، وتحديداً بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢ بعثت برسالة خطية إلى الرئيس أمين الجميل، أبلغه فيها رسميًّا سحبي استقالة الحكومة التي كنت أرأس وكالةً وذلك في خطوة غير مألوفة. وكان المغفور له الرئيس رشيد كرامي، الذي خلفته في رئاسة هذه الحكومة، قد تقدم باستقالتها في ١٩٨٧/٥/٤. وكنتُ قد قبلت رئاسة الحكومة خلفاً للرئيس الشهيد نزولاً عند إلحاح لقاء إسلامي ـ وطني موسع انعقد في دار الفتوى في بيروت بالتنادي إثر شيوع نبأ استشهاد الرئيس رشيد كرامي، ولكنني اشترطت أن يكون ذلك وكالةً احتراماً مني لمكانة الشهيد ولمشاعر الناس التي ألهبها الحدث الجلل. وقد سجل النائب الأستاذ حسن الرفاعي، المعروف بطول الباع في الفقه الدستوري، اعتراضه على صيغة الوكالة، مؤكداً أن لا وكالة عن ميت، وأن سلامة الموقف الدستوري تقتضي أن يكون تعييني رئيساً للوزراء أصالةً. ولكنني لم أستمرىء ذلك في ظل الجو المحموم الذي كان سائداً، أملاً في أن يتم التصحيح للوضع الحكومي قريباً بتشكيل حكومة جديدة حسب الأصول. فبقي الوضع الحكومي غريباً شاذاً حتى نهاية فترة الاستحقاق الدستوري بعد نحو سنة ونصف السنة: حكومة مستقيلة تمارس صلاحيات كاملة، وهي منقسمة على نفسها ومقاطعة لرئيس الجمهورية منذ ما قبل استقالة الرئيس كرامي ومن ثم استشهاده، وأنا رئيس لها وكالةً فيما الوكالة لم تكن تستقيم دستوريًّا في تلك الحالة.

عندما كتبتُ للرئيس الجميل بسحب استقالة الحكومة، أصدر لتوه بياناً يرفض هذه الخطوة. فعقّبت على هذا البيان بمثله. ولعل من المفيد التذكير بمضمون البيان ـ الرد الذي أدليت به، لما فيه من تعبير عن حقيقة الموقف. قلتُ في ذلك البيان:

«نرجو أن يتمكن المجلس النيابي من الاجتماع قريباً لانتخاب رئيس جديد للجمهورية فيبطل كل حديث عن حكومة انتقالية. ولكن إلى أن يتم ذلك، ووضعاً للأمور في نصابها، يهمنا إبداء الملاحظات التالية حول بيان رئاسة الجمهورية رداً على كتابنا بالعودة عن الاستقالة.

أولاً: إن ما جاء في بيان رئاسة الجمهورية يمثل وجهة نظرها. أما نحن فرأينا هو ما عبّرنا عنه في الموقف الذي أعلناه. ونحن لا نعتقد أن ما يراه رئيس الجمهورية يجب أن يكون بالضرورة هو الصحيح كلما ظهر تباين في الرأي بينه وبين رئيس الوزراء. وإذا كانت سلطة القرار على هذا الصعيد في يده، فإن سوء استعمالها، أو التفرد في استخدامها، سيكون شاهداً جديداً على عيوب النظام الذي يعطيه سلطة كيفية كهذه وسيكون حجة جديدة للمطالبين بإصلاحه.

ثانياً: لم ننكر يوماً أن وضع الحكومة كان شاذاً منذ إعلان المغفور له الرئيس رشيد كرامي استقالته ثم منذ استشهاده. وهذا ما عدنا فأثبتناه في كتاب العودة عن الاستقالة. وإذا كنا قد تحملنا المسؤوليات في ظل هذا الواقع كارهين مكرهين في انتظار تأليف حكومة جديدة، كما قضى نص المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٦/١، فإننا لا نفهم حكمة رئاسة الجمهورية في قبول هذا الواقع على علّاته عبر ما يزيد على خمسة عشر شهراً والانتظار حتى الأيام الأخيرة من العهد لتغييره. إننا لا نفهم لماذا سكت رئيس الجمهورية على الوضع الحكومي هذا طيلة فترة المعاناة الطويلة التي رافقت حال التمزق السياسي منذ ذلك الوقت ولم يتخذ الخطوات المطلوبة منه لتصحيح ذلك الوضع قبل اليوم عندما كان ذلك لازماً ومجدياً وطبيعيًّا. وقد دعوناه إلى القيام بذلك تكراراً فلم يفعل. العجب كيف أن الحكومة التي

اعتبرت صالحة في نظر رئاسة الجمهورية لتحمل المسؤوليات في ظل أسوأ ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية واجهها لبنان في تاريخه لا تعتبر صالحة لتدارك الفراغ لأيام معدودة فيما لو حصل، ونحن نرجو أن لا يحصل.

ثالثاً: يجري الحديث عن حكومة انتقالية، ومثل هذه الحكومات لا نرى لها ذكراً أو وجوداً في القانون أو الدستور. فالمادة ٦٢ من الدستور تقول: «في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت، تناط السلطة الإجرائية وكالةً بمجلس الوزراء»، ولا تقول بحكومة انتقالية. لقد سجل الشيخ بشارة الخوري سابقة وحيدة في هذا الإطار عام ١٩٥٢ يوم استقال من منصبه بعدما عين قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً لحكومة سُميت انتقالية. ولو تكررت تلك السابقة لأضحت عرفاً. ولقد أبيتُ شخصياً الإسهام في إنشاء مثل هذا العرف يوم أعلن الرئيس إلياس سركيس عزمه على الاستقالة فطالبني بتقديم استقالتي أولاً فلم أستجب لطلبه، لأنني اعتبرت الحكومة الانتقالية بدعة يجب أن لا تتكرر.

رابعاً: في حال شغور سدّة رئاسة الجمهورية لا سمح الله، من حقنا أن نرفض الرأي القائل بأن رئاسة الحكومة يمكن أن يؤتمن عليها أبناء طائفة معينة ولا يؤتمن عليها أبناء طائفة أخرى، وبخاصة أبناء الطائفة التي جرى العرف على اختيار رؤساء الحكومات منها. وأي رئيس للجمهورية ينهي عهده وسِدّة الرئاسة مهددة بالشغور لا يمكن أن يكون أجدر بالأمانة من سواه كي يُترك له أمر التصرف في تشكيل الحكومات في الساعة الأخيرة من ولايته.

خامساً: إننا في ضوء الموقف الذي أعلناه نعتبر أنفسنا مستمرّين في المسؤولية. ونحن لم نقل ما قلناه إلا لأننا نعي خطورة النتائج التي يمكن أن تتأتى في الظرف الراهن من الإقدام على تشكيل حكومة جديدة تسمى انتقالية.

سادساً: هناك سبيل وحيد لمواجهة هذا الواقع الأليم وتدارك الأسوأ، ألا وهو إنجاز الاستحقاق الدستوري في موعده. فليقم كل مسؤول بواجباته

في هذا الصدد، وليقلع المخربون على الاستحقاق عن تخريبهم، فيوفّروا على البلاد والعباد كل هذه الأخطار والإشكالات وينتفي كل حديث عن الفراغ والحكومات. وهذا ما ننتظره ونتمناه من مجلس النواب بتعاون الجميع».

بيد أن هموم الاستحقاق الضاغطة لم تشغل رئيس الجمهورية، ما شاء الله، عن متابعة اهتمامات أخرى. فقد كان في وقته متّسع، للمناورة في موضوع التجنيس. خلال هذه الفترة، وحتى اليوم ما قبل الأخير من عهده، كان الرئيس يبعث لي رسله للاتفاق على إصدار مرسوم يمنح عدداً من الأشخاص الجنسية اللبنانية، فكانت الرسالة الشفهية الأولى، التي تكررت فيما بعد بوتيرة شبه يومية، تدعوني إلى اختيار ما أشاء من الأسماء: مئة أو مئتين أو ثلاثمائة من طالبي الجنسية اللبنانية، كي يختار عدداً موازياً ويصدر مرسوم بهم جميعاً بتوقيع رئيس الجمهورية وتوقيعي.

وقد درجت العادة أن يصدر مثل هذا المرسوم بمنح الجنسيات لبعض طالبيها في آخر لحظة من كل عهد رئاسي، حتى إذا ما أثيرت اعتراضات أو مطالبات إضافية يكون السيف قد سبق العَذَل برحيل رئيس الجمهورية.

ولكن هذه العملية المعروضة عليّ ثار حولها غبار كثيف من الشبهات والشائعات تتناول «الإتاوة» التي كان على طالبي الجنسية أن يدفعوها للوسطاء. فقررت الاستنكاف عن المُشاركة في هذه العملية برغم كل المراجعات التي تعرضتُ لها. وعندما استيقن رئيس الجمهورية أنني لن أجاريه في مطلبه، خاض معي تجربة تصعيدية بديلة. فقد كانت مديرية الأمن العام قد جهّزت له لوائح بمجموعات بشرية واسعة كان يهمها الحصول على الجنسية اللبنانية، منها الأكراد وعرب وادي خالد وأهالي بعض القرى الحدودية في الجنوب ومجموعات من الكلدان والأشوريين والأقباط وسائر الأقليات الوافدة من البلدان العربية. فكان تعداد المقترح إصدار مرسوم بتجنيسهم يبلغ نحو ١٢٥ ألف شخص، نصفهم تقريباً من المسلمين

ونصفهم الآخر من المسيحيين. ولكن شبهة «الإتاوات» للوسطاء ظلت حائمة، ولو بمعدلات أدنى مما كان مطلوباً عندما كان العدد المرشح للتجنيس محدوداً. فرفضت التجاوب مجدداً. فإذا بوفود من تلك المجموعات، خصوصاً المسلمة منها، تتحرك، أو بالأحرى تُحرّك، لمقابلتي والضغط عليّ للاستجابة. فقاومت كل تلك الضغوط ورفضت الانصياع. فلم يصدر المرسوم المعهود في نهاية ذلك العهد المشؤوم.

٣ قُنبُلَة اللحظة الأخيرة

كان اليوم الأخير من عهد الرئيس الشيخ أمين الجميل، المصادف ١٩٨٨/٩/٢٢، يوماً طويلاً في تاريخ الأزمة اللبنانية. وكان رئيس الجمهورية قد افتتح نهاره بتكليف النائب بيار حلو تشكيل حكومة «انتقالية» عملاً بالنظرية التي كان يتبناها، والتي نقلها إلينا عن لسانه بعض الأصدقاء المشتركين من السياسيين وسفراء بعض الدول الأجنبية، بوجوب الاحتفاظ بالمنصب الأول في الدولة، أياً يكن، لماروني. وهذا ينطبق على رئاسة الحكومة الانتقالية في حال شغور سدّة رئاسة الجمهورية.

وأثناء محاولة النائب بيار حلو تأليف الحكومة، دعا مفتي الجمهورية اللبنانية، المغفور له الشيخ حسن خالد إلى اجتماع فوري للرؤساء الروحيين للطوائف الإسلامية الثلاث بغية التصدي لهذه الخطوة. وقد عقد هذا اللقاء عند الساعة الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم. وعند شيوع الخبر، اتصل بي المرحوم داني شمعون، وكانت تربطني به صداقة شخصية قديمة تعود إلى أيام الدراسة، وناشدني التدخل لإلغاء القمة الروحية الإسلامية تلك، على أن يعمل هو على إيجاد حل مرضٍ مع الرئيس الجميل. فاعتذرت عن تلبية الطلب لانعدام الثقة بما يمكن أن يقدم عليه رئيس الجمهورية. وقد صدر عن القادة الروحيين بيان اعتبروا بموجبه حكومتي الحكومة الشرعية

الوحيدة ورفضوا أي مشروع حكومة انتقالية وطلبوا من الجميع عدم الاشتراك فيها.

مرت الساعات الأولى من ليل ٢٢ أيلول (سبتمبر) بطيئة ثقيلة، وكان قد بدأ يظهر أن النائب المكلف بيار حلو يتعثر في تشكيل حكومة. وعند الثامنة والنصف خرجت من منزلي لتعزية الوزير نبيه بري بوفاة ثلاثة من قادة حركة أمل اغتيلوا بعد ظهر ذلك اليوم وهم في طريقهم من بيروت إلى الجنوب. ولدى عودتي أبلغتني ابنتي وداد أن الوزير جوزيف الهاشم قد اتصل هاتفياً من القصر الجمهوري. وعندما طلبته هاتفيًّا سألني عن استعدادي لترؤس حكومة انتقالية. فأجبته بأني موافق على ترميم الحكومة القائمة في شكل متوازن كما سبق لي قبل بضعة أيام أن أبلغت داني شمعون عندما طرح عليّ هذا السؤال.

وعند التاسعة وأربعين دقيقة اتصل بي الأستاذ غسان تويني من القصر الجمهوري، وبعد تبادل التحية أحالني على داني شمعون الذي عرض عليّ باسم الرئيس الجميّل تشكيل حكومة من ٢٤ وزيراً برئاستي. وقد ضمت التشكيلة المقترحة من المسلمين عثمان الدنا وعمر كرامي ونزيه البزري وناظم القادري ونبيه بري وعادل عسيران ومحمود عمار وخليل الخليل ورفيق شاهين ووليد جنبلاط ومروان حمادة. وضمت من المسيحيين داني شمعون (نائباً للرئيس) وجورج سعادة وميشال عون وسمير جعجع وجوزيف الهاشم وفكتور قصير وعبد الله الراسي وميشال ساسين وخليل أبو حمد ونصري المعلوف وأحد الأرمن.

وهكذا شملت التشكيلة المطروحة جميع الذين كانوا في الحكومة القائمة آنذاك ما عدا جوزيف سكاف لسبب لم أعرفه.

رفضت العرض لأن التشكيلة المقترحة غير متوازنة باعتبار أن كثرة المسيحيين فيها من «الجبهة اللبنانية» أو ذوي العلاقة بها، وجميعهم (باستثناء الراسي) ونصف المسلمين تقريباً مقيمون في المنطقة الشرقية. ولعل القصد من ذلك كان تغليب المؤثرات الجغرافية على نهج الحكومة.

ولاحظت أن الرئيس سليمان فرنجية لم يتمثل بماروني، كما أن نيابة رئاسة مجلس الوزراء أعطيت لماروني فيما العرف يقضي بتخصيصها لأرثوذكسي. فكان جواب داني شمعون على ملاحظتي: «الأرثوذكس نحن كفيلون بهم. ومن حق الموارنة أن تكون لهم نيابة الرئاسة هذه المرة لتعويضهم عن شغور سدة الرئاسة التي يشغلها ماروني، أما الرئيس فرنجية فيمكن التفكير باقتراح يرضيه». ولكنني بالطبع لم أرض بهذا الرد.

وعند الساعة العاشرة اتصل بي سفير دولة عربية كبيرة متمنياً عليّ إسناد وزارة الدفاع إلى ميشال عون.

وعند العاشرة والثلث قررت المبادرة بطرح متوازن، قوامه ترميم الحكومة القائمة التي كانت تتألف من عشرة وزراء بملء المراكز الشاغرة، ورفع العدد إلى أربعة عشر وزيراً. فطلبت من المهندس محمد قباني الذي كان موجوداً بجانبي مع أصدقاء آخرين، الاتصال بالمستشار الرئاسي إيلي سالم في القصر الجمهوري وطرح التشكيلة عليه. لكن داني شمعون رد على المكالمة فعرضت عليه مشروع تشكيلة برئاستي تضم من المسلمين عمر كرامي ونزيه البزري ونبيه بري وعادل عسيران ومحمد يوسف بيضون ووليد جنبلاط، ومن المسيحيين جوزيف الهاشم وداني شمعون وجورج سعادة (باعتباره رئيساً للجبهة اللبنانية ووجوده مع داني شمعون يجب أن يغني عن تمثيل الجبهة بآخرين) وعبد الله الراسي وفكتور قصير وجوزيف سكاف وأحد الأرمن. وأردفت اقتراحاً باستحداث منصبين لنيابة رئاسة مجلس الوزراء، يشغل أحدهما أرثوذكسي على جاري العرف، ويشغل الثاني ماروني، أي داني شمعون تحديداً.

فأبدى شمعون ارتياحه للتشكيلة المقترحة ووعد بالجواب بعد عشر دقائق. مرّ نحو الساعة دون أن أتلقى جواباً. فاتصلت بنقيب الصحافة محمد البعلبكي وطلبت منه الاتصال بصديقه غسان تويني لإقناع رئيس الجمهورية بالعرض تداركاً للأسوأ. وكنت في هذه الأثناء أتصل بالرئيس حسين الحسيني لإطلاعه على التطورات تباعاً.

تعذر على نقيب الصحافة إجراء اتصال هاتفي بالقصر الجمهوري، ولم يلبث أن جاء الجواب قبل عشر دقائق من منتصف الليل بإعلان تشكيل الحكومة العسكرية، التي رفض الضباط المسلمون للتوّ المشاركة فيها. فولدت ميتة. وقبل إعلان التشكيلة العسكرية بخمس دقائق تلقيت اتصالاً من داني شمعون يبلغني بنبرة الممتعض أن اقتراحي لم يمرّ وأنه، أي داني شمعون، سيغادر القصر تلك اللحظة.

أذكر أنني في أول جلسة عقدتها حكومتي في مرحلة الانقسام، أي بعد يومين فقط، عرضت أمام الوزراء خلاصة تلك التطورات. فعلّق وليد جنبلاط على التشكيلة التي اقترحتها: «أما وقد رفضوها، فلا بأس. ولكنها لم تكن مقبولة». وهكذا لو قبلها رئيس الجمهورية لكنت واجهت مشكلة من نوع آخر.

وفي مقابلة أجرتها جريدة «الديار» اللبنانية مع جوزيف الهاشم، ونشرتها في العدد ٧٨٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٣، جاء أن التفكير بحكومة يكون الوزراء فيها بنسبة ٨ من المنطقة الشرقية إلى ٥ من المنطقة الغربية إلى جانب وجود نائب رئيس من فئة معينة كان من قبيل التحسب لاحتمالين: المقاطعة أو «احتمال تعرّض رئيس الحكومة للاغتيال».

من الغريب، لا بل من المستهجن، أن يخطط طرف سياسي عند البحث في تأليف حكومة وفي لحظة تاريخية مصيرية مفترضاً احتمال تعرض رئيس حكومة بلاده للاغتيال ضماناً لانتقال السلطة في تلك الحال إلى فريقه السياسي. هكذا كانت شراسة التفكير السياسي في لبنان.

في أي حال، عند سماعي إعلان تشكيل الحكومة العسكرية، أعلنتُ عدم شرعيتها واستمرار حكومتي في تحمّل المسؤولية وفق النص الدستوري (المادة ٦٢) الذي يقول: «في حال خلو سدّة الرئاسة لأية علّة كانت تناط السلطة الاجرائية وكالةً بمجلس الوزراء».

أما أسباب رفضي، ورفض الفريق الذي كنتُ أمثل، لمبدأ تشكيل حكومة انتقالية في مثلِ الحالة التي كنا فيها، فقد شرحتُها إعلاميًّا غير مرة

وناقشتها في لقاءات طويلة مع قيادات لبنانية وبعض الممثلين الدبلوماسيين الأجانب. وقد تناولت الموقف بإسهاب في كتاب مفتوح وجهته إلى غبطة البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير، بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٩، أي صبيحة لقائه مع مجموعة من النواب المسيحيين للتداول في تطورات الوضع على هذا الصعيد. ويمكن إيجاز الموقف المتخذ آنذاك بالنقاط الآتية:

ليس هناك شيء اسمه حكومة انتقالية في الدستور اللبناني، كما ليس في الدستور، ولا في العرف، ما يقضي بأن تكون رئاستها لماروني. ولم يكن هناك حتى سابقة من هذا القبيل، إذ لم يسبق في تاريخ الانتخابات الرئاسية في لبنان أن انتهى عهد رئاسي من غير انتخاب رئيس جديد يخلف الرئيس المغادر.

أما الحقيقة فهي أن هناك عرفاً دستورياً ثابتاً ومستقراً يقضي بأن تكون رئاسة الحكومة لمسلم كما يقضي بأن تكون رئاسة الجمهورية لماروني. أما القول بأن رأس الدولة يجب أن يكون مارونياً في كل الأوقات، حتى إذا ما شغرت رئاسة الجمهورية ولو لساعة من الزمن كان للموارنة حق في رئاسة الحكومة، فقول غريب يستثير على الأقل تساؤلين:

أولاً، إذا كان العرف الدستوري يُقطع رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الحكومة للمسلمين، فلماذا تكون الغيرة على نصيب الموارنة من ذلك العرف ولا يكون مثلها على نصيب المسلمين منه.

ثانياً، لو سلمنا بالمنطق القائل بإسناد رئاسة الحكومة لماروني في حال شغور سدّة رئاسة الجمهورية ولو لبرهة من الزمن، فما الذي يحصل عند انتخاب ماروني رئيساً للجمهورية فيما لو لم يتمكن لفترة من تشكيل حكومة جديدة برئاسة مسلم؟ هل يستأثر الموارنة بالرئاستين معاً خلال تلك الفترة؟ هذا مع العلم أن هناك حالات كثيرة كانت الحكومات فيها مستقيلة ولم يكن بالإمكان تأليف حكومات بديلة لخلافتها على امتداد فترات طويلة من الزمن دامت بعضها بضعة أشهر.

أما الإيحاء بأن المسلم لا يؤتمن على مقدرات البلد في موقع الرئاسة

لحكومة تتولى السلطة الإجرائية حتى خلال فترة طارئة فأمر لا يمكن أن يصدر إلا عن كافر بوحدة لبنان. هذا مع العلم أن رئيس الحكومة في هذه الحال لا يتمتع منفرداً بأية صلاحيات ذاتية. فالسلطة في تلك الحال تبقى حسب الدستور جماعية، وهي منوطة بمجلس الوزراء ككل.

وأخيراً لا آخراً، إذا كان الدستور ينصّ صراحة على أن السلطة الإجرائية تناط بمجلس الوزراء في حال خلو سدة الرئاسة لأية علّة كانت، فهو يفترض عدم التمييز في التعاطي مع واقع الشغور بين أن يكون السبب (العلة) طارئاً أو فُجائيًّا (مثل العجز أو الوفاة) فتتولى في تلك الحال الحكومة القائمة ـ وهي دوماً برئاسة مسلم ـ السلطة الإجرائية، أو أن يكون السبب مرتقباً كما في حال انتهاء ولاية رئاسية من غير انتخاب خلف للرئيس المغادر، فكيف تجوز رئاسة المسلم في حال ولا تجوز في حال أخرى؟ وإذا كان النص الدستوري لا يميّز بين حال وحال، فإن الإصرار على مثل هذا التمييز يعد تجاوزاً على الموجب الدستوري.

ويمكن القول إن الحكومة المعلنة ولدت ميتة دستورياً، بمعنى أنها فقدت الأهلية دستورياً بمجرد خروج الضباط المسلمين منها منذ اللحظة الأولى. فالمادة ٩٥ من الدستور كانت تنص صراحة على وجوب «تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة».

بناءً على ما تقدم، فإن الحكومة المعلنة خلال الدقائق الأخيرة من عهد الرئيس السابق هي حكومة غير شرعية، وأن حكومتنا هي الحكومة الشرعية حسب أحكام الدستور والعرف الدستوري.

٤ مِنْ مُفَارِقَاتِ السِّيَاسَةِ اللُّبْنَانِيَّة

كان رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل يريد التخلص من العماد ميشال عون بإعفائه من قيادة الجيش اللبناني، وأنا الذي كنت من حيث لم أقصد سبباً في بقائه.

كنتُ بعبارة أخرى، ويا للمفارقة، مسؤولاً ولو عن غير قصد مني عن بقاء العماد عون في قيادة الجيش، فحميته في موقعه في الوقت الذي كان رئيس الجمهورية يبحث عن طريقة لصرفه من الخدمة لأنه بات يضايقه، ولعل أمين الجميل كان يرى فيه عقبة يمكن أن تعترض سبيله لاحقاً في سعيه، كما كان الاعتقاد السائد، إلى تمديد ولايته الرئاسية على الأقل سنتين إضافيتين.

وشاء القدر أن يكون الرئيس الجميل بعد ذلك هو الذي يوقع مرسوم تعيين عون رئيساً لما سُمي حكومة عسكرية انتقالية، وأكون أنا الذي أقف في مواجهته وأقود معركة الرفض لشرعيته، وفي نهاية المطاف معركة إسقاطه.

كان الرئيس أمين الجميل، كلما بادره أحد زائريه بالسؤال عما تمَّ في ملاحقة قضية اغتيال المغفور له الرئيس رشيد كرامي، يختبىء وراء القول إنه لم يتلقَّ من رئيس الوزراء، أي مني أنا، أو من وزير الدفاع الرئيس عادل

عسيران أي اقتراح في هذا الشأن. فما الذي يستطيعه هو في تلك الحال؟

وكان هذا القول المتكرر على لسان أمين الجميل يتناهى إليّ من الذين يسمعونه.

وبعدما انقضى ما يناهز الشهر على حادث اغتيال الرئيس رشيد كرامي، أعددت مشروع مرسوم بإقالة جميع الضباط الذين يُعتبرون مسؤولين بالتقصير والإهمال عن حادث التفجير الذي تعرضت له الطائرة المروحية العسكرية ورئيس وزراء لبنان على متنها. وقد شمل مشروع المرسوم قائد الجيش العماد ميشال عون، ومدير شعبة المخابرات في الجيش العقيد سيمون قسيس، ورئيس قسم الأمن العسكري في شعبة المخابرات، المسؤول بحكم وظيفته عن أمن منشآت الجيش اللبناني وأجهزته ومعداته، الرائد جورج شهوان، وقائد موقع أدما الجوي الذي انطلقت منه الطائرة المروحية عند توجهها لملاقاة الرئيس كرامي في طرابلس بغية نقله إلى بيروت، العقيد حنا سليلاتي، وقائد سلاح الطيران العميد فهيم الحاج.

لم أكن بذلك أتهم أحداً من هؤلاء بالمسؤولية المباشرة عن جريمة اغتيال الرئيس كرامي. فذلك لم يكن من حقي، فضلاً عن أن مثل هذا الاتهام، لو صحّ، كان يتطلب أكثر من الإقالة. ولكنني كنتُ، كما كان واضحاً من حيثيات مشروع مرسوم الإقالة، أحمّلهم تبعات التقصير والإهمال حيال الجريمة. وهذا في اعتقادي، كما شرحت لكل من باحثني في الأمر في مابعد، طبيعي ومفترض، وهو أضعف الإيمان، إن صح التعبير.

فمثل هذا يجري في سائر بلدان العالم عادة عندما تواجه خطباً جللاً من الخطوب. فهناك دوماً من يتحمّل مسؤولية الإهمال أو التقصير، أو المسؤولية المعنوية على الأقل. وهكذا عندما اخترقت طائرة صغيرة خاصة يقودها أحد المواطنين الألمان، قبل فترة قصيرة، الأجواء في الاتحاد السوفياتي وهبطت في الساحة الحمراء وسط العاصمة موسكو من غير أن تكتشفها أجهزة الرصد وتمنعها، اضطر وزير الدفاع السوفياتي إلى الاستقالة، وما كان هو بالطبع المسؤول المباشر عن وقوع الحادث وإنما

اعتبر مسؤولاً معنوياً وسياسيًّا عمّا حصل من قبيل التقصير والإهمال. وعندما وقعت حرائق هائلة في الصين قبل حين، قضت على مساحات واسعة من الغابات قبل أن تتمكن أجهزة الإطفاء من إخماد النيران، استقال وزير الأحراج. وعندما اكتُشف أن أحد معاوني وزير من الوزراء في ألمانيا يقوم بالتجسس لحساب جهة خارجية استقال الوزير. وليس في كل هذه الأمثلة ما يمكن مقارنته بهول حادث اغتيال الرئيس رشيد كرامي. فلماذا لا يستقيلْ، أو يُقال، الضباط المسؤولون عن أمن طائرة عسكرية من مناصبهم ولو من باب التقدير لفداحة الحادث الذي كان إهمال المؤسسة العسكرية أو تقصيرها سبباً مباشراً في وقوعه؟ والمعروف أن المغفور له الرئيس رشيد كرامي كان يردد، عندما كان يحذّره أصدقاؤه من خطر التنقل باستمرار بواسطة المروحية العسكرية، قائلاً: أنا إذ أفعل ذلك إنما أضع نفسي في عهدة العسكريين وهم في هذه الحال مسؤولون مباشرة عن أمني وسلامتي.

اتصلت بوزير الدفاع الرئيس عادل عسيران وطلبت إليه الحضور، فوافاني بعد ساعة من الزمن. وعندما عرضت عليه المسألة كان مقتنعاً معي في الرأي كليًّا، ولم يتردد لحظة واحدة في تبنّي مشروع المرسوم وتوقيعه. فوقعتُ المرسوم بعده وأرسلته على عجل إلى رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل.

بعد بضعة أيام، جاءني زائراً المغفور له محمد شقير، مستشار رئيس الجمهورية وقال: «جئتك حاملاً رسالة شفهية خاصة. الرئيس الجميل يُقرِئك السلام ويبلغك أنه أستلم مشروع المرسوم ويريد أن يسألك: هل هذا المشروع هو «للتمريك» (أي لتسجيل نقطة عليه) أم للتنفيذ»؟

فبادرته للتوّ بالجواب: «أبلغ الرئيس الجميل سلامي وقل له: إن المشروع الذي بين يديه هو للأمرين معاً. إنه «للتمريك» والتنفيذ. فالرئيس هو الذي لا يترك مناسبة إلا و«يُمرّك» أنه لم يتلقَّ من رئيس الوزراء أو من وزير الدفاع اقتراحاً يتعلق بقضية اغتيال الرئيس رشيد كرامي. وهذا هو ردّي إلى أن يجلو التحقيق القضائي والعسكري الذي يجري حول الجريمة كل

حقائقها وملابساتها ويحدد هويات المسؤولين عن ارتكابها والتخطيط لها والتحريض عليها، لينال كل مسؤول عقابه. ولكن مشروع المرسوم هو حتماً للتنفيذ. فليوقعه رئيس الجمهورية كي يأخذ طريقه إلى التنفيذ كما يجب».

وهنا أردف محمد شقير قائلاً: «في هذه الحالة، يرى الرئيس أمين الجميل أن تتمّ العملية على مرحلتين: فلنصدر الآن مرسوماً بتنحية قائد الجيش العماد ميشال عون وحده، ثم نتفق على من يحل محله في قيادة الجيش. فإذا ما تمَّ ذلك، فيمكن عند ذاك الاتفاق مع القائد الذي سيُعيّن على ما يجب اتخاذه من خطوات إضافية».

فكان جوابي الرفض، قائلاً: «إنني أعلم أن الودّ مفقود بين رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل والعماد عون، والرئيس يريد الاقتصاص منه منفرداً. وأنا على غير استعداد لأن أكون مطيّة لتحقيق مأربه هذا. ثم إنني على يقين من أن الرئيس، بعد التخلّص من قائد الجيش العمال ميشال عون، لن يجاريني في خطوة أخرى. فلقد تعوّدنا منه مثل هذا الأسلوب والشطارة. لذا فإنني أصرّ على مشروع المرسوم كما هو. فليوقعه».

ولم يكن ليخطر في بالي آنذاك أن العماد عون كان يضمر طموحاً للوصول إلى سدّة الرئاسة الأولى. أو أن الفرصة كانت حقيقةً متاحة أمامه لتحقيق مثل هذا الطموح فيما لو كان يراوده. لذلك لم أرَ فيه أو منه خطراً.

في أي حال لم يأتني من الرئيس الجميل أي رد على موقفي. وبعد فترة قصيرة، وقع محمد شقير، رحمه الله، ضحية حادث اغتيال منكر.

هكذا، حميتُ عملياً، من حيث لم أقصد، العماد ميشال عون في قيادة الجيش لأعود فأجابهه وهو في موقع آخر.

إنها من مفارقات التجربة اللبنانية.

٥ أمُغـامَرةٌ أم مُؤامَـرة ؟

الأول من آب (أغسطس) ١٩٨٨ كان العيد الرابع والأربعين للجيش اللبناني.

في ذلك اليوم صدر كتاب بعنوان «ويبقى الجيش هو الحـل»، كتبه العميد الركن فؤاد عون، الذي أضحى نائباً لـرئيس أركان الجيش، وبقي كذلك حتى نهاية حركة التمرد على السلطة التي قادها العماد ميشال عون، القائد السابق للجيش، أي حتى ١٣/١٠/١٩٩٠.

الجيش هو الحل، بمعنى أن الحل هو في استلام الجيش السلطة. أما كيف يسعى الجيش إلى الاستيلاء على السلطة، فهي رحلة الآلام التي زُجَّ فيها الجيش ولبنان وشعبه.

الكتاب تبنّته قيادة الجيش، فهي التي نشرته ووزعته وعمّمته وروّجت له.

وعنوان الكتاب اقتبسته قيادة الجيش أيـام العماد ميشـال عون مـادة للافتيات ملأت الجدران عند مداخل المنطقة الشرقية من بيروت وفي مناطق معينة أخرى.

وعنوان الكتاب هذا كان أيضاً عنواناً لخطّة سارت عليها قيادة الجيش لمدة من الزمن فقادت لبنان إلى جحيم من القتل والتهجير والتمزّق والتدمير لا عهد للبنانيين بمثله من قبل.

اعتـاد اللبنانيـون على تحميل المؤامـرة، مؤامرة مـا، وزر الكوارث والمآسي التي حلّت بهم. تلك الخطة التي جاد بها الكتاب، والتي أسفرت عن كل تلك النتائج المدمرة، إذا لم تكن مؤامرة فكيف تكون المؤامرة؟ أم أنها مغامرة فشلت؟ يبدو لنا أن مثل هذه المغامرة الخطيرة هي انقلاب إذا نجحت وهي مؤامرة إذا فشلت.

إن من يـطالع الكتـاب سرعـان ما يـدرك أن المؤامـرة كـانت على الاستحقـاق الدستـوري ومن خـلالـه، ويستنتـج من ثَم أن عَـدم الـوفـاء بالاستحقاق الدستوري، بدليل عدم إتمام عملية الانتخابات الرئاسية، كان إلى حد بعيد إراديًا، أي أنه كان ثمرة عمل تمَّ عن سابق تصوّر وتصميم، ولم يكن، أو لم يكن كله، صدفة أو بسبب تطورات أو أحداث معينة، مثل التفاهم السوري الأميركي على مرشح توافقي والذي قيل عنـه إنه بمثـابة التعيين الذي استبق الانتخاب وحلّ محله. ويستنتج أيضاً أن كل الجهود التي بُذلت للإتيان بغير ما سُمي حكومة عسكرية، أقله برئيسها، كانت عبثاً ومن غير طائل.

تفتح الكتاب على الفصل الثاني، وعنوانه: «سياق عملية الحـل»، فتنجلي أمام ناظريك الحقيقة عارية.

«هل يكون ٢٣ أيلول ١٩٨٨ الاستحقاق؟».

يـطرح الكتاب هـذا السؤال ليجيب عليه مبـاشرة بمـا يشبه الحكم المبرم: «٢٣ أيلول هو الاستحقاق الكبير الحاسم. الكل ينتظر هذا الموعد ويستعجل الزمان. الشعب اللبناني كـالسجين الموعـود بالعفو، يَعُدُّ الأيـام والساعات وربما الدقائق، ليفتح له باب الحرية... ٢٣ أيلول ١٩٨٨ أصبح هدفاً بحد ذاته، فهل سيتمّ ويجري فيه انتخاب رئيس للجمهورية؟... إذا سلّمنا بأن الاستحقاق الدستـوري سيتمّ في موعـده المحدد فبـأي جديـد سيطالعنا؟ هل الرئيس الآتي في هذا الموعد سيكون مختلفاً عن الذين جاءوا قبله؟ ماذا سيتغيّر في هذا التاريخ لكي يكون الآتي فيـه مخلّصاً ومنقـذاً ومصححاً ما ارتُكِبَ من أخطاء ومقتصًا من المخالفين وغافراً الخطايا ومعيداً

الحق لنصابه ومبلسماً الجراح ومجترحاً الأعاجيب؟... إذا سلّمنا جدلاً أن الآتي سيكون أفضل من الذين جاءوا قبله، فهل أن الحل هو في يده لكي نحكم على الذين سبقوه بالفشل...؟ وإذا كان أفضل فمع مَن مِن الزعماء اللبنانيين سيتعاون خلال حكمه؟ أليس مع نفس الذين تعاون معهم من سبقوه؟... بعد هذا كيف ننتظر أن يكون الآتي وفريقه هما الحل؟... كيف سيكون الاستحقاق القادم هو الحل وقسم كبير من اللبنانيين يعترف بعدم ملاءمة الدستور الحالي والميثاق الوطني...».

بهذا الكلام الخطير قدّم الكتاب لعرض خطة الانقلاب. طرح حيثيات الخطة في شكل تساؤلات تفترض أو تستدرج الإجابة عليها سلباً، أي في غير صالح إتمام الانتخاب ولصالح البديل، أي الانقلاب.

ولو شئنا مناقشة هذا الكلام عبارة عبارة، لما كان من الصعب دحض كل منها أو إظهار بطلانها أو فساد منطقها من حيث المنطلق والمبدأ والجدوى.

«الشعب اللبناني كالسجين الموعود بالعفو، يعدُّ الأيام والساعات ليفتح له باب الحرية». كلا لم يكن كالسجين. وإذا كان، فهو كالسجين الذي أغراه العسكر من دعاة الانقلاب بمحاولة الفرار فوقع في الفخّ ودفع الثمن غالياً.

«ماذا سيتغير في هذا التاريخ (الاستحقاق) لكي يكون الآتي فيه مخلّصاً ومنقذاً ومصححاً... ومعيداً الحق لنصابه... ومجترحاً الأعاجيب؟» هذا السؤال إياه، دون زيادة أو نقصان، نستطيع طرحه بالنسبة إلى من قد يأتي من العسكر الانقلابيين. فمن الذي يضمن أن يأتي من صفوفهم مخلّص ومنقذ ومصحّح ومعيد للحق إلى نصابه ومجترح للأعاجيب؟ ثم أليس قائد الجيش، الذي يراد منه أن يكون كل ذلك، هو نفسه من اختيار أولئك السياسيين الذين يحرّض الكتاب على قطع الأمل منهم؟ فما الذي يضمن أن اختيارهم إياه كان موّفقاً أو صائباً إذا كانوا حقّاً كما يصفهم الكتاب؟ بعبارة أخرى، أليس قائد الجيش، بصفته موظفاً، هو

أيضاً من أبناء النظام الذي ينتقده الكتاب، لا بل ومن إنتاج ذلك النظام؟

ويتساءل الكتاب عن الزعماء الذين سيتعاون الرئيس المنتخب معهم خلال حكمه. وينطبق هذا التساؤل أيضاً على الحاكم العسكري فيما لو نجح الانقلاب. فمن أين سيأتي بالعباقرة أو الملائكة؟

وتعقيباً على كل ما جاء في هذا الكلام ومثله نقول: لو نجحت هذه المحاولة الانقلابية، فإنها ما كانت ستكون أول انقلاب يقع في العالم العربي، ولعلها ما كانت ستكون آخر محاولة. فأي انقلاب في العالم العربي نجح في إنتاج أو في إظهار القيادات التي تتحلّى بالصفات التي يزعم الكتاب أنه يتوخاها في المسؤول؟ ولماذا يصح في لبنان ما لم يصح في أي بلد آخر إلا نادراً؟

قال مسؤول المخابرات الأميركية مايلز كوبلاند، الذي كان مقيماً في بيروت خلال الخمسينات وأوائل الستينات، في كتابه «لعبة الأمم»، وهو يشير إلى الدور الذي لعبه الجهاز الذي كان في خدمته تحقيقاً لبعض الانقلابات التي تمت في البلدان العربية: «نحن افتعلنا بداية العصور المظلمة في الشرق العربي». فهل يريد كتاب عون أن يكون الجيش اللبناني هو المفتعل لبداية عصور مظلمة جديدة في وطنه؟ أي أن المراد لنا أن نبدأ بانقلاب ثم نغرق في مسلسل انقلابات.

يبدو لنا وكأنما نظرية الكتاب حيكت كلها لخدمة طموح شخص معين، هو قائد الجيش آنذاك العماد ميشال عون، لا أكثر ولا أقل. ويعزّز هذا الاستنتاج قول للوزير السابق جوزف الهاشم إذ قال (في ملف الديار حول العماد عون): «قبل انتهاء ولاية الرئيس الجميل بسنة على الأقل تكوّن انطباع عن أن العماد ميشال عون يخطط لتسلّم الحكم عن طريق الجيش للوصول شخصياً إلى السلطة بأحد ثلاثة أساليب: إما بالانتخاب، أو بالانقلاب، أو بالمشاركة الفعلية في الحكومة الانتقالية بحيث تكون هذه المشاركة مرحلة انتقالية إلى الحكم».

الجواب على ما يشكو لبنان منه سياسيًّا ووطنيًّا لا يكون بإحلال حال

من التفرد والاستبداد والديكتاتورية محل حال الميوعة أو التردي أو الفساد المشكو منها، وإنما يكون بتفعيل آلية الديمقراطية في النظام السياسي. إن ما يشكو لبنان منه في نهاية التحليل هو أساساً ضعف، أو فقدان، المحاسبة في السياسة. والمحاسبة الفاعلة تكون بالاحتكام إلى الشعب والامتثال لحكم الشعب من خلال العملية الانتخابية، وهذا مرادف للقول بأن الحل هو في تفعيل الديمقراطية. وهكذا، تبقى الديمقراطية هي الحل، وليس الجيش، كما ليس النهج الانقلابي، ولا الاستبداد في الحكم، أيًّا يكن المستبد.

هذا في اختصار ردنا على حيثيات الخطة الانقلابية التي يقدمها كتاب «ويبقى الجيش هو الحل». أما الخطة نفسها، فيوردها الكتاب على وجهين: أولاً على وجه سلبي بتعداد ما يجب أن لا يكون، ثم على وجه مباشر بتعداد الخطوات العملية التي يفترض الإقدام على تنفيذها.

فيما يتعلق بالجانب السلبي ينطلق الكتاب من السؤال: «كيف يمكن جعل ٢٣ أيلول ١٩٨٨ بداية الحل؟» وفي الإجابة على هذا السؤال يقول: «في ٢٣ أيلول ١٩٨٨ يجب أن يحصل شيء، ولكن ليس انتخاباً تقليديًّا لرئيس تقليدي... في هذا التاريخ يجب أن لا تعاد التجارب الفاشلة السابقة».

ومن التجارب التي يعتبرها فاشلة ويدعو إلى عدم تكرارها:

«أ ـ يجب أن لا تعاد تجربة ١٨ أيلول ١٩٥٢ عندما تسلم الجيش بشخص قائده اللواء فؤاد شهاب السلطة السياسية ليعيدها بعد خمسة أيام فقط إلى من انتخب رئيساً للجمهورية، ويعود مع جيشه إلى الثكنة...» وهكذا فإن المطلوب، حسب الكتاب، أن يأتي العماد عون على رأس حكومة انتقالية كما جاء فؤاد شهاب قبله، ولكن عليه ألا يتنحى بعد ذلك لرئيس جمهورية منتخب كما فعل فؤاد شهاب.

«ب ـ يجب أن لا تجري الأمور على نحو ما جرت العام ١٩٥٨ عندما تخلى قائد الجيش عن قيادته ورضي بتسلّم السلطة بعد عملية انتخاب

دستوري، ظناً منه أنه سيكون هو الحل، ناسياً أن الحل في لبنان لا يؤمّنه شخص واحد حتى لو كان اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش... الجيش كان يمكن أن يكون الحل وليس قائده...». وهذا يفسّر أمرين التزمهما العماد عون خلال مصادرته السلطة: أولاً، عدم تخلّيه عن قيادة الجيش مع زعمه أنه رئيس للوزراء ووزير للدفاع، مع علمه بأن الجمع بين المنصبين يخالف قانون الدفاع الوطني صراحة. ثانياً، تسليم إدارة الكثير من مرافق الدولة لضباط الجيش من أتباعه، فيكون الجيش، وليس قائده، هو الذي استلم السلطة ولو ظاهراً.

«ج - يجب أن لا يتخلّى بعض الضباط عن بزتهم العسكرية كما حدث في العام ١٩٧٥ ليسمّوا وزراء في حكومة عرفت باسم حكومة العسكريين...» وهذا يفسّر عدم تخلّي العماد عون ووزيريه عن بزاتهم العسكرية في أية مناسبة من المناسبات، لا في جلسات مجلس وزرائهم المزعوم، ولا في مؤتمر صحافي، ولا في استقبال سفير لدولة أجنبية.

«د - يجب أن لا تعاد تجربة ٣٠ آب ١٩٨٣، عندما أعاد الجيش إحكام سيطرته على مدينة بيروت وبسط السلطة الشرعية من جديد، ثم توقف وخاف أن يكمل الخطوة ويحكم سيطرته على كل السلطة في لبنان». هذا كلام انقلابي واضح وصريح لا يحتاج إلى أي تعليق.

وعندما ينتقل الكتاب لتحديد الخطوات الواجب اتخاذها تنفيذاً للخطة، فإن معالم المؤامرة التي نفذت تظهر واضحة وضوح الشمس. وذلك حيث يقول: «إذا كانت هذه التجارب لن تعاد فكيف ستكون تجربة الجيش الجديدة لجعل ٢٣ أيلول ١٩٨٨ بداية الحل، وبالتالي تشكيل القيادة السياسية الجديدة؟».

وهنا يدعو إلى: «(أ) احترام الولاية الرئاسية الحالية (ولاية أمين الجميل) حتى الساعة ٢٤ من تاريخ ٢٢ أيلول ١٩٨٨ مهما تكن الصعوبات والضغوط. (ب) عدم إجراء انتخابات رئاسية للحيلولة دون مجيء رئيس تسوية وإطالة عمر الأزمة ست سنوات أخرى، والاستعاضة عن ذلك بتشكيل

قيادة سياسية جديدة تمارس السلطة على أن يتم ذلك بإحدى الطريقتين: الأولى (وهذا ما تمّ فعلاً) على طريقة ١٨ أيلول ١٩٥٢ أي أن يشكل رئيس الجمهورية حكومة عسكرية قبل انتهاء ولايته يسلّمها السلطة كاملة. الثانية، أن يشكل الجيش قيادة عسكرية سياسية تتسلم السلطة عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية أو في أي وقت تخلو فيه سدّة الرئاسة، أو (في حال) تشكل حكومة انتقالية من السياسيين، أو حكومة أو حكومات أمر واقع».

هذا البرنامج التزمه قائد الجيش العماد ميشال عون التزاماً دقيقاً مذهلاً. وإذا كان قد سار على الخيار الأول المذكور أعلاه بحمل رئيس الجمهورية على «تشكيل حكومة عسكرية يسلّمها السلطة كاملة»، فإن الخلل الذي وقع له في تنفيذ الخطوة أنه لم يستلم السلطة كاملة، فقد أعلنتُ استمرار حكومتي وقارعت المدفع بالموقف، إلى أن انتصرت المواقف، في نهاية المطاف، على القذائف.

يبدو وكأنما كانت المغامرة أو المؤامرة موقوتة. كان هناك تصميم على الاستمرار في خطف السلطة لمدة ثلاث سنوات ليختبر الخطة. فإذا نجحت كان هو الفائز، وإذا لم ينجح فهو آسف. كان، كما يوحي الكتاب، مصمماً على البقاء حتى ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١ مهما كلف الأمر، وكان يمكن أن يكلف أكثر مما كلف. أما دلالة ذلك فهي أنه، كما ظهر فعلاً، لم يكن هناك سبيل لإقناعه بالتنحي بوجه من الوجوه، أو بطرح من الطروح، أو بصيغة من الصيغ. ولكنه في الواقع لم يستطع الصمود حتى نهاية تلك الفترة أو أن الظروف لم تدعه.

هذا الواقع كان واضحاً وجليًّا من الكلام الذي اختُتم به الكتاب فهاكَ ما جاء في الفقرة الأخيرة من الكتاب:

«إلى الذين لا يوافقون على الجيش وحله أقول: أعطونا حلولكم وتعاولوا نناقشها، وأقنعونا بجدواها. . . فلقد جُرّبتم أنتم (مخاطباً السياسيين) خلال ثلاث عشرة سنة (منذ ١٩٧٥) ولم تنجحوا. دعونا نعمل، وموعدنا معكم بعد ثلاث سنوات فقط. فإما أن تحكموا لنا، وتعترفوا

بخطئكم وسلبيتكم، ونحن واثقون من ذلك، وإما أن نُقرّ بفشلنا ونعتذر إليكم وإلى الشعب والوطن، لأننا أطلنا عمر الأزمة ثلاث سنوات أخرى».

ويختتم الكتاب بالعبارة الآتية: «إلى كل اللبنانيين أقول: موعدنا معكم خلال العام ١٩٩١».

هكذا كانت المؤامرة التي كادت تسوق وطناً إلى حتفه. ومن يصرّ على توسّل الأسباب التخفيفية للانقلابيين بالقول إن ما قاموا به كان مغامرة، فنحن نرد عليه بما سبق أن قلناه: إن المؤامرة هي مغامرة فاشلة. ثم إن نتائج المغامرة كانت في حجم أفظع مؤامرة.

عسى أن نكون، فيما أوردنا من الوقائع، قد تمكنّا من إلقاء أضواء جديدة على مسببات سقوط الاستحقاق الدستوري في عام ١٩٨٨، وسقوط لبنان تالياً في حمأة من التردي لم يشهد نظيرها من قبل.

عجباً كيف التزم العماد ميشال عون وصايا العميد فؤاد عون بدقّة متناهية، وكأنما كان كتاب «ويبقى الجيش هو الحل»، هو الكتاب المقدس لقيادة الجيش في زمن عون.

الكتاب تحدث كثيراً عن التجارب التي يجب ألا تُعاد أو تتكرر. ونحن بدورنا نضيف جديداً فنقول: تجربة عون يجب ألا تعاد أو تتكرر.

٦ طريقُ السّلام تمرُّ في الوحدة

انقضت فترة الاستحقاق الدستوري في ١٩٨٨/٩/٢٣ من غير إتمام عملية الانتخاب الرئاسي. فكان شغور سدّة رئاسة الجمهورية إيذاناً بإقبال مرحلة مشحونة بالمآسي والمحن الإنسانية والاجتماعية، فضلاً عن الخسائر الرهيبة التي لحقت بالمرافق والممتلكات. ولقد دامت هذه المرحلة نحو أربعة عشر شهراً، انتهت بإعلان اتفاق الطائف ومباشرة تنفيذه بدءاً بجلسة نيابية عقدت في حرم مطار القليعات في الشمال، فانتخب المجلس النيابي رئيساً له وصدق على وثيقة الوفاق الوطني التي تضمنت اتفاق الطائف، وانتخب رئيساً للجمهورية. وكان أن طغت على تلك المرحلة الفاصلة بين عهدين رئاسيين أجواء الانقسام والتمزّق والعنف، كما لم يكن للبنان عهد بمثله من قبل، حتى خلال أحلك ظروف الأزمة الدامية في مراحلها السابقة.

وبعدما طُويت تلك المرحلة، حقَّ للبناني أن يتساءل: هل كان كل ذلك الخراب، كل ذلك الموت، كل ذلك النزف، كل ذلك العذاب قدراً لا مردّ له؟ أما كان هناك سبيل غير هذا السبيل للتوصل إلى ما عُدنا فتوصلنا إليه في نهاية المطاف؟ أما كان السلام خياراً يغنينا، لو راهنّا عليه، عن كل ما وقعنا فيه من المهالك والمكاره والمعاناة؟

أعتقد أنني كنتُ أعبّر عن لواعج قلب كل مواطن بريء مسالم في لبنان عندما قلت في كلمة ألقيتها في مناسبة عامة، بعدما اجتازت مسيرة

الوفاق والسلام مفاصل مهمّة بتنفيذ كثير من البنود التي نص عليها اتفاق الطائف، انتهاءً بحل التنظيمات المسلحة وجمع السلاح منها:

هذه اللحظة من مسار الحل حق للبناني عندها أن يبتسم مستبشراً بمستقبلٍ أفضل. من حقه أن يتطلع إلى غدٍ يسوده السلام والاستقرار والنماء. ولكن مع ذلك رُبَّ لبناني، وهو يبتسم لانبعاث الأمل بالمستقبل، لا يستطيع إلا أن يغالب في قلبه غصّة يكتمها ويكبتها، ذلك لأنه لا يملك في هذه اللحظة إلا أن يتساءل أيضاً: علامَ كان كل ذلك القتل والتهجير والتخريب والدمار؟ أما كان بإمكان اللبنانيين أن يتفقوا على ما اتفقوا عليه قبل أن يتكبدوا كل تلك الضحايا والخسائر ومن دون أن يتحملوا كل تلك الآلام والعناء؟ أما كان بإمكان من التقوا أخيراً على خير لبنان أن يلتقوا قبل سنتين أو خمس سنوات أو عشر أو حتى خمس عشرة وهي عُمْر الأزمة؟ أما كان بإمكان من جاد بالأفكار والمشاريع التي وضعت حداً لمسلسل المآسي والفواجع أن يجود بها أو بمثلها قبل أن تتفاقم حُمى الاقتتال بين أبناء الشعب الواحد وتعنف موجات التدمير المتبادل وتقذف وطناً برمّته، بمن فيه وما فيه، إلى شفير الهاوية؟ أما كان بإمكان من اجترح المعجزة أن يستولدها قبل حين أو قبل سنوات؟ أما كان جنّب اللبنانيين ما حلَّ بهم وبوطنهم من أهوال الحرب وكوارثها ومهالكها؟ واللبناني يطرح هذه التساؤلات على نفسه ليستخلص منها العبر لا ليدين نفسه في ساعة النجاة أو يدين سواه.

ولكن هذا قدرنا. علينا أن نشكر الله ونحمده على حسن المآل، وأن نُقنع أنفسنا بأن لكل حدث استحقاقه. والفرج في لبنان كان ينتظر ميعاده. وقد حلَّ هذا الميعاد بصدور إرادة عُليا، ويقال لنا إنها إقليمية ودولية.

كنتُ شخصياً في موقع المسؤولية، على رأس إحدى الحكومتين المتصارعتين. وكنتُ دوماً أعتنق السلام خياراً وحيداً، وأبحث عن حلول سياسية سلمية للقضايا العالقة. ولكن ما الحيلة وأنا كنتُ في مواجهة رجل عسكري يؤمن بالعنف سبيلاً وحيداً لحسم الأمور؟ صدق من قال إن الحرب أخطر من أن يوكل أمرها إلى العسكريين. وكنتُ في مواجهة ضابط

عسكري كان ديدنه افتعال الحروب: من الحرب على حلفائه السابقين «القوات اللبنانية»، إلى حرب المرافىء، إلى ما سُميَ حرب التحرير في وجه القوات العربية السورية العاملة في لبنان، إلى الحرب مجدداً مع حلفائه السابقين.

هناك حقيقة بديهية حاولتُ أن أنطلق منها، منذ بداية مرحلة الانقسام مع العماد عون، استباقاً لكل مسلسل التدهور والاقتتال والتدمير الذي حفلت به تلك المرحلة. تلك الحقيقة هي أنَّ الصدام المسلّح لا يكون إلا بوجود طرفين اثنين له على الأقل. فهو لا يكون إذن داخل البلد الواحد والمجتمع الواحد إلا في حال الانقسام في صفوف الشعب. وكان وجود الحكومتين، منذ سقوط الاستحقاق الدستوري في عام ١٩٨٨، من جهة ينمُّ عن وجود هذا الانقسام، ومن جهة أخرى يلعب دوراً أساسياً في تعميق شرخ الانقسام وتأجيج مشاعر الفرقة بين الناس وتنظيم الصراع المدمِّر. وما كانت كل تلك الحروب لتنشب، أو لتستمر طويلاً، أو لتنحو ذلك المنحى العنفي الماحق، لولا الانقسام في السلطة الإجرائية المتمثل بوجود الحكومتين.

لم يكن قد مضى على الاستحقاق الدستوري المعطّل ثلاثة أسابيع فقط حينما وضعت مذكرة، توّجتُها بكلمة سرّي، بعنوان «توحيد الحكومة ضماناً لوحدة الوطن»، ضمّنتُها مشروعاً محدّداً لتوحيد السلطة الإجرائية في حكومة واحدة. وهذه المذكرة تحمل تاريخ ١٥/١٠/١٩٨٨. وفيما يأتي نصّها حرفيًا:

«الواقع الناجم عن وجود حكومتين تتنازعان الشرعية في لبنان، كلتاهما لا تعترف بالأخرى، يشكل حالة مرضية لا يمكن أن تستمر طويلاً إلا على حساب وحدة الشعب والمؤسسات، وعلى حساب الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وربما، إن عاجلاً أو آجلاً، على حساب الاستقرار الأمني. وأي مظهرٍ للصمود أو التماسك يتراءى في ظل هذا الواقع يبقى مرشحاً مع الوقت للتآكل والاهتراء، وعرضةً من ثم في أية لحظة للتداعي والانهيار. لذا فإن السكوت على هذا الواقع، أو الاستسلام إليه، أو التعايش معه، لن يكون من شأنه سوى خدمة مشروع تقسيم لبنان.

كان لبنان عبر سنوات الأزمة منذ انفجارها مسرحاً لممارساتٍ تقسيميةٍ كثيرة. ولكن هذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها البلاد ظاهرة وجود حكومتين تتنازعان الشرعية، من هنا القول بأن هذه الظاهرة تشكل تطوراً نوعياً يخشى أن يكون فيها إيذان بنهاية عهد الوحدة وبداية عهد التقسيم.

كُنّا دوماً ندرك الخطر الذي يتهدد وحدة لبنان من احتمال قيام حكومتين. لذا كان الجهد المكثّف والواسع الذي قمنا به خلال فترة الاستحقاق الدستوري، أي قبل ٢٣ أيلول ١٩٨٨، لتدارك الوقوع في هذا المحظور، فسحبنا استقالة الحكومة وحذّرنا بشتى الوسائل من مغبّة الإقدام على تشكيل حكومة انتقاليّة تدفع البلاد إلى هاوية الشرذمة، ووظّفنا كل وسائل الضغط المتاحة دبلوماسيًّا وسياسيًّا في محاولة لثني رئيس الجمهورية السابق عن المغامرة بمثل هذه الخطوة. وفي آخر ساعةٍ من عهده طرحنا عليه إمكانية توسيع الحكومة القائمة بما يؤمّن تصحيح أي خلل في بنيتها. ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، ووقعنا في المحظور.

لو نجحت المساعي التي بُذلت للإبقاء على حكومة واحدة لكانت البلاد اليوم في حالٍ تستطيع معها المحافظة على وحدتها والصمود طويلاً ريثما يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية. أما وقد وقع المحظور، فإننا نجد أنفسنا اليوم أمام احتمالين:

فإما أن تكون إمكانية انتخاب رئيس جديد للجمهورية ميسورة في الأفق المنظور، وما علينا في هذه الحال سوى الصبر والصمود إلى أن يتحقق هذا المبتغى بأقل ما يمكن من الانعكاسات السلبية على وحدة الوطن، وهذا الاحتمال لا يبدو راجحاً في ضوء المعطيات الراهنة.

أو أن تكون إمكانية انتخاب رئيسٍ للجمهورية مستبعدة في الأفق المنظور، وفي تلك الحال يتوجب علينا البحث عن صيغةٍ تمكّن البلاد من الصمود لمدةٍ غير محدودة من دون المجازفة أو التفريط بمقومات وحدتها وتماسكها. وهنا لا نجد أمامنا سوى طريق واحدة، وهي إعادة الوحدة للسلطة الإجرائية. ويتم ذلك من خلال أحد السبل الآتية:

إما بإلغاء إحدى الحكومتين لمصلحة الحكومة الأخرى، وهذا الاحتمال يبدو متعذّر التحقيق عملياً.

أو بدمج الحكومتين في حكومة واحدة، وهذا الاحتمال مرشّح للاصطدام بعوائق تجعله أيضاً متعذر التحقيق عملياً.

أو بإلغاء الحكومتين لمصلحة حكومة جديدة تؤلف لهذه الغاية، وهذا الاحتمال هو الأقرب منالاً عملياً. ويكون ذلك بالاتفاق على تركيبة الحكومة المطلوبة من خلال اتصالات تُجرى محليًّا وخارجيًّا بعيداً عن الأضواء والضوضاء.

وقد يكون الأفضل أن تكون هذه الحكومة مصغّرة، من ستة أعضاء مثلاً أو ربما عشرة، اختصاراً للمشاكل التي قد ترافق عملية الاختيار والتشكيل، وأن تكون برلمانية، بحيث تقتصر على المعتدلين من شتّى الطوائف الكبرى، وتكون منطلقاً لإعادة تنشيط الحياة البرلمانية.

أما طريقة تأليف مثل هذه الحكومة، فتكون بمرسوم يصدر عن كل من الحكومتين القائمتين، باعتبار أن تأليف الحكومات من صلاحية رئيس الجمهورية وإن هذه الصلاحية انتقلت إلى مجلس الوزراء بعد انقضاء الاستحقاق الدستوري.

مع الملاحظة أن صدور مرسوم بتأليف الحكومة عن كل من الحكومتين من شأنه سد كل أبواب الطعن في شرعيتها.

خلاصة القول: إننا لا نستطيع مواجهة خطر التقسيم الماثل أمامنا إلا بتحقيق أمرين: إما بانتخاب رئيس جديد للجمهورية في وقت قصير، فتأتي معه حكومة موحدة، أو بتوحيد مرجعيّة السلطة الإجرائية في حكومة واحدة، والسبيل الوحيد إلى ذلك عمليًّا هو في قيام حكومة جديدة تُلغي الحكومتين القائمتين وتحل محلهما. بغير ذلك فإنّ لبنان سائرٌ إلى حتفه.

إذا تجاوب العماد ميشال عون وفريقه مع هذه المبادرة، سهُل تنفيذها. أما إذا لم يتجاوب فإنه يدين نفسه أمام الرأي العام والتاريخ، ممّا لا

قِبَل له به. فممّا لا ريب فيه أن السواد الأعظم من اللبنانيين على ضفتي خطوط التماس يتمسكون بوجود لبنان، وهم واعون أن لبنان يكون واحداً أو لا يكون».

هذه المذكرة بقيت سريّة، وبقيت في حدود المبادرة الشخصية وليس الحكومية، وذلك حتى لا تؤخذ سبباً لتفجير مشكلة داخل الحكومة التي كنتُ أرأس، وأنا كنت لم أستوثق بعد من وجود احتمالات جدية لقبول الفريق الآخر لمضمونها أو على الأقل لمنطقها أو لخط التفكير العام الذي انطلقت منه.

أطلعتُ بعض الجهات المؤثرة على مضمون المذكرة، وسلّمت نسخةً منها إلى عددٍ محدودٍ جدًّا من القيادات وإلى بعض سفراء الدول الأجنبية والعربية الذين كانوا على اتصال مع الطرف الآخر، ولا سيما العماد ميشال عون، وحملها إليه أحد الأصدقاء المشتركين. فلم أتلقَّ رد فعل منه سلباً أو إيجاباً لمدةٍ طويلةٍ نسبيًّا، وقد اعتبرت ذلك مؤشّراً سلبيًّا. أمّا بعض الجهات المؤثرة فقد وجدت في المبادرة خطوةً سابقةً لأوانها لأنّ الظروف السائدة لم تكن ناضجة لمثل التفكير الذي قامت عليه.

ولكنني مع ذلك لم أتخلَّ عن الفكرة، فواظبتُ على إثارتها مجدداً مع بعض سعاة الخير المتطوعين كلما سنحت فرصة. ولم أتلقَّ رداً عليها سوى مرة واحدة بعد بضعة أشهر في قول العماد عون، الذي نقله إليَّ صديق مشترك: «إن الاقتراح إيجابي، ولكن من الذي يضمن تحرير لبنان؟» وكان يجب أن يقول «انتحار لبنان».

كان هذا الرد اليتيم مثبّطاً للعزيمة، ولكنني لم أتخلَّ للحظةٍ واحدة عن تفكيري بأن طريق السلام، طريق إنهاء حال الحرب والاقتتال، تمر في الوحدة، بدءاً بإعادة توحيد السلطة الإجرائية. ولو تمَّ انتخاب رئيس للجمهورية في موعده لما كان هذا الانقسام. فكان السبيل إلى إعادة الوحدة لهذه السلطة إما في العودة إلى الأصل، أي انتخاب رئيس جديد للجمهورية أو، ريثما يتمّ ذلك، في صيغةٍ ما لتوحيد الحكومتين في حكومة واحدة.

وانسجاماً مع هذا التفكير كنتُ طوال تلك المرحلة العصيبة أحرص حرصاً شديداً على المحافظة على وحدة مؤسسات الدولة جميعاً، وخصوصاً الكبرى منها مثل مؤسسة الجيش ومصرف لبنان المركزي وسواهما، محاذراً السير في أي قرار أو إجراء أو موقف يمكن أن يكون من جرّائه زعزعة وحدة أي مؤسسةٍ للدولة من قريبٍ أو بعيد.

ولقد تعرضت لعنت شديد في وسطي السياسي، داخل الحكم وخارجه، بسبب تعنّتي في التزام هذا الخط، خصوصاً أن الخصم في الصراع الدائر كان لا يعبأ بوحدة المؤسسات ويسير على نقيض الخط الذي التزمته.

وكان هذا الموقف من العماد عون، الرافض حتى البحث في احتمال توحيد الحكم، ماثلاً في ذهني عندما رفضت الاجتماع به على مأدبة غداء كان رئيس اللجنة العربية السداسية دعانا إليها عند حضورنا إلى تونس للقاء اللجنة.

٧ لقاءات تونس

بعد تأليف اللجنة العربية السداسية، بقرار اتخذه وزراء الخارجية العرب بتاريخ ١٩٨٩/١/١٢، خلال دورة غير عادية عقدوها للنظر في الأزمة اللبنانية، كان باكورة عمل هذه اللجنة أن دعتنا للقائها في تونس. وقد وُجّهت الدعوة لي وللرئيس حسين الحسيني وللعماد ميشال عون. وكان ذلك في نهاية شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩. وقد حضر اللقاء من جانب اللجنة جميع أعضائها، أي وزير خارجية الكويت، رئيس اللجنة، ووزراء الجزائر وتونس والأردن والإمارات العربية المتحدة إضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

استقلّ العماد ميشال عون وصحبه طائرة خاصة، من طائرات شركة طيران الشرق الأوسط، حملته مباشرة من بيروت إلى تونس، وبقيت جاثمة في مطار تونس تنتظره ثلاثة أيام. وكان في ذلك يتصرف، كما عرف عنه في تلك المرحلة، تصرّف ربّ العهد، كأنما هو رئيس للجمهورية.

أما أنا فقد آثرت مراعاة ظروف البلاد والخزينة، فاستقللت طائرة طيران الشرق الأوسط على الخط التجاري إلى باريس ومن ثم على متن الطائرة التونسية إلى تونس، أسوة بأي مسافر في الدرجة الأولى، ومعي صحبي. وقد وافق الرئيس حسين الحسيني على هذا الترتيب عندما اقترحته

عليه دونما جدل. ولقد كان علينا أن نحل في باريس ليلة واحدة لتبديل الطائرة فنزلنا في فندق رويال مونسو.

خلال ساعات إقامتنا في العاصمة الفرنسية زارني في مكان إقامتي في الفندق نائب طرابلس الدكتورعبد المجيد الرافعي، وكان قد مرّ وقت طويل لم نلتقِ فيه نظراً لمغادرته لبنان بعد جولة من جولات العنف في لبنان وإقامته منذ ذلك الحين في بغداد. وكان في رفقته عندما زارني في الفندق إلياس الفرزلي، وهما من أعضاء قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في جناحه التابع للعراق. توقف النائب الرافعي ورفيقه أولاً لزيارة الرئيس الحسيني، ثم عرّجا عليَّ بعد اتصال هاتفي من لدن الرئيس الحسيني.

وكانت الجلسة بيننا طويلة، ولعلها استغرقت أكثر من ساعتين، تخللها نقاش متشعب حول موقف العراق، واستطراداً موقف منظمة التحرير الفلسطينية، من حكومتي وحكومة عون العسكرية. فأعربت عن عتبي الشديد على الجهتين العربيتين لموقفهما المؤيد لجانب العماد عون والمناهض لي ولحكومتي التي أعتبرها دستورية وشرعية. ولكن مستوى النقاش بقي ودياً ورصيناً، وأنا من الذين كانوا ولا يزالون يحترمون الدكتور الرافعي شخصيًّا ويقدرون صفاته الشخصية. فإنك لا تستطيع أن تنكر أنه رجل مخلص وفاضل، ولو اختلفت معه في الموقف السياسي.

قال الدكتور الرافعي دفاعاً عن موقف العراق ما كان متوقعاً منه أن يقول، وهو أن حكومة عون هي الحكومة الشرعية الدستورية سنداً إلى المرسوم الذي وقّعه الرئيس السابق أمين الجميل في اللحظة الأخيرة من عهده بناءً على الصلاحية التي ينص عليها الدستور اللبناني صراحة لرئيس الجمهورية في تأليف الحكومات.

أفرغتُ جعبتي في الرد عليه مدلياً بكل الحجج التي تجمعت لي في دراسة الموضوع مع أصحاب الاختصاص، مستدلاً بها على عدم صوابية القرار الذي اتخذه الرئيس الجميل في هذا الصدد في اللحظة الأخيرة من عهده. وكنت في مرافعتي كأنما كنت أقوم بتجربة لما سوف أعود فأدلي به

في تونس تكراراً أمام كل من يثير الموضوع معي. وقد جاء ردي على مستويين:

على المستوى الأول طعنت في القول إن على رئيس الجمهورية تأليف حكومة انتقالية في حال شغور سدة الرئاسة الأولى، وطعنت في صحة تشكيل الحكومة على النحو الذي كان، وشرحت المخالفات التي انطوت عليها خطوة الرئيس الجميل لعرف دستوري مستقر وثابت في ما يتعلق بتأليف الحكومات، وانتقلت من كل ذلك إلى شرح واقع شرعية حكومتي ودستوريتها.

أما على المستوى الآخر فكنت حريصاً على التأكيد أن الحديث عن دستورية هذه الحكومة ولادستورية تلك هو شأن لبناني محض داخلي لا يعود أمر بتّه لجهة خارجية حتى ولو كانت شقيقة. فالجهة التي يعود لها تفسير دستورية التشريعات وتطبيقها حسب الدستور اللبناني هي المحكمة الدستورية. ولكن هذه المحكمة لم تشكل منذ صدور الدستور اللبناني في عام ١٩٢٦ ومن ثَم منذ تعديله في عام ١٩٤٣. وفي غيابها فإن الأمر يعود بطبيعة الحال لمصدر التشريع في البلاد، وهو مجلس النواب. والمعروف أن رئيس مجلس النواب جازم في القول بدستورية حكومتي وشرعيتها. أما المجلس فمنقسم على نفسه حيال هذا الأمر.

وإذا كان للانقسام في الرأي داخل مجلس النواب حول هذا الأمر أي معنى، فهو أن الخيار بين الموقفين مفتوح. فلماذا يا ترى يختار العراق في تلك الحال، ومعه منظمة التحرير الفلسطينية، التزام جانب خصومنا ولا يختار التزام جانبنا؟

أردفت قائلاً: ولنذكر كيف كان موقفنا خلال وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان حتى قبل نهاية العام ١٩٨٢، عام الاجتياح الإسرائيلي. هل كان موقفنا منها قانونيًّا أو دستوريًّا، أم أنه كان قوميًّا؟ هل كان موقفنا من منظمة التحرير الفلسطينية خلال الاجتياح الإسرائيلي الأول عام ١٩٧٨ ثم الاجتياح الإسرائيلي الثاني وحصار العاصمة بيروت ١٩٨٢، دستوريًّا أو

قانونيًّا. ولو كان موقفنا كذلك، فهل كانت الأحداث لتأخذ المجرى الذي أتخذته؟ هل هكذا يصاغ الموقف القومي عند المفاصل المصيرية؟ كيف يضرب أبو عمار صفحاً عن كل تلك الاعتبارات ويتذرع بدستورية مزعومة لحكومة عون؟ نحن لا نتوقّع من العراق أو من منظمة التحرير رأياً دستوريًّا في حكومتنا، وإنما نتوقع موقفاً قوميًّا أو على الأقل سياسيًّا منها.

شعرت بأن الزائرين قد أثّر فيهما هذا المنطق ولو أنهما لم يسلّما به. وانتهى اجتماعنا على رجاء من الدكتور الرافعي بأن يكون للبحث تتمة لدى عودتنا من تونس. فرحبت بفرصة الاجتماع بهما مجدداً في حال مكثنا في باريس أكثر مما يقتضي العبور إلى بيروت.

وصدف عند عودتنا إلى باريس في طريقنا إلى لبنان أن غمر باريس ضباب كثيف جدًّا لم تشهد العاصمة الفرنسية نظيره لمدة طويلة من الزمن، فعطّل حركة مطار أورلي مما اضطرنا إلى البقاء يوماً آخر. فاجتمعت بالدكتور الرافعي وزميله مجدداً، لأكتشف أنني لم أستطع زحزحته عن أفكاره المسبقة حول الموضوع. فقد عُدْتُ معه في الحديث إلى نقطة البداية. وتبين لي أنَ موقفه الدستوري كان هو موقفه السياسي.

عند وصولنا إلى تونس قام بزيارتنا، كل على انفراد، رئيس اللجنة الشيخ صباح الأحمد، وبرفقته الأمين العام للجامعة الأستاذ الشاذلي القليبي، وسلّم كلاًّ منا دعوة لمأدبة غداء يقيمها في اليوم التالي كي يجمعني، أنا والرئيس الحسيني، مع العماد عون. فجرى بيني وبين الزائرين الكريمين مناقشة ودّية حول الموضوع اعتذرتُ بنتيجتها مبدئيًّا عن قبول الدعوة لأسباب شرحتها. وأردفت قائلاً إن ذلك هو موقفي المبدئي وإني على أي حال سوف أتشاور في الأمر مع الرئيس الحسيني. وعندما فعلت وجدت أن رأي الرئيس الحسيني متطابق مع رأيي.

أما الأسباب التي دعتنا إلى الاعتذار فيمكن إيجازها بعدم جواز القفز فوق الواقع السياسي في لبنان وكل الاعتبارات التي جعلتنا والعماد عون على طرفي نقيض، بترتيب لقاء بيننا يكون من جرائه تصوير الواقع وكأنما هو

مجرّد خلاف شخصي بيننا يمكن إنهاؤه بمجرد اللقاء للمصالحة. الخلاف بيننا كان يتمحور حول الانقسام في السلطة الاجرائية وأي الحكومتين تتمتع بالشرعية والصفة الدستورية. فما لم يكن هناك تفاهم مسبق على معالجة هذه المسألة بالذات بما يضمن إعادة توحيد السلطة الإجرائية، فإن الاجتماع بيننا يمكن إن يترتب عليه من السلبيات أكثر مما يسفر عنه من الإيجابيات.

أما تعليل هذا الحذر فيعود إلى الاعتبارات الآتية:

أولاً، إذا لم تكن نتائج اللقاء متفقاً عليها سلفاً، بما يؤمن عودة الوحدة إلى السلطة الإجرائية، فإن الخروج من اللقاء على غير اتفاق سيكون بمثابة استعجال الإعلان عن فشل مساعي اللجنة السداسية، وقد يكون له فعل التفجير في لبنان. ونحن كنا نعلم علم اليقين أن العماد عون ما كان يمكن ليسلّم بأي حل يؤدي إلى إعادة توحيد السلطة إذا لم يكن هذا الحل يضمن استمراره على رأسها. فقد كانت مواقفه وكذلك سلوكه تدل على شبقه الجامح للرئاسة.

ثانياً: إذا لم نتفق مع العماد عون على صيغة لإنهاء حال الانقسام في السلطة فعلامَ نتفق؟ فما كان بالإمكان الاتفاق على القضايا اليومية المتعلقة بالتعاون أو التبادل أو التعامل بين الحكومتين، لأن ذلك سيكون بمثابة صيغة للتعايش بينهما. وفي اعتقادنا أن أية محاولة جدّية لتأمين شروط التعايش بين سلطتين داخل البلد الواحد تطوي في ثناياها مخاطر التقسيم للبلد. ونحن كنا ولا نزال نؤمن بأن وحدة الوطن مرادفة لوجوده. فلبنان يكون واحداً أو لا يكون.

وليس بالإمكان أيضاً الاتفاق على قضايا المستقبل والمصير. فهذا أولاً ليس شأن حكومة انتقالية يجب أن تكون أولوية اهتماماتها متركّزة على خلق الظروف الآيلة إلى انتخاب رئيس للجمهورية وصولاً إلى إعادة تحريك جميع المؤسسات الدستورية. والأهم من ذلك أن المصير الوطني يجب أن يكون شأناً وفاقيًا. وهذا أمر لا يُبتّ في لقاء بين العماد عون وبيني، وإنما

يُبتّ بنتيجة حوارات وفاقية يشارك فيها ممثلون عن أكبر عدد ممكن من الفعاليات والتيارات. فلا العماد عون يمثل المسيحيين في تقرير المصير، ولا أنا أمثل المسلمين ومعهم القوى الوطنية.

موجز القول إن الاتفاق مع العماد عون آنذاك لا يجوز أن يكون في حال من الأحوال على مستوى التفاهم حول القضايا اليومية بما قد يوحي بتنظيم العلاقة وبالتالي التعايش بين سلطتين في البلد الواحد، مما يهدد وحدة البلد ووجوده في الصميم. كما لا يجوز أن يتناول قضايا المصير الوطني لأن هذا الأمر هو شأن وفاقي من المفترض أن يشارك في التصدّي له أوسع تمثيل ممكن للقوى والتيارات السياسية في لبنان.

هناك أمر واحد إذن كان يجوز الاتفاق عليه مع العماد عون وهو صيغة ما لتوحيد السلطتين المتخاصمتين في سلطة واحدة موحّدة، تضمن وحدة الدولة ومؤسساتها ريثما تينع الظروف التي تسمح بإجراء انتخابات رئاسية. وصيغة التوحيد هذه لم تكن متوفرة، ولم يعرض علينا أي تصوّر لها، ولم تجرِ أي محاولة جدية لاستنباطها، ربما لعلم الجميع بطموح العماد عون وعدم استعداده للتنازل عن المركز الأول في الدولة مهما كلّف الأمر.

ولدى معاودة المحاولات لجمعنا، أصررنا على ضمان التفاهم مسبقاً على أمر وحيد هو إعادة الوحدة للسلطة. وإذا لم يكن ذلك متاحاً، فلا مجال للاتفاق على أي أمر آخر، ولا يصح اللقاء على غير اتفاق.

كانت لنا لقاءات منفردة مع اللجنة العربية السداسية مجتمعة، شرح كل منا تصوراته للحل الجذري المنشود للأزمة اللبنانية بشتى أبعادها، فكان تركيزنا، أنا والرئيس الحسيني، على ضرورة الانطلاق في مسيرة الحل من صيغة وفاقية إصلاحية، وكان تركيز العماد عون على إخراج ما سماه الجيوش الأجنبية من لبنان، وهو كان يقصد بوجه خاص،كما كان معروفاً، القوات العربية السورية العاملة في لبنان . ولقد تقدمت من اللجنة بمذكرة مسهبة تناولتُ فيها الأزمة اللبنانية من مختلف جوانبها ورؤيتي للحلول المطلوبة لها.

وخلال إقامتي في تونس زارني أحد الأصدقاء من كبار المسؤولين في جامعة الدول العربية وفاتحني بأنه موفد من السيد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ليسألني ما إذا كنت مستعداً للقائه، مردفاً أن السيد عرفات سيكون متفهماً لموقفي إذا وجدت أن المصلحة تقضي بعدم إجراء مثل هذا اللقاء، وأنه يعتبر الأمر في تلك الحال مطويًا وكأن شيئاً لم يكن. فبادرت صاحبي بالقول: «دعني أناقش الأمر معك أنت، فبمَ تنصحني؟ مع العلم بأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية كان في مواقفه وتصرفاته حاسماً خياره في دعم العماد عون في مواجهتنا». وسألتُ صاحبي ما إذا كان السيد ياسر عرفات يعتزم مقابلة العماد عون بعد مقابلتي، فردَّ بالإيجاب. وبعد نقاش مستفيض، وافقني صاحبي الرأي بأن لا مصلحة لطرفنا في إتمام اللقاء، وأن السيد عرفات قد يكون طلب اللقاء معي لا لشيء إلاّ لتغطية لقائه مع العماد عون. فطلبت إليه الاعتذار عني.

وبعد ساعات معدودة جاءني خبران: الأول يفيد أن اللقاء تمَّ بين السيد ياسر عرفات والعماد ميشال عون، وأن الأول أدلى بتصريح في ختام اللقاء قال فيه ما معناه أنه وضع البندقية الفلسطينية في تصرّف الشرعية اللبنانية المتمثلة بالعماد عون. ولدى سماعي هذا الخبر تساءلت: كيف كان سيبدو موقفي وأي حرج كان يمكن أن أقع فيه لو اجتمعت بالسيد عرفات ثم أدلى بالتصريح الذي صدر عنه؟

أما الخبر الثاني فكان أنّ إذاعة صوت لبنان، الناطقة بلسان حزب الكتائب، الذي كان متحالفاً آنذاك مع العماد عون، أذاعت خبراً يفيد أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية طلب مقابلتي واعتذرت. وهكذا يكون السيد عرفات قد غطّى مقابلته العماد عون عملياً باعتذاري عن مقابلته بعدما أخفق في تغطيتها بلقائه معي.

وعندما عدنا إلى بيروت وجدنا وسائل الإعلام التابعة للعماد عون تضجّ بحملة علينا تزعم فيها أننا رفضنا الاجتماع بالعماد عون تحت وطأة الضغط السوري.

وصدر مؤخراً للأستاذ كريم بقرادوني، وكان حليفاً للعماد عون، كتاب بعنوان «لعنة وطن»، قال فيه: «رأى عون أن أولوية الحل تتمثل ببرمجة انسحاب الجيوش الإسرائيلية والسورية والمنظمات غير اللبنانية، وطالب الحص والحسيني بضرورة إقرار الإصلاح الدستوري. تصرف عون بكثير من الحرية لأنه كان يملك قراره، وتصرف الحص والحسيني بكثير من التردد بسبب ارتباطهما الوثيق بسوريا. وقد ظهر هذا الأمر جليًا عندما أقام الشيخ صباح الأحمد الصباح، وزير الخارجية الكويتية، مأدبة للمشاركين في لقاءات تونس. وتملك الحص والحسيني حالة من الإرباك حول تلبية هذه الدعوة وبالتالي الاجتماع المباشر مع عون في حين كانت دمشق ما تزال مصرّة على مقاطعته. واتصل الحص والحسيني يجسّان نبض عبدالحليم خدام، الذي تضايق كثيراً لأنه كان لا يريد أن يظهر بمظهر الذي يملي مشيئته على المسؤولين اللبنانيين. وأقفل الخط قبل أن يعطي جواباً. وعاودا الاتصال به خلال فترة فأبقى المسؤول السوري الخط مشغولاً بصورة دائمة. وعندما استحال الاتصال قررا عدم تلبية الدعوة...».

إن أكثر من يعلم أنني لم أُجر اتصالاً بأحد، ولم يكن شيء مما جاء في هذه الرواية المختلقة هو أنا. هذا الكلام لم يكن له أساس من الصحة من قريب أو بعيد، والمقصود منه في حينه الطعن بمواقفنا في الوقت الذي كان فيه الصراع محتدماً. كان ذلك جزءاً من الحرب الإعلامية.

وإذا كنا نفهم أن يكون الخبر في مثل تلك الحال وجهة نظر، فإنّ الكارثة أن يصبح التاريخ وجهة نظر.

٨ مِن تجَارِب الوَحْدَة في الانقِسَام

في ظل انقسام السلطة الإجرائية، وغياب السلطة الاشتراعية، منذ شغور سدّة الرئاسة بسقوط الاستحقاق الدستوري عام ١٩٨٨، كان همّنا الأول المحافظة على وحدة الدولة ريثما تينع ظروف انتخاب رئيس للجمهورية وتوحيد السلطة الإجرائية وإعادة النشاط لمجلس النواب. وإذ أخفقنا في محاولاتنا المتكررة لتوحيد الحكومتين في حكومة واحدة، أضحى همّنا يتركّز بالأولوية على صون وحدة مؤسسات الدولة، ريثما يتحقق الحل الجذري الذي يضمن وحدة البلد وبالتالي وجوده.

كان رائدي هو إيماني بأن وحدة الدولة هي في نهاية التحليل في وحدة مؤسساتها، خصوصاً الكبرى منها. لم يكن في اليد حيلة إزاء الانقسام الذي حلّ بالحكم على مستوى القمة بسبب شغور موقع الرئاسة الأولى، بما أخذ يهدد وحدة الدولة والوطن. من هنا، وإلى أن ينقضي هذا الظرف الانقسامي العارض، وجدتُ من واجبي أن أبذل ما في وسعي للمحافظة على وحدة الدولة قدر الممكن عملياً من خلال المحافظة على وحدة مؤسساتها، وقد كانت هذه المؤسسات تتعرض لضغوط شديدة للغاية أضحت معها في مواجهة خطر التمزّق تحت وطأة التجاذب العنيف المتصاعد بين السلطتين المتنازعتين، وبالتالي خطر الانشطار نهائيًا على الخط الفاصل بين المنطقتين.

ولقد كان هذا التوجّه الذي التزمته مصدر تحدّيات لي وإزعاجات ومضايقات لا يعرف مداها بعد الله إلا قلّة من الذين عايشوا هذه التجربة القاسية عن قرب إلى جانبي. وقد نتج عن هذا الوضع من الشدّة والتأزّم ما انعكس حتى على العلاقات داخل مجلس الوزراء الذي كُنت أتولّى رئاسته، الأمر الذي أدّى إلى امتناعي عن دعوته إلى اجتماعات رسمية بعد شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٩، وعدنا إلى تصريف الأعمال الحكومية بقرارات جوّالة، من غير اجتماعات تعقد، على غرار ما كان حاصلاً خلال الأشهر الأخيرة من عهد الرئيس أمين الجميّل حينما اضطّر الرئيس رشيد كرامي وفريقه في الحكومة، وكنتُ منه، إلى مقاطعة رئيس الجمهورية بسبب ممارساته، واستمرّت تلك المقاطعة بعد تسلّمي رئاسة الحكومة عند استشهاد الرئيس كرامي، حتى نهاية الرئيس الجميّل.

وقد شعرتُ أن الضغط عليَّ، من جانب أطراف كانوا محسوبين في عداد الحلفاء الطبيعيين لي، بلغ أقصاه في ١٩٨٩/٦/٢١ إذ تعرّض أحد المعاونين لي، هو مدير مكتب الحبوب في وزارة الاقتصاد، لعملية خطف في الوقت الذي كنتُ أواجه وضعاً عسيراً جدًّا على الصعيد التمويني، بصفتي وزيراً للاقتصاد والتجارة. ففيما كان راجي البساط يغادر منزله في منطقة رأس بيروت متوجّهاً إلى مكتبه في وزارة الاقتصاد، اعترض سبيله ثلاثة مسلّحين واقتادوه إلى معتقل في أسفل أحد المباني خارج العاصمة، حيث قضى أربعة أيّام يساكن الجرذان في ظلامٍ دامس، ويخضع لتحقيقات غليظة لا مرتكز لها ولا سبب مشروعاً. كان هذا المسؤول من الذين عُرفوا بجدارتهم وإخلاصهم ونزاهتهم، وكان ساعدي الأيمن في معالجة مشكلة النقص الذي كانت تعاني منه البلاد في مادتي القمح والطحين وسط أدق الظروف السياسية والأمنية التي كانت تحيط بنا، لذا شعرت أنني طُعِنتُ بخطفه في الصميم، لا بل شعرتُ وكأنني كنتُ أنا المستهدف به. فتوجهتُ عبر وسَائل الإعلام بنداءٍ عنيف اللهجة، تناولت فيه الميليشيات والمسلّحين بأقذع العبارات. فكان من جرّاء الحملة التي شننتها تعميق الهوّة بيني وبين كل هؤلاء، وتفاقم حال الغربة التي كانت بيني وبين من كان من المفترض

أن أكون معهم في صف واحد في مواجهة أزمة الحكم التي كانت تهدّد وحدة لبنان وطناً ومجتمعاً ودولة.

في واقع الأمر، كانت جميع مؤسسات الدولة تتعرّض لضغوط شتّى تهدّد وحدتها وكيانها. ولكن الحالات التي كانت شغلنا الشاغل بوجه خاص كانت تلك المتعلّقة بالمؤسسة العسكرية، ومصرف لبنان المركزي، ومديرية الأمن العام.

فلقد حرصنا منذ بداية عهد الانقسام في السلطة على التحذير تكراراً من مغبّة المساس ببنية الدولة أو أيٍ من مؤسساتها. وقد فعلنا ذلك من خلال وسائل الإعلام، وكذلك من خلال اتصالاتنا مع سفراء الدول المهتمّة بالوضع اللبناني والقيادات اللبنانية. وكانت رغبة العماد عون في الإقدام على خطوة تمسّ إدارة الأمن العام وشعبة المخابرات في الجيش قد أصبحت مؤكّدة. ولم يلبث أن سمّى العميد عامر شهاب رئيساً لشعبة المخابرات في الجيش. فسارعنا إلى رفض هذه التسميات، ولكننا، من منطلق حرصنا على وحدة المؤسسة في كلتا الحالتين، سلكنا طريق التكليف لتأمين استمرار العمل في هذين المرفقين الأمنيين.

والتكليف ليس تعييناً، وإنما هو تدبير مؤقت لملء شغور معيّن لتأمين استمرار العمل في المراكز القيادية في الدولة ريثما يتم التعيين حسب الأصول القانونية. وهكذا فإن التكليف يصدر عن الوزير المختص، بينما التعيين يصدر في أكثر الحالات عن مجلس الوزراء. فكلفنا العقيد أسعد الطقش لمديرية الأمن العام والعميد نبيه فرحات لرئاسة شعبة المخابرات العسكرية. ولكن، بوجود مرجعين متعارضين في كل من الجهازين، بدأت هوّة الانقسام العملي بين شطريهما تتسع مع الأيام، ولو أن كلاً من الكيانين بقي من الوجهة القانونية واحداً.

كانت الحكومة التي أتولّى رئاستها قد شرعت، منذ اللحظة الأولى من عهد الانقسام، في مناقشة كيفية التعاطي مع موضوع العماد عون شخصيًّا. فرسا الرأي في النتيجة على اعتبار منصب قائد الجيش شاغراً باعتبار أن

قانون الدفاع الوطني يحظر الجمع بين قيادة الجيش وأي منصب آخر، بما في ذلك الوزارة. حتى الذين اعترفوا بشرعية أو دستورية الحكومة العسكرية التي كان العماد عون رئيساً لها ووزيراً للدفاع فيها، فإنهم لا يستطيعون أن ينكروا أن احتفاظه بقيادة الجيش لم يعد قانونيًا. ولكن حكومتنا لم تكن تعترف بشرعية الحكومة العسكرية أو دستوريتها، واعتبرته مغتصباً للسلطة ومتمرّداً وبالتالي مفصولاً حكماً من منصبه، واعتبر المنصب شاغراً لانصراف صاحبه إلى ممارسة عملٍ آخر يحظّره القانون على قائد الجيش كيفما نظرنا إلى الأمر. ولكنني أبيتُ الموافقة على قرار يتخذه مجلس الوزراء بتعيين خلف له، وذلك انسجاماً مع السياسة التي تبنيتها لتلك المرحلة الانقسامية بعدم التعرّض لبُنى المؤسسات في الدولة خوفاً عليها من الانشطار نهائيًا تحت وطأة التجاذب السياسي. وبعد سجالات مضنية جدًا، استمرّت عبر أكثر من جلسة لحكومتي (وقد تخلل الفترات الفاصلة بين الجلسات مراجعات كثيرة) قرر مجلس الوزراء الطلب إلى وزير الدفاع الوطني الرئيس عادل عسيران اتخاذ القرار المناسب بصفته وزيراً للدفاع. وبهذه الصفة أصدر قراراً بتسمية العميد سامي الخطيب، بعد ترقيته إلى رتبة لواء، قائداً للجيش بالتكليف، وهذا من اختصاص الوزير. وكان هناك رأي داخل مجلس الوزراء يصرّ على ترقيته إلى عماد، وهي الرتبة الملازمة لقائد الجيش الأصيل. فأبيت ذلك كي لا يُفسّر القرار بأنه تعيين لقائد جيش جديد أصيل. فيكون ذلك سبباً لتعميق الشرخ داخل المؤسسة العسكرية التي تعتبر وحدتها من ضمانات المحافظة على وحدة الدولة، خصوصاً في تلك المرحلة. وقبل تسمية اللواء سامي الخطيب كان الاتجاه لتسمية مسيحي قائداً للجيش. ولكن أحداً من الضبّاط المسيحيين المؤهّلين لم يستجب لرغبتنا تجنّباً للحرج.

وبصفته قائداً للجيش بالتكليف قام اللواء سامي الخطيب بنشاط مشهود وفعّال في تجميع وحدات الجيش في المناطق الخاضعة لسلطة حكومتنا، وتنظيمها، وتشغيلها. ولولاه لكانت جموع العسكريين تلك بلا قيادة، وبالتالي في وضعٍ غير صحّي سواء من زاوية المؤسسة العسكرية

حاضراً ومستقبلاً أو من الزاوية السياسية في ضوء اعتبارات تلك الفترة.

لم يلبث العماد عون أن فجّر في وجهي مشكلة جديدة عندما أعلن دعوة عامّة للتطوّع في الجيش من خلال شتّى وسائل الإعلام. فنشأت على الأثر، في المقابل، مطالبة في جانبنا لفتح باب التطوّع في الجيش. وقد حمل قائد الجيش بالتكليف هذه المطالبة إليّ، ولقيت صدى فوريًّا وضاغطاً داخل حكومتي (التي أخذت وسائل الإعلام في الجانب الآخر تطلق عليها تسمية «تجمّع الصنايع»، في إشارة إلى منطقة الصنايع حيث يقوم القصر الحكومي).

كان من الطبيعي أن تواجه خطوة العماد عون بمثلها. فهذا ما كان يقضي به منطق الصراع المحتدم آنذاك. ولقد استهولتُ الفعل ورد الفعل، وكان الفعل في منطق الصراع يبرر ردّ الفعل. فرفضتُ خطوة العماد عون علناً وحذّرتُ من عواقبها على المؤسسة العسكرية وعلى الوضع السياسي والأمني العام وعلى الوضع المالي لخزينة الدولة. ولقد شغل هذا الموضوع حيّزاً واسعاً من الاتصالات التي انبريتُ إلى القيام بها خلال تلك الفترة داخليًّا وخارجيًّا، محذّراً من الأخطار التي يمكن أن تترتّب على التسابق بين شطري الجيش في تنمية عديدهما وتطوير إمكاناتهما تجهيزاً وعتاداً وسلاحاً.

هذا الموضوع كان مصدر تأزيم جديد داخل حكومتي. فاقتضى الكثير من المناقشات، وأحدث الكثير من التوتّر في نمط التخاطب والتعامل داخل الحكومة وخارجها.

رفضت مبدأ فتح باب التطوّع في الجيش في ظل الانقسام القائم. وحجّتي في ذلك أن فتح هذا الباب سيؤدّي حتماً إلى تسابق بين شطري الجيش في تنمية عديدهما بلا ضوابط ولا حدود. أما الكارثة الكبرى فهي أن تعبئة المجنّدين الجدد ستكون حتماً على صورة المرحلة، أي أن قيادة كل شطر من الجيش سوف تعمد في ظل الظروف الانقساميّة السائدة إلى تعبئة الذين تجنّدهم على معاداة ومقاتلة الشطر الآخر. وهذا بمثابة الاستسلام لمنزلق الانتحار الوطني. يضاف إلى ذلك أن فتح باب التطوّع من غير

حدود، على مبدأ المنافسة بين الطرفين سعياً لاحتفاظ كل منهما بتفوّقه على الآخر، سوف يتطلّب من التجهيز والتسليح ما لا قِبَل لخزينة الدولة بتحمّله.

وبالفعل، من غير ضمّ أعداد جديدة إلى الجيش عن طريق التطوّع، جاء وقت طلعت عليّ قيادة الجيش في جانبنا بلوائح للتجهيزات والأسلحة والذخائر المطلوب شراؤها من الخارج، مما لم يكن ميسوراً في ظل الإمكانات المادية التي كانت في حوزة الدولة. فرفضتُ الطلب، مجازفاً بأزمة صامتة جديدة داخل الحكم.

برغم كل الضغوط التي مارستها على العماد عون من خلال السفراء والوسطاء الذين كانوا يلمّون على كلينا، فإن العماد مضى قدماً في الترتيبات التي أعلنها لقبول متطوّعين جدد. وعندما توجهنا إلى تونس في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، تلبية لدعوة اللجنة العربيّة السداسيّة، تحدّثتُ مع اللجنة، وبخاصّة مع رئيسها الشيخ صباح الأحمد الصباح، وزير خارجيّة الكويت، في الأمر وشرحت عواقب السير في هذا الخط، منبّهاً إلى أن ذلك سيدفعني إلى فتح باب التطوّع من جانبي أيضاً. فبادر العماد عون على الأثر إلى إيفاد السفير فؤاد الترك لمقابلتي مُستطلعاً رغبتي في هذا الشأن. فطلبت إليه أن ينقل إلى العماد عون إصراري على أن يُعلِن وقف عمليّة التطويع. فجاء الجواب من العماد عون بأنه على استعداد لذلك، وطلب منّي، بالواسطة، أن أبعث إليه بمن يأخذ التصريح المطلوب منه شخصيًّا. فتولّى ذلك الصحافي المرافق لي سمير منصور، إذ توجّه لمقابلة العماد عون في مقصورته في الفندق، فأملى هذا الأخير عليه تصريحاً بالمعنى المطلوب، وأخذ الصحافي منصور على عاتقه تعميمه على وسائل الإعلام.

وفي لقائي مع اللجنة العربيّة السداسيّة اقترحت أن يتضمّن بيانها الختامي إصراراً على طرفي النزاع في لبنان عدم التعرّض لبُنى الدولة ومؤسساتها خلال فترة الانقسام. فطلبت اللجنة إليّ أن أعدّ النص اللازم. وقد استجابت اللجنة لطلبي وظهر النصّ الذي اقترحته، بالاتفاق مع السيّد حسين الحسيني، ضمن الفقرة الختاميّة لبيان اللجنة الصادر في نهاية أعمالها

بتاريخ ١٩٨٩/٢/١، وذلك حيث جاء في تلك الفقرة: «وإذ تؤكّد اللجنة مجدّداً وقوف الدول العربية إلى جانب لبنان، وتعبّر عن تفاؤلها بالمساعي الرامية إلى إخراجه من محنته، فإنها تناشد مختلف الجهات الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أو تدابير من شأنها توتير الأجواء السياسيّة، أو المساس ببنية المؤسسات والإدارة العامّة، أو عرقلة الحركة الاقتصاديّة والتموينية، وذلك حتى تتوفّر للجنة أفضل الأجواء لاستكمال اتصالاتها ومساعيها التوفيقيّة».

ولكن امتثال العماد عون لم يطل طويلاً. فقد عاد إلى قبول متطوّعين في الجيش سرًّا. كنتُ أرفض تصديق كل ما يُقال لي في هذا الصدد، وأعتبره من باب التذرّع لحملي على قبول المتطوّعين في جانبنا، إلى أن بدأت الأدلّة القاطعة تدهمنا وتصدمنا في وسائل الإعلام، إذ بدأت قيادة عون تنعي ضحايا القتال من جانبها، وبدأ يظهر بين الضحايا أسماء متطوّعين جدد كانت تواريخ تطوّعهم تظهر في نعاويهم. عند ذاك وجدتُ نفسي مضطراً للتسليم بقبول عدد محدود من المتطوّعين في المقابل. ولكن ذلك جاء متأخّراً. فلم يلبث اتفاق الطائف أن برز إلى الوجود وانتخب رئيس للجمهورية وتبدّلت الحكومة قبل أن تنجز عمليّة قبول المتطوّعين.

وخلال مرحلة الانقسام في السلطة كان مصرف لبنان المركزي أيضاً هدفاً لضغوط عنيفة من الجانبين. فأخذتُ على عاتقي حمايته من أي ضيم.

كانت أدق المهام التي كان على مصرف لبنان الاضطلاع بها، توزيع اعتمادات موازنة الدفاع بين شطري الجيش. فكان الحل في لجوء قيادة الجيش في جانبنا إلى تكليف أحد الضبّاط التابعين لها للإشراف على هذا التوزيع. فكان تقاسم الاعتمادات يتم بين شطري الجيش بعلم قيادة الجيش في جانبنا وموافقتها.

ولقد تعرّض مصرف لبنان للتهجّم العنيف من العماد عون ومن بعض القيادات في جانبنا في آن معاً، فكان هدفاً للتنديد والتهديد والوعيد من هذا الطرف أو ذاك كلما ردَّ معاملة أو تأخّر في تسديد نفقة تهمّ هذا أو ذاك. وبلغ

الأمر بالعماد عون أن لوّح مهدّداً غير مرّة بإنهاء خدمات حاكم مصرف لبنان الدكتور إدمون نعيم وتعيين بديل له. وكثيراً ما كنتُ أخوض نقاشات حادّة داخل حكومتي دفاعاً عن مصرف لبنان وسياسته. وقد ناشدت كثيراً وتكراراً زملائي في الحكومة أن يحيطوا مصرف لبنان بحلمهم، مبيِّناً أن الخطر كل الخطر هو في حمل مصرف لبنان على المغالاة في اتّباع سياسة منحازة لمصلحتنا فيدفع العماد عون إلى تسمية حاكم لمصرف لبنان من طرفه. حتى إذا ما فعل، وعمّم ذلك على المصارف المركزيّة في عواصم العالم وعلى المصارف التجاريّة الرئيسة في المراكز الماليّة الدوليّة، فإن النتيجة الحتميّة ستكون تجميد الأرصدة النقديّة الأجنبيّة العائدة لمصرف لبنان في الخارج، وإحجام المصارف التي تحتفظ بودائع مصرف لبنان عن تلبية طلبات السحب من هذا الحاكم أو ذاك إلى أن يُبَتّ بالنزاع حول الحاكمَيْن.

وهكذا فإننا، إذا غالينا في حجب التمويل عن فريق العماد عون، نكون قد حجبنا التمويل عن أنفسنا. شرحتُ هذا الواقع تكراراً أمام زملائي، ولكن ذلك لم يعفني من حملات المزايدة والإحراج.

هكذا اخترتُ ركوب المركب الخشن. تيّار الانقسام كان غامراً جامحاً، وأنا أخذتُ على عاتقي التصدّي له والإبحار في وجهه. فكان كل ذلك العناء الذي واجهت. عزائي أن ذاك العناء لم يذهب سدى. فقد طُوِيَت صفحة الانقسام، وبقيت المؤسسات واحدة موحّدة لتنبري، مع عودة السلام، إلى استعادة العافية. ومن وحدتها وعافيتها يستمد لبنان وحدته وعافيته.

مُلحق

أنموذج عن الخطاب السياسي داخل الصف الواحد

(من بيان للحزب التقدمي الاشتراكي نشرته جريدة النداء في ١٨/٧/١٩٨٩)

بالرغم من الدعم والتأييد اللذين لقيتهما الحكومة الوطنية، وبالرغم من وضعنا كل الإمكانات تحت تصرفها بغية ممارستها لسلطاتها الدستورية على كامل الأراضي اللبنانية، وبشكل خاص في المناطق الخارجة عن سيطرة ميشال عون وجيشه والميليشيات المتحالفة معه، فإن الحكومة لم تكن على مستوى المسؤولية في عملية المواجهة، هذا إذا لم نقل إن بعض أركانها قدموا ويقدمون فرصاً كثيرة لميشال عون ومشروعه، فرئيسها الدكتور سليم الحص رفض، لفترة طويلة، اتخاذ أية قرارات من شأنها أن تعزز صمود المناطق التي تمارس الحكومة سلطتها عليها، إن على صعيد الشؤون الإدارية أو السياسية أو الاجتماعية أو على الصعيد العسكري، فالرفض هو العنوان الدائم، والموقف الثابت لصرف الاعتمادات اللازمة للجيش الذي كلف اللواء سامي الخطيب بجمعه ودمج ألويته وتطوير قدراته وإمكانياته، وذلك بعد صراع طويل انتزعنا فيه هذا القرار، والرفض أيضاً لصرف الاعتمادات لتنظيم الأوضاع في هذه المناطق وتوفير المياه والكهرباء والاتصالات الهاتفية وصيانة الطرقات وتطويرها، إلى ما هنالك، وكل ذلك

تحت شعار إعطاء فرص للحلول وللتسويات في إطار الرهان على أن الحل قادم، وذلك وفق التوجهات الأميركية التي رعت لفترة العمل بين الحكومتين، وهو في الحقيقة عمل بين رئيسي الحكومتين يتوسطهما الدكتور إدمون نعيم حاكم المصرف المركزي. وبذلك استنزف عون الفترة الضرورية للتحضير لعدوانه وعملياته التي بدأت فعلياً في الرابع عشر من آذار، ولم يوفر من حملاته رئيس الحكومة والحكومة الوطنية وأعضاءها وما تمثل ومواطنيها، كذلك عمد إلى فرض صرف اعتمادات للحكومة العسكرية مررها رئيس حكومة الصنائع وحاكم المصرف المركزي، وبات ميشال عون، في الممارسة، إن بالاغتصاب أو باستخدام القوة أو بالقرصنة أو بحق الفيتو أو بالرعاية الأميركية أو بمنطق التسوية، الحاكم الفعلي مع وزيريه قبل وبعد انفجار الوضع.

وقد حاولنا مراراً أن نقنع رئيس الحكومة، وأحياناً بعض وزرائه، بضرورة اتخاذ خطوات عملية على صعيد المواجهة وعدم الاكتفاء بالعمل الأكاديمي الكلاسيكي وبضرورة توزيع مهام الوزارات التي تسلّمها، ولو على مديرين أو مسؤولين موثوقين بغية تفعليها وعدم تعطيل دورها وإيصال الأمور إلى حالة الشلل العام. هذا فضلاً عن فضائح كبيرة وتوجهات خطيرة تحكم ممارسات عدد من السفراء في الخارج تصب في خانة ميشال عون ومشروعه، وذلك يقضي باتخاذ إجراءات على هذا الصعيد لوقف الهدر أولاً، ولوقف استغلال الشرعية ثانياً، ومع ذلك فلم نفلح. وإذا كان البعض اعتقد لوقت أو يعتقد بأن الخلاف شخصي أو على مسائل تفصيلية، فإننا نؤكد أن المشكلة مع رئيس الحكومة وبعض وزرائه أكبر من ذلك بكثير. إنها مشكلة تتعلق بجوهر الموقف السياسي من ميشال عون، ومشروعه ومن أسلوب المواجهة والقناعة أولاً بذلك. . . وبذلك يصبح الخلاف في العمق والجوهر وليس في الشكل. ولم نلمس في الحقيقة أية جدية في المواجهة خارج إطار العمل الكلاسيكي الذي يرضي بعض الذين يعملون على التوثيق بين الحكومتين أي على تمتين العلاقة والتنسيق بين رئيسي الحكومتين كما جاء الإيحاء الأميركي مؤخراً للدكتور سليم الحص.

وإذا كان الخلاف قد انفجر أخيراً، وبشكل كبير، فإن ذلك مرده إلى تردي الأوضاع المعيشية بسبب الحصارات والحصارات المضادة، وبسبب الحالة العامة في البلاد وتلكؤ رئيس الحكومة عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير مقومات الصمود للمواطنين، وإذا بادر إلى العمل فعبر مجموعة معظم أفرادها من المشبوهين وأصحاب المصالح الخاصة.

إن وضع الحكومة، بواقعها الحالي، أثَّر على المواجهة الوطنية مع الفريق الآخر، خاصة وأنها المرة الوحيدة التي يكون فيها للوطنيين وجـود داخل الحكومة وتُمسك الحكومة بالشرعية. وبالتالي كان من الممكن لعب دور أفعل وأكبر، وفي هذا الإطار، يرى الحزب أنه إذا كانت الظروف التي مرت والمرحلة التي نمر بها اليوم تفرض بقاء الحكومة بشكلها الحاضر، فإن أية عملية تنظيم للمواجهة في المرحلة القادمة والقريبة يجب أن تستند إلى توسيع في الحكومة كضرورة أساسية، تدخل على أساسه العناصر الكفـؤة الوطنية القادرة على تحمل المسؤولية.

٩ مِن حَرْبِ المَرافئ إلى حَرْبِ التحْرير

حرب المرافىء لم تكن الحرب الأولى، وإنما الحرب الثانية في عهد الهوى، عهد العماد عون، خلال مصادرته السلطة على المناطق الشرقية.

أما الحرب الأولى فكانت مع حلفائه السابقين «القوات اللبنانية»، التي انفجرت بعد بضعة أيام من عودتنا، وعودة العماد عون من لقاءات تونس مع اللجنة العربية السداسية.

كان شهر شباط (فبراير) ١٩٨٩ حافلاً بالاشتباكات الدامية في المناطق الشرقية بين وحدات الجيش التابعة للعماد عون وميليشيات «القوات اللبنانية». فكانت جولات من العنف المجنون انتهت باتصالات بين الطرفين عبر الوسطاء، وبنداء مؤثر أطلقه البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير في ١٩٨٩/٢/١٥ داعياً إلى وقف النار فوراً. فأعلنت هدنة وتوقف القتال. وتواصلت المحادثات بين الطرفين لتتوج بإعلان اتفاق بينهما في ١٩٨٩/٢/٢٢، وافقت القوات اللبنانية بموجبه على تسليم الحوض الخامس من مرفأ بيروت، الذي كان في عهدتها، إلى قيادة عون.

ورشحت مع إعلان هذا الاتفاق معلومات عن عزم العماد عون على إرسال مذكرة إلى الدول المصدّرة إلى لبنان وشركات الشحن والتأمين فيها يبلغها فيها قرار «الحكومة العسكرية» بمنع تفريغ البضائع المستوردة إلى

لبنان إلا في المرافىء الشرعية. وفي اليوم التالي أعلن عن إخلاء «القوات اللبنانية» الحوض الخامس وعن إلغاء الحاجز المالي الذي كانت تنصبه في منطقة البربارة على طريق الشمال. وورد في الأنباء عن العماد عون أنه يعتزم إحياء الغرفة البحرية لضبط حركة الملاحة.

وفي ١٩٨٩/٢/٢٥ صدر بيان يفيد أن اجتماعاً عقد في قصر بعبدا، ضمّ ضباطاً كباراً من قيادة الجيش وقياديين في «القوات اللبنانية»، وذلك للبحث في الاشتباكات التي وقعت خلال الأسبوع السابق، «وتم الاتفاق في شكل نهائي وفي العمق على إزالة الأسباب التي أدّت إلى الاشتباكات. كما اتفق على آلية تنظيم العلاقات المستقبلية في شكل ثابت وواضح. ونتيجة لذلك تمّ تشكيل هيئة سياسية عسكرية دائمة، تباشر عملها فوراً، على أن تكون أولى مهامها السهر على تنفيذ الاتفاق ومنع تكرار ما حدث».

وفي اليوم عينه، اجتمعت حكومة عون العسكرية وقررت فتح معبر المرفأ بعد يومين، وأعلنت أيضاً قراراً بإقفال المرافىء غير الشرعية «وتنظيم الملاحة في المياه الإقليمية اللبنانية».

هذه العبارة الأخيرة في قرار حكومة عون كانت بمثابة إيذان بإعلان الحرب. فقد أخذت حكومة عون على عاتقها «تنظيم الملاحة في المياه الإقليمية» ليس فقط قبالة الشواطىء التي تسيطر قواته عليها وإنما على طول السواحل اللبنانية برغم أن الجزء الأكبر من هذه السواحل كان خارج سيطرته. وهكذا ظهر جليًا أن الحرب التي أعدّ لها عون لم تكن لمجرد تنظيم الملاحة وضبط العائدات الجمركية، وإنما كانت تحت هذه الذريعة لبسط سيطرته على طول الساحل اللبناني. وهذا ما لم تكن حكومتنا الشرعية، ولا القوى العسكرية الداعمة لها، لتسلّم أو تسمح به.

على صعيد الموقف المبدئي، أدليت في ١٩٨٩/٢/٢٧، بصفتي رئيساً للحكومة الشرعية، بتصريح قلت فيه «إننا نرحب بالخطوة المتخذة باستعادة مرفأ بيروت الشرعي، فنحن كنا دوماً نطالب باسترداد المرافق العامة إلى سلطة الدولة بعدما وضعت الميليشيات اليد عليها في بداية الأحداث،

وكان ذلك سبباً لاستنزاف الدولة عافيتها المالية والليرة اللبنانية قوتها ومناعتها. لذلك فإن أية خطوة تتخذ في سبيل تصحيح هذا الوضع سنعمل على مقابلتها بخطوات. وقد أعطينا التعليمات لإعادة تنشيط الأجهزة الجمركية في كل المرافىء الشرعية بما يضمن انتظام العمل فيها واستعادة حقوق الدولة كاملة. أما المرافىء غير الشرعية، فنحن أمام أحد احتمالين في شأنها: فإما أن نعمد إلى إقفالها فوراً، أو أن نلجأ إلى تدبير انتقالي مؤقت باستحداث نقاط جمركية في هذه المرافىء تمهيداً لإلغائها في مرحلة لاحقة. ومما يدعونا إلى التفكير في الاحتمال الثاني، أي التريث في إقفال المرافىء غير النظامية واستحداث نقاط جمركية مؤقتة فيها، هو خوفنا من احتمال تكرار تجربة قاسية مررنا فيها، عندما لجأ سوانا (العماد عون) إلى إقفال المعابر بين شطري العاصمة، فحرم الناس حتى من القمح والطحين والغاز وسائر المواد الحياتية، فاضطررنا إلى استيراد بعضها مباشرة عبر تلك المرافىء».

وفي ١٩٨٩/٣/١ عقد مجلس الوزراء، الذي أتولى رئاسته، جلسة في غياب الوزير وليد جنبلاط لوجوده في دمشق، وأصدر على الأثر بياناً جاء فيه أن المجلس بحث «قضية المرافىء وفتح معبر المرفأ. وقد أكد على قراراته السابقة بفتح كل المعابر لكل المواطنين من دون أية عوائق» وذكّر بالتعليمات «المعطاة لقيادة الجيش وقوى الأمن بتسهيل فتح معبر مرفأ بيروت وإعادة تنشيط الأجهزة الجمركية والأمن العام في جميع المرافىء، واستحداث نقاط جمركية ومراكز للأمن العام بصورة انتقالية في المرافىء غير النظامية لتأمين حقوق الخزينة كاملة وتنفيذ الأنظمة والقوانين تمهيداً لمنع هذه المرافىء وإلغائها. . . واتخاذ التدابير وكافة الإجراءات التي تؤمن عودة العمال وشركات التفريغ وسائر أصحاب الحقوق إلى عملهم في مرفأ بيروت في حرية وأمان».

مما يذكر، أنني كنت على رأس حكومة خماسية تضم اثنين من قادة الميليشيات، وكلاهما يدير مرفأً غير نظامي. ولقد أثار قرار مجلس الوزراء الأخير حفيظة الوزير جنبلاط وكان ذلك سبباً لأزمة عابرة داخل حكومتي.

ولما كان العماد عون يصرّ على بسط سيطرته بالقوة على المياه الإقليمية اللبنانية كافة، برغم أن قوى أخرى مناهضة له وداعمة لحكومتنا كانت تسيطر على الجزء الأكبر من الساحل، ولما كان قد باشر فعلاً فرض الحصار، اعتباراً من ١٩٨٩/٣/٦، بحراً على المرافىء الخارجة عن سلطته المباشرة، مستخدماً القوة العسكرية التي تتصرف بها الغرفة البحرية التابعة له، فقد أمسى الوضع ينذر بشرّ مستطير. وهذا ما حداني إلى وضع مذكرة توضيحية بالإنكليزية (تأميناً لسرعة التبليغ)، شرحت فيها موقف حكومتي من المرافىء في ضوء قرار مجلس الوزراء. وبعثت بهذه المذكرة إلى سفراء الدول العربية والأجنبية في لبنان، حملها إليهم موفد خاص مني. وقد استهْللتُ المذكرة بالقول محذّراً: «بدأ الحصار البحري المفروض على حركة الملاحة المتجهة إلى المرافىء غير النظامية التي تقع إلى الجنوب من بيروت، يستثير الحديث الجدّي عن احتمال الرد بالمثل. وهذا ما يخشى أن يؤدي، إذا ما حصل لا سمح الله، إلى انهيار الوضع الأمني عموماً... هذا الأمر لا بد من العمل على تفاديه...» واختتمت المذكرة بالقول مناشداً: إن «المطلوب عاجلاً بذل كل جهد ممكن لمنع أي تدهور في الوضع العام، وتجنيب الشعب اللبناني ما قد يترتب عليه من عواقب مأسوية».

ولكن السيف سبق العَذَل، وبدأ الوضع يتدهور سريعاً، أولاً بالتوتر على جبهة سوق الغرب في الجبل، ثم بالقذائف التي أخذت تنهمر على مرفأ بيروت رداً على الحصار المفروض على المرافىء الواقعة خارج سيطرة العماد عون. وسرعان ما تطور التوتر الأمني المتصاعد إلى حرب شاملة مدمرة بدءاً بالتفجير الرهيب الغادر يوم ١٩٨٩/٣/١٤ حينما تداخلت حرب المرافىء في ما سمّي حرب التحرير.

صبيحة ذلك النهار، فجأة ودون سابق إنذار، فتحت قوات العماد عون نيران مدافعها الثقيلة على شوارع بيروت الغربية وأحيائها، فيما كان المواطنون متوجهين من منازلهم إلى مراكز أعمالهم، والتلامذة إلى مدارسهم، فحصدت خلال دقائق معدودة أربعة وأربعين قتيلاً وأوقعت ١٤٥

جريحاً، جميعهم من الأبرياء العزّل. ثم احتدم التراشق المدفعي والصاروخي عنيفاً بين المنطقتين في جولة ثانية بعد الظهر، وما غابت شمس ذلك النهار إلا والعماد عون يطل علينا من خلال شاشة التلفزيون ليعلن بانفعال ظاهر ما سمّاه حرب تحرير ضد القوات العربية السورية العاملة في لبنان. فكان ذلك إيذاناً ببداية مرحلة لم يشهد لبنان نظيرها من قبل في ما تميزت به من قتل وتدمير وتهجير.

ومما يذكر أنه، عندما تجدد القتال بين العماد عون و «القوات اللبنانية» في عام ١٩٩٠، اتهم العماد عون «القوات» بأنها هي التي كانت تقصف بيروت الغربية. فرد عليه الدكتور سمير جعجع، قائد «القوات اللبنانية» بأن قواته كانت تفعل ذلك بالاتفاق مع قيادة عون وبالتنسيق معها.

بعد أكثر من شهر، وتحديداً بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٦، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في تونس على مستوى وزراء الخارجية للبحث في تطورات الوضع في لبنان. فأوفدتُ إلى تونس صديقي الياس سابا لإجراء الاتصالات اللازمة مع المجتمعين ومتابعة أعمالهم عن كثب نيابة عني. وقد صدر بعد الاجتماع في اليوم التالي بيان تضمّن عدة قرارات منها الدعوة لوقف إطلاق النار اعتباراً من ظهر ١٩٨٩/٤/٢٨، ورفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البحرية والبرية والجوية، وفتح المعابر لمدة ثلاثة أشهر وتكليف ممثل رئيس اللجنة السداسية وممثل الأمين العام للجامعة بإيجاد حل ثابت ونهائي لهذه المسألة مع الأطراف اللبنانية المعنية، وتشكيل فريق من الدول الأعضاء لمراقبة وقف إطلاق النار ورفع الحصار عن المرافق والمعابر، على أن يرتبط مباشرة بالأمين العام.

جاء القرار متلاقياً مع مطلبنا ووجهة نظرنا. وقد جاء مصداق ذلك في الرسالة التي تلقيتها من الأمين العام الشاذلي القليبي، وتلقى العماد عون مثلها، إذ جاء في الرسالة: «نلفت نظركم إلى أن الفقرة الثانية من القرار الصادر عن مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧، قد نصّت حرفيًّا على رفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البحرية والجوية وفتح

المعابر كافة ولمدة ثلاثة أشهر. ورفعاً لأي التباس فإننا نود التأكيد على أن مجلس الجامعة قد قصد من هذه العبارة، كما تؤكد مداولاته المثبتة في المحاضر، رفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البحرية والجوية العاملة اليوم في لبنان دون استثناء، أيًّا يكن وضعها وفي أية منطقة وجدت. . .».

وقد رد العماد عون في ١٩٨٩/٢/٢٨ على رسالة الأمين العام ببرقية يزعم فيها أن التدابير التي ينفذها إنما هي تطبيق للقوانين اللبنانية المرعية الإجراء ولا يمكن وصفها بالحصارات، واعتبر أن التعامل مع المرافىء غير الشرعية هو مخالفة للقوانين المحلية والدولية، ملوّحاً إلى أن موقف الجامعة ينطوي على «إعطاء صفة الشرعية اللبنانية معززة بغطاء عربي لأوضاع غير شرعية وحالات خارجة عن القانون المحلي والدولي».

وقد عقّبت على هذا الرد فوراً، في برقية للأمين العام قلت فيها:

«ذهلنا لاعتراض العماد ميشال عون على قرار مجلس وزراء الخارجيّة العرب المتعلّق بالمرافىء. وردًّا على مزاعمه يهمّنا أن نُدلي بالإيضاحات الآتية:

أولاً: يتحدّث العماد عون عن القانون والشرعية، وهو يتجاهل أنّ أكثرية الشعب اللبناني لا تعترف بدستوريّة حكمه أو شرعيّته وأن سيطرته لا تمتدّ على أكثر من ربع الأرض اللبنانية. إنّه في محاولته بسط سيطرته على طول الساحل اللبناني، بما في ذلك تلك الأقسام من الشاطىء التي تقع خارج نطاق نفوذه، إنّما يتعدّى على سلطة الحكومة اللبنانية الشرعيّة.

ثانياً: إنّ مجلس الوزراء هو الذي يمثّل السلطة الإجرائيّة الشرعيّة، وأيّ قرار يتخذه في حدود صلاحيّاته الدستوريّة والقانونية يعتبر قانونيًّا وشرعيًّا. بناءً عليه فإن قرارات حكومتنا الدستوريّة والشرعيّة هي المحكّ العمليّ لقانونيّة أيّ إجراء يتّخذ في صدد المرافىء ولشرعيّته، ولا صفة لما يسمّى حكومة عسكرية في هذا الشأن.

ثالثاً: إن إطلاق فريق الحكم العسكريّ صفة الشّرعية على مرافىء خمسة معيّنة من غير تفريق أو تحديد هو أساساً إجراء غير صحيح من الوجهة القانونيّة والنظاميّة. فبعض هذه المرافىء غير مرخّص لها بممارسة جميع النشاطات المرفئيّة. فبعضها يقتصر نشاطها على الحركة السياحيّة. وبعضها على أصناف محدّدة من حركة التجارة الخارجيّة. فإذا وُجِّهت حركة الملاحة إلى جميع هذه المرافىء من غير تصنيف أو تمييز، كما يشاء فريق الحكم العسكريّ، فسيكون في ذلك تجاوز على حدود النشاطات المرخصة لبعض تلك المرافىء.

رابعاً: إنّ حصر صفة الشرعيّة بمرافىء خمسة غير صحيح. فهناك نشاطات مرفئيّة محدّدة كان ولا يزال مسموحاً لمرافىء خاصّة أو متخصّصة ممارستها بموجب تراخيص من حكومات سابقة. من ذلك مثلاً ساحل الذوق لتفريغ الفيول أويل، وكذلك محطّة الآي بي سي في الشمال ومحطّة الزهراني في الجنوب ومحطّة الدورة شمالي بيروت وكلّها لتفريغ المحروقات. ومن ذلك أيضاً مرفأ سلعاتا للأسمدة والكيماويّات، ومرفأ شكّا للإسمنت.

خامساً: إنّ حرص العماد عون على العفّة الشرعية فيما يتعلّق بالمرافىء حصراً وفي هذا الوقت بالذات لأمر مستغرب. فقد تعايش هو مع لاشرعية المرافىء الواقعة تحت سيطرته ما يزيد على خمسة أشهر قبل أن تنفجر غيرته على تصحيح أوضاعها. فلماذا يا ترى أباح لنفسه فترة انتقاليّة ولا يستطيع أن يتصور أن سواه قد يكون أيضاً في حاجة إلى مثلها لتسوية أوضاع المرافىء التي تقع في مناطق أخرى؟... ولماذا يا ترى تنحصر عفّة العماد عون الشرعيّة بالمرافىء ولا تنسحب على مجالات أخرى يتعايش هو فيها مع الكثير من المظاهر اللاّشرعية. إنّه مثلاً يرضى حاليًّا بالتعايش في منطقة سيطرته مع ثكنات لقوات غير شرعية، ومع إذاعات ومحطّات تلفزيون غير شرعيّة، ومع جبايات غير شرعيّة. ثم إنّه بعد اشتباكه مع «القوات اللبنانية» في منطقة نفوذه، ارتضى قيام هيئة مشتركة سياسيّة وعسكرية بين

قيادة الجيش و «القوات اللبنانية» في خطوة لا علاقة لها ألبتّة بقانون أو بشرعيّة.

بناءً على ما تقدّم فإنّنا نؤيّد قرار مجلس الجامعة كما جاء ونتمنى أن يتقيّد الجميع بتنفيذه في حرفيّته ضماناً لتجاوز كلّ الاشكالات، وتجنّباً لوقوع قرار مجلس الجامعة في متاهات الاجتهادات المتعارضة، وتحقيقاً للحلّ المنشود للأزمة القائمة في أسرع ما يمكن».

وهكذا توقف القتال واستمر التوتر مسيطراً، ثم شهدت الساحة جولات من الاشتباكات العنيفة والتقاصف المدفعي والصاروخي، على حساب المزيد من الضحايا والخراب والتهجير.

كل ذلك من غير طائل. فلم تلبث تلك الحرب، ما سمي حرب التحرير، ومعها كل من جرفت من البشر وما طحنت من الحجر، أن أضحت ذكْراً مشؤوماً في ذمة التاريخ.

هكذا انتهت «الحرب» من غير أن يبدأ «التحرير». ومع ذلك فقد بنى العماد عون عليها أمجاده الجوفاء. هذا حكم عهد الهوى.

١٠ المواقف في مواجهة القذائف

كنت أشعر، منذ انفجار ما سُمي حرب التحرير، وكأنما المعركة كانت إلى حد ما بين وزارة الدفاع في جانب العماد عون ووزارة الخارجية في جانبي. فلقد كان العماد عون يقود معركته عمليًّا من قيادة الجيش إضافة إلى التلفزيون، وكنت في المقابل أقود معركتي من خلال الاتصالات الخارجية، إضافة إلى وسائل الإعلام داخليًّا. وبناءً على النتيجة المحققة، يمكن القول إن الغلبة كانت للمواقف على القذائف.

كنتُ أدير المعركة في وجهها الخارجي، عربيًّا ودوليًّا، عبر سفراء الدول العربية والأجنبية في لبنان، أو بالأحرى عبر القلّة التي بقيت منهم خلال تلك المرحلة العصيبة. وكذلك عبر الأمانة العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وبقدر محدود عبر سفراء لبنان في الخارج. ذلك لأنني كنتُ كثيراً ما أشعر خلال تلك المعركة الشاقة والطويلة، بأن بعضهم كان سافراً ضدي فيما بعضهم الآخر لم يكن حقيقةً معي. هذا بالطبع مع شيء من المبالغة. فالحق يقال إن عدداً من سفراء لبنان في الخارج بقوا إلى جانبي قلباً وقالباً، يؤازرونني في الموقف ويعضدونني في العواصم التي كانوا معتمدين فيها. ولكن لم يكن في صفي واقعيًّا من كان يحمل لواء القضية التي كنت أنافح من أجلها كما فعل آخرون في صف عون في خدمة معركته من أمثال عبد الله بوحبيب في واشنطن أو فؤاد الترك في باريس أو

حكمت عـوّاد في بغداد وغيـرهم، أو من أمثال بعض القنـاصـل العـامين المتشنجين في أستراليا وبعض بلدان أميركا اللاتينية وغيرها.

وقد عانيتُ بسبب وجود مقر وزارة الخارجية في الشطر الشرقي من العاصمة الذي كان واقعاً تحت سيطرة عون، فاستولى عون على ملفـاتها وتجهيزاتها. أما الذي بقي من الدبلوماسيين إلى جانبي فقد أخذ يداوم في مبنى رئاسة الحكومة في منطقة الصنايع. ولكن رئـاسة الحكـومة لم تكن مجهّزة بشيء من العدة التي تقوم عليها الاتصالات الخارجية، فلا تلكس ولا فاكس ولا حتى خطوط هاتفية دولية منتظمة. فسارعت إلى اقتناء اللازم من هذه الوسائل على عجل، وكان عليّ أن أؤمن تدريب بعض الموظفين ورجال الأمن على تشغيلها. ولما كنا أحياناً كثيرة نواجه قصوراً فادحاً في إمكاناتنا لتعميم موقف أو مذكرة أو رسالة على سفاراتنا في الخارج، فقد درجنا على إرسالها إلى عدد محدود من سفرائنا الملتزمين خطنا مع الطلب إليهم نقلها بالوسائل المتاحة لهم إلى سفرائنا في عواصم أخرى.

إضافة إلى كـل ذلك، فقـد أقمت خط اتصال مباشراً، عن طـريق الموفدين الشخصيين، مع بعض عواصم القرار عند مفاصل مهمة من تطور الموقف.

* * *

في الجولة الثانية للمشاورات التي عقدتها اللجنة السداسية العربية، والتي تمت في تونس مع الـرؤساء السـابقين للجمهوريـة ومجلس النواب والحكومة، اغتنمت الفرصة وأوفدتُ، بالاتفاق مع الرئيس حسين الحسيني، صديقي القاضي الدكتور خالد قباني إلى تونس، مزوّداً بكتاب تفويض موقع مني ومن الرئيس الحسيني معاً إلى رئيس اللجنة العربية للبحث في موقفنا من الحلول المطروحة، وبخاصة لإقناع اللجنة العربية بجـدوى تبنّي مبدأ التزامن في آلية الحل، أي مبدأ إجراء الانتخاب الرئاسي والتصويت على صيغة للوفاق الإصلاحي في آن معاً، أو بالأحرى في جلسة واحدة.

عند وصول الدكتور خالد قباني إلى تونس اتصل برئيس اللجنة، وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، فهيأ له اجتماعاً مع فـريق

القانونيين التابع للجنة العربية السداسية، وبينهم خبراء في القانون الدستوري من الكويت ومصر. فلم يُفلح في إقناعهم بفكرة التزامن. ولما لمس أن لدى بعض هؤلاء أفكاراً سلبية مسبقة في هذا الشأن، طلب من رئيس اللجنة جمعه بالخبراء القانونيين في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. فكان له ذلك. وكان هذا اللقاء مجدياً، إذ تمخض عن تقرير من هؤلاء، رفعوه إلى رئيس اللجنة، وفيه يثبتون جدوى فكرة التزامن وسبيل تطبيقها.

وكانت فكرة التزامن هذه محور جولة المشاورات الثالثة التي عقدتها اللجنة مع الرؤساء الروحيين للطوائف اللبنانية الكبرى في الكويت بعد حين. وكانت هي المبدأ الذي تمّ تبنيه في لقاءات الطائف بين النواب اللبنانيين، ومن ثَم في أولى محطات تطبيق اتفاق الطائف، إذ عقد مجلس النواب جلسة في مطار القليعات في شمالي لبنان ليصدّق على وثيقة الوفاق الوطني ثم ينتخب رئيساً للجمهورية.

وأوفدت إلى تونس صديقي الدكتور الياس سابا لمواكبة اجتماعات مجلس الجامعة الذي انعقد على مستوى وزراء الخارجية للنظر في تطورات الوضع في لبنان قبيل نهاية شهر نيسان (أبريل) ١٩٨٩ وإطلاع المجتمعين على وجهة نظرنا فيما يتعلق بأزمة المرافىء والتصعيد العسكري الذي افتعله العماد عون بإعلانه ما سماه حرب التحرير. وحمّلته آنذاك فكرة عقد لقاء نيابي لتطوير صيغة وفاقية إصلاحية تكون منطلقاً لإنقاذ لبنان من حال التدهور المريع التي يتخبط فيها. فمع النواب يمكن ضمان أجواء الاعتدال التي تعتبر ضرورية لإنتاج صيغة وفاقية انقاذية. ثم إن أية صيغة يمكن أن يتفق عليها للإنقاذ لا بد أن تعبر في المجلس النيابي، لذا فإن إشراك النواب في صنع الصيغة سيشكل ضماناً لمرورها.

وعندما بدأ الإعداد لقمة عربية في الدار البيضاء تكون القضية اللبنانية محورها، أوفدت الصديقين الياس سابا ومحمد قباني إلى الكويت وأبو ظبي للتباحث مع رئيس اللجنة العربية، وزير خارجية الكويت، وعضو اللجنة

وزير خارجية دولة الإمارات المتحدة في الموقف المرتقب من القمة العربية.

وأوفدت أخيراً الياس سابا لإجراء اتصالات ومحادثات باسمي مع رجال الإدارة الأميركية في واشنطن، لاستطلاع معطيات الموقف الأميركي من تطورات لبنان والمنطقة ووضع المسؤولين الأميركيين في صورة الموقف الذي نتبناه لمعالجة الوضع المتردي في لبنان. وطلبت من الدكتور سابا التوقف في نيويورك للقاء الكاردينال أوكونور، للتحدث معه في الشأن اللبناني من وجهة نظرنا بعدما تعذر عليّ الاجتماع به خلال زيارته إلى لبنان قبل حين.

عندما قدم الكاردينال أوكونور إلى لبنان للقاء العماد عون، وكان ذلك في ١٩٨٩/٥/٢٨، تلقيت اتصالاً لتحديد موعد له معي للقاء مماثل. فعينتُ الموعد عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم التالي، واتفقت مع المسؤولين في السفارة البابوية على وضع سيارة من قبلي في انتظاره على معبر المتحف، حتى إذا ما اجتاز المعبر من المنطقة الشرقية إلى الغربية استقبلته سيارتي وواكبته حتى مكان إقامتي. وعند حلول الموعد، لم يحضر الكاردينال. فانتظرت سيارتي، وفيها أحد الضباط الملحقين بي، عند المعبر لبعض الوقت ثم قفلت عائدة. ولم ألبث أن تلقيت مكالمة هاتفية من الكاردينال معتذراً عن تخلفه عن الموعد بالقول إن الذين كانوا يرافقونه وينظمون تحركاته أبلغوه أن المعبر كان مسرحاً للاشتباكات المسلحة ساعة كان من المفترض عبوره. فلما أجبته بأن الخبر لم يكن صحيحاً وأن أي اشتباكات لم تقع على المعبر ذلك النهار، اعتذر مجدداً. سألني ما إذا كان بالإمكان التحدث هاتفياً، فوافقت. وكان بيننا حديث دام ثلاثة أرباع الساعة شرحت من خلاله وجهة نظرنا في شتى القضايا التي طرحها.

وعندما عرّج الدكتور سابا عليه في نيويورك، استخلص من حديثه أن أجواءه لم تتأثر كثيراً بحديثي الهاتفي معه، وكان واضح التعاطف مع وجهة نظر العماد عون. ولكن الأمر عاد فتبدّل جذرياً، حسبما تبدّى لي. فعندما زرت نيويورك لإلقاء كلمة لبنان أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، طلب

الاجتماع بي فيما كنت أستعد للتوجه إلى المطار عـائداً إلى بيـروت بعد لقاءاتي الأخيرة في مبنى الأمم المتحدة، وكانت مع وزير خارجية الصين الشعبية والأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويار، فالتقيت الكاردينال في أحد مكاتب الأمم المتحدة وتحدثت معه في مختلف جوانب الأزمة اللبنانية ولمست منه الكثير من التفهم لموقفنا. وأعتقد أن نقطة التحول في موقفه كانت اعترافه بالشرعية الجديدة المنبثقة من اتفاق الطائف.

وخلال مرحلة الانقسام في السلطة أقبل على لبنان عدد من الموفدين من الخارج بهدف تقصّي الحقائق واستطلاع إمكانات التدخل السياسي أو الدبلوماسي للمساعدة على إنهاء الوضع الشاذ في لبنـان. وأذكر في هـذا النطاق مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جان كلود أيميه، وهو من كبار مساعدي الأمين العام، تعرّف إلى لبنان والأحوال فيه من خلال الـزيارات الكثيرة التي قام بها إلى هذا البلد في سيـاق متابعـة الوضـع في الجنوب والبحث مع المسؤولين في شؤون تتعلق بنشاط القوات الدولية في الجنوب وأوضاعها، خصوصاً في فتـرات التحضير لعـرض مسألـة التجديـد لمهام القوات الدولية في الجنوب، الأمر الذي كان يحصل في أغلب الأحيان مرة كل ستة أشهر.

قام المبعوث الدولي بزيارة لبنان هذه المرة بعد مدة قصيرة من انقسام السلطة فيه ومن أجل بحث هذا الأمر تحديداً مع طرفي النزاع. فاجتمعت به في ١٩٨٨/١١/١. وجرت بيني وبين جان كلود إيميه مناقشة بنّاءة مستفيضة شرحت خلالها نظرتنا إلى حقائق الأزمة اللبنانية في العمق، وإلى تطورات الموقف التي آلت إلى الانقسام في السلطة بعد الاستحقاق الدستوري وعدم الوفاء به، وإلى المرتكز الدستوري والشرعي الذي تقوم عليـه حكومتنـا، وأخطار الوضع في الجنوب نتيجـة استمرار الاحتـلال الإسرائيلي لأراضٍ لبنانية فيه، وبالطبع تناولت معه بدائل الحلول المطلوبة آنيًّا ثم جذريًّا لإنهاء المحنة اللبنانية. وقد وجدت الكثير من التفهم من المبعوث الدولي.

ومن الأشخاص الأجانب المعروفين الذين وفدوا إلى لبنان خلال تلك

المرحلة تكراراً نائب من كتلة اليمين في فرنسا هو دونيو. وكانت عقيلته من المتحمسات جداً لحركة العماد عون فكانت تتصدّر التظاهرات التي نظمت في باريس تأييداً لعون وشعاراته، وزارت لبنان غير مرة ولكن للاستماع فقط لوجهة نظر واحدة، من غير محاولة الاستماع إلى وجهة نظرنا لمرة واحدة. ولكن النائب دونيو، زوجها، زارني مرة واحدة بصحبة سفير فرنسا في بيروت، وكانت بيننا مناقشة هادئة رصينة وطويلة حول المشكلة اللبنانية من مختلف جوانبها، وقد ارتحت أيما ارتياح للقائي معه، وترك في نفسي انطباعاً بأنه خرج من الاجتماع معي مقتنعاً إلى حدٍ ما بوجهة نظري، أو على الأقل منفتحاً عليها أو ربما متفهماً لها. وكنت أرجو من النقاش معه على الأقل أن يقتنع بأن ثمة وجهة نظر أخرى غير التي اعتاد سماعها عسى أن يخفف ذلك من غلواء التحرك الذي كان يقوم به وزوجته في مساندة فريق في النزاع اللبناني على حساب فريق آخر. ولكن سرعان ما تبيّن أن الأفكار المسبقة التي كانت لديه قبل لقائي معه عادت فطغت على سلوكه، وكأن الاجتماع بيننا لم يكن.

هكذا كانت المقارعة بين أسلوب العنف من طرف عون والأسلوب السياسي والدبلوماسي من طرفنا في مواجهة ظروف الشدة المتناهية التي رافقت مرحلة الانقسام في السلطة. وكانت المعركة الإعلامية تواكب تلك المواجهة وتلازمها. أما النتيجة فكانت انتصار المواقف على القذائف. فلقد كان العماد عون متفوقاً علينا في الإمكانات الإعلامية التي كانت مسخّرة له، والتعاطف التلقائي والعفوي لا بل والانفعالي الذي كان يلقاه من مجموعات المغتربين اللبنانيين في أكثر بلدان العالم التي تستضيفهم، وكانوا في بعض عواصم القرار، حسب ظننا، يتلقون الكثير من الدعم والتشجيع من السلطة فيها لاعتبارات ربما لم تكن تتعلق بحقائق الوضع في لبنان بقدر ما كانت تتعلّق بواقع المصالح أو العلاقات السياسية بين تلك الدول ودول منطقة الشرق الأوسط.

وفيما كان العماد عون يستفيد من تطوع الكثير من وسائل الإعلام

لخدمته في شتى عواصم القرار في العالم، إما بفعل ما كانت المجموعات اللبنانية تمارس من ضغوط عليها أو بفعل الإمكانات المادية التي وضعها هؤلاء المتطوعون في خدمة حركة العماد عون وشعاراته، أو بفعل إرادة السلطات القائمة في تلك العواصم، فإننا في المقابل كنّا إلى حدٍّ ملحوظ نفتقد الدعم الخارجي سواء على المستوى الإعلامي أو التحركات الشارعية، وكان لكثير من الدعم الذي حظي به العماد عون في الخارج بواعث فئوية هي إلى حدٍ ما انعكاس أو امتداد لواقع الانقسام الفئوي المحتدم داخل لبنان. وأضيف عاملاً مستجداً آخر هو التحول في موقف منظمة التحرير الفلسطينية من دعم قضيتنا إلى دعم حركة عون. ففي بداية الأحداث اللبنانية، وحتى ما بعد حرب إسرائيل على لبنان ومحاصرتها بيروت في عام ١٩٨٢، كان الموقف الفلسطيني، الذي تعبّر عنه المنظمة، داعماً للفريق المحسوب على الحركة الوطنية دعماً واضحاً وقويًّا، إلى حد المشاركة في القتال إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية. وكانت الآلة الإعلامية الهائلة التي تديرها منظمة التحرير في العالم، وكذلك المواقف الشعبية حيث توجد تجمعات فلسطينية كثيفة في شتى أرجاء المعمورة، تدعم موقف هذا الفريق الوطني. ولكن في مرحلة الانقسام في السلطة، قررت القيادة الفلسطينية كما يبدو الانحياز إلى فريق عون، فكان تحول تلك الآلة الإعلامية الفاعلة في العالم، في كليتها، إلى خدمة عون وشعاراته خلال تلك المرحلة الدقيقة، مما زاد في شعورنا بالغربة أو العزلة الإعلامية في عواصم القرار أحياناً كثيرة.

مع ذلك كله، نستطيع القول إن النتيجة كانت عملياً في صالحنا. فقد انتصرت المواقف على القذائف، وانتصرت الحقيقة على الباطل. كسب العماد عون لفترة من الزمن الشارع في مختلف عواصم القرار في العالم، ولكننا في المحصلة كسبنا مواقف الدول أجمع وقرارها. انتصر العماد عون في معارك إعلامية وتعبوية، ولكننا في نهاية المطاف انتصرنا عليه في معركة الوفاق والسلام والوحدة وكانت هي أم المعارك في لبنان. بعبارة موجزة، ربح عون معارك وخسر الحرب.

١١ كفاحٌ من أجل البقاء

قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾.

عندما بلغت حرب الفناء على الحياة في لبنان ذروتها، أصبح الماء، الذي جعل الله منه كل شيء حي، هدفها.

ولقد بلغت هذه الحرب ذروتها على يد من قال يوماً ما معناه: إذا كانت بيروت قد تعرضت للدمار في تاريخها سبع مرّات أو ثماني، فلا بأس إذا تعرضت اليوم للدمار مرة تاسعة. فسيعاد بناؤها مجدداً، كما أُعيد بناؤها في الماضي. وهو بالطبع لم يذكر كيف يُعاد إحياء من تصرعه القذائف ويُدفن تحت الركام.

وقد اتخذ القائد السابق للجيش في يوم من الأيام قراراً بقطع المياه عن بيروت الغربية من مصادرها في بيروت الشرقية وضواحيها الشمالية.

وكُنت أتخوف من مثل هذا الاحتمال منذ فترة من الزمن. فقبل نحو شهرين من اتخاذ العماد عون هذا القرار، دعوت صديقي المهندس محمد قباني وطرحتُ عليه السؤال: «هب أنّ القائد السابق للجيش عمد إلى قطع المياه عن المدينة، فما العمل؟ كيف السبيل إلى تمكين الشعب في المناطق التي تخضع لسلطة حكومتنا من الصمود؟».

فكان جوابه الفوري تساؤلاً: «وهل هذا معقول؟».

فقلت: «هبه فاعلاً ذلك. فهل ننتظر حتى تقع الواقعة ولا يعود في اليد حيلة؟».

وطلبت من المهندس محمد قباني أن يقوم بزيارة الوزير المختص، أي وزير الموارد المائية والكهربائية، والمسؤولين المباشرين في الإدارات المختصة، لسؤالهم عما أعدّوا من التصورات لمواجهة مثل هذا الاحتمال فيما لو حصل. ففعل ذلك، وعاد إليَّ بعد يومين بجواب من الوزير يقول: «لن يتجرّأ العماد عون على القيام بمثل هذه الخطوة الخطيرة، لأن ذلك سيكون بمثابة إعلان الحرب علينا وسنكون مضطرين للرد في تلك الحال على هذا المستوى». ولم يكن لدى الوزير جواب عن كيفية مواجهة الوضع الحياتي فيما لو أقدم العماد على هذه الخطوة ولو أنها ستكون بمثابة إعلان الحرب. وكان جواب المسؤولين عن مصلحة مياه بيروت يفيد عدم وجود أية خطط أو استعدادات لمواجهة هذا الطارىء فيما لو وقع.

أمام هذا الواقع طلبت من المهندس قباني أن يقوم بزيارة المسؤول عن مكتب الأمن في قيادة القوات العربية السورية العاملة في لبنان للتشاور معه في إمكانية الاستعانة بسوريا لوضع صهاريج سيارة في تصرفنا من قبيل الإعارة، وكذلك التحدث مع مدير مكتب منظمة اليونيسف (المنظمة العالمية لرعاية الأطفال) في العاصمة اللبنانية، والتي تمرّست طويلاً بمعالجة شؤون المياه، في إمكانية الاستعانة بأجهزة المنظمة وتجهيزاتها لمواجهة أي طارىء على هذا الصعيد. وأشرت على المهندس قباني أن يستطلع رأي مدير مكتب المنظمة إمكانية استخدام الصهاريج السيارة من أجل توزيع مياه الشفة على الأقل لسد رمق الناس في أحيائهم في حال وقوع المحظور.

فجاء الجواب من المسؤول عن مكتب الأمن في القوات العربية السورية مشجعاً، إذ أكّد وجود صهاريج سيارة تستخدمها السلطات السورية في المناطق الزراعية في سوريا خلال موسم الشحّ في الصيف، وأبدى استعداده الطيب للعمل على استقدام هذه الصهاريج على عجل إلى بيروت في حال وقوع المحظور، خصوصاً أننا كنا في موسم الشتاء. ولكنه لاحظ أيضاً أن بعض تلك

ـ تحتاج إلى بعض أعمال الصيانة قبل مباشرة تشغيلها نظراً لكونها في مخزونة خارج حيّز العمل.

جواب مدير مكتب منظمة اليونيسف فقد جاء بما معناه: لا يمكن ، مثل هذا الاحتمال، فذلك سيكون فعلاً، كما قال الوزير، بمثابة ب. ثم إنه هو، أي مدير مكتب المنظمة، سيقيم الدنيا دوليًا ولن لو حصل شيء من ذلك كي يثني العماد عن فعلته فيما لو أقدم على ى، مع تأكيد اعتقاده أن ذلك مستبعد. أما اللجوء إلى الصهاريج نوزيع المياه على الأحياء، فهذا سيكون في رأيه شاغلاً عقيماً. فهو، كتب المنظمة، لا يعرف سبيلاً ناجعاً عملياً لسقاية مدينة بأسرها يق شبكات أنابيب التوزيع.

نتع بهذا الجواب. فالسؤال يبقى مطروحاً: ماذا لو أقدم العماد عون لذا الاجراء برغم كل الاعتبارات المُدلى بها؟ وكان حدسي قوياً بأنه ، ذلك إذا ما وجد نفسه في موقع اليائس. وكان الحديث قد بدأ يروج . قطع حكومتنا المال عن المناطق الشرقية التي يسيطر عليها القائد جيش. وقد حذّرتُ غير مرة داخل مجلس الوزراء من مغبّة ردّ العماد تدبير، فيما لو أقدمنا عليه، بقطع المياه عنّا.

ا ما كان. فقد أصرّ مجلس الوزراء على قطع المال، ورد عون بقطع

، أيام معدودة من وقوع المحظور، استدعيت مدير مكتب اليونيسف ، وعرضت المسألة معه. وقلت له مازحاً، عندما جيء إليه بالقهوة: خر فنجان قهوة تحتسيه معي. فلن يكون لدينا بعد اليوم ما يكفي من د فنجان قهوة واحد».

حت السؤال عليه فكان جوابه تماماً كما أبلغني المهندس قباني سابقاً . وأردف قائلاً: أما إذا وقع المحظور، وهو لا يستطيع أن يتصوّر كتب المنظمة سيكون في خدمة الحكومة وسيمد لنا يد المساعدة بكل لمتاحة له.

قبل ثلاثة أيام أو أربعة من قرار عون بقطع الماء عنّا، كتبت لمكتب الأمن في القوات العربية السورية أطلب إمدادنا بالصهاريج السيارة، بناءً على الحديث السابق معه في هذا الصدد. فكانت الاستجابة سريعة للغاية. فما إن بدأ العماد عون العمل بقرار قطع المياه، حتى كانت عشرات الصهاريج السيارة تتنقل في الأحياء تحت إشراف الهيئة العليا للإغاثة التي كان يرأسها الوزير الهمام الدكتور عبدالله الراسي. وكان يؤتى بالماء من أحد الآبار المفتوحة في منطقة الدامور، إلى الجنوب من بيروت، لتزويد العاصمة بالمياه ضمن مشروع كان قيد التنفيذ قبل أن يتوقف العمل عليه من جرّاء تطور الأحداث.

واستنجدنا بمنظمة اليونيسف لمساعدتنا في أداء هذه المهمة الشاقة التي لم يكن لنا عهد بمثلها من قبل. ولكن المنظمة لم تستطع سوى تقديم مادة الكلورين المطهّرة للمياه وإرشاد العاملين معنا على حسن استخدامها.

وفيما كان يُقال لنا أن إكمال المشروع يستوجب فنيًّا لا أقل من ثمانية شهور في أحسن الاحتمالات، شكّل مجلس الوزراء لجنة من الفنيين، برئاسة الوزير الدكتور عبدالله الراسي، بصفته رئيساً للهيئة العليا للإغاثة، لإكمال تنفيذ المشروع في أسرع ما يمكن من غير التقيد بالأصول الإدارية والمالية المألوفة، ووضع في تصرف اللجنة الإمكانات المادية اللازمة. فتمكنت اللجنة من إنجاز المشروع في مُدّةٍ قصيرة جداً، لم تتجاوز الشهرين. وقد تابعت أعمال اللجنة عن كثب عن طريق رئيسها الوزير وعن طريق المهندس قباني الذي أدخلته عضواً فيها.

وكان الجميع في خلال ذلك يتعاونون على مواجهة التحدّي الناشىء عن انقطاع الماء والكهرباء معاً بشتى الوسائل والأساليب المتاحة.

كان أكثر المباني الكبيرة في العاصمة يستخرج المياه من آبار محفورة تحتها منذ تشييدها. ولم تكن المباني المجهّزة بمولدات كهربائية تواجه أية مشكلة في هذا الصدد، وكانت تلك المباني تزوّد الجيران بما يحتاجونه من مياه الخدمة، ولو جزئيًّا. أما المباني التي لم تكن مزوّدة بمولدات كهربائية، أو لم تكن المولدات الموجودة فيها من الحجم الذي يكفي لتشغيل مضخات المياه، فقد بادر بعض

أصحاب الهمم العالية إلى ابتداع وسيلة لحل مشكلتها بتركيب مولدات على متن شاحنات كانت تجوب الشوارع لتمد المباني ذات الآبار بالطاقة الكهربائية لتشغيل مضخاتها. وقد شارك في هذا الجهد التطوعي عدد من الجمعيات، منها بعض الجمعيات التي تملك أجهزة للدفاع المدني ومنها بعض الجمعيات الخيرية أو الدينية.

وقد ساهمت السفارة الإيرانية بنصيب في وضع صهاريج ثابتة للمياه على زوايا بعض الأحياء وتسيير صهاريج سيارة لنقل المياه إليها في رحلات متتالية.

أما نحن، فكان في المبنى الذي نقطنه بئر ومولد للكهرباء. وهذا المولد كان يمد بالطاقة المباني المجاورة أيضاً لتشغيل مضخات آبارها. وبهمّة قائد سريّة الأمن المخصصة لرئاسة مجلس الوزراء، الرائد أشرف ريفي، جئنا بصهريج للماء، وتمّ تزويده بعجلتين. فكان هذا الصهريج يُربط إلى خلف سيارة «جيب» تقطره لتعود إلينا بمياه الشفة من ينبوع داخل بلدة دير القمر في منطقة الشوف من الجبل على بعد نحو أربعين دقيقة من بيروت. وكان سكان المبنى الذي نقطنه، كما سكان المباني المجاورة، يؤمّون مدخل المبنى، حيث الصهريج، طلباً لمياه الشرب.

هذه الحالة من الشحّ في المياه استمرت أشهراً متتالية، ولم يخفف من غلوائها بعض الشيء سوى إنجاز مشروع جرّ المياه من الدامور بجهد استثنائي، وكذلك نزوح عدد لا يستهان به من سكان بيروت عن مدينتهم لفترة من الزمن تجنباً لخطر الموت من جرّاء القذائف والصواريخ التي كانت تنهمر فوق رؤوسهم من جانب العماد عون خلال ما سُمّي «حرب التحرير».

هذه الحرب المُفتعلة كانت سبباً لكمية من الشقاء والمعاناة بين الناس تتحدى الوصف أو التصوّر. فقد أوقعت من القتلى والجرحى ما يصعب حصره. وقد تعرضت المنطقة المحيطة بنا مباشرة لقصفٍ شديد طوال فترة ما سُمي «حرب تحرير». وكان ضباط السرية الأمنية وعناصرها يلتقطون شظايا القذائف والصواريخ التي كانت تسقط من حوالينا ويجمعونها في زاوية من ردهة

الاستقبال الأمامية في مكتبي (الذي كان ملاصقاً لمنزلي) حيث تبقى معروضة أمام أنظار الصحافيين والدبلوماسيين وسائر الزوار شاهداً على ما كانت تقترفه يدا «بطل التحرير». وقد نشرت الصحف يوماً صورة لابنتي وداد واقفة إلى جانب قذيفة من عيار ٢٤٠ سقطت في جوارنا ولم تنفجر.

عشرات القذائف، لا بل مئات منها، كانت تسقط على بيروت يوميًا، وكان للمنطقة التي أقيم فيها والمناطق المجاورة نصيب منها. ولم يكن المبنى الذي نقيم فيه مجهزاً بملجأ آنذاك، وكان المقيمون فيه يخرجون إلى مطلع الدرج للاحتماء من تطاير القذائف والشظايا. وبعضهم كان يقضي ساعات طويلة من الليل جالساً على درج السلّم أو مفترشاً منعطفاتها. أما نحن فكنّا نادراً ما نخرج إلى الدرج إلا عابرين، وكنت أتعمد البقاء داخل منزلي على مسافة قصيرة من الهاتف تحسباً لأي طارىء. بيْد أننا كنا نتدارى القصف بوضع أكبر عدد من الجدران بيننا وبين مصادر النيران المقدّرة أو المرجحة.

وذات ليلة عاصفة أصابت قذيفة مدفع من عيار ١٥٥ المولد الكهربائي القائم تحت المبنى الذي نقطنه والذي يُغذّي جميع المساكن فيه بالتيّار الكهربائي ويؤمن تشغيل مضخة الماء. فتحطّم وسال من حواليه الوقود. ومن حسن الحظ أنه لم يشتعل. ولو فعل لتسبب بحريق يهدد المبنى برمته. وقد سارع جماعة الصديق رفيق الحريري، جزاه الله خيراً، إلى إعارتنا مولداً بديلاً بعد أقل من ٢٤ ساعة.

وقد اشتدّ القصف المركّز على المنطقة (منطقة عائشة بكار) ذات ليلة على وجه اضطررنا معه إلى مغادرة المنزل لمدة ساعتين قضيناهما في منزل قائد السرية الأمنية الرائد أشرف ريفي (الواقع في منطقة الحمرا) على مسافة ستمائة أو سبعمائة متر من مكان إقامتنا في بيروت، وذلك على أمل أن تتراجع شدّة القصف على المنطقة فيما لو تناهى خروجي منها إلى علم الذين يدهم على الزناد. فكانت تلك هي المرة الوحيدة التي غادرت فيها منزلي بسبب كثافة القذائف الوافدة.

وما إن تلاشت حدّة القصف على المنطقة حتى قفلنا عائدين إلى المنزل،

فلم يستغرق غيابنا عن المنزل أكثر من ساعتين.

لم يسلم من القصف، في واقع الحال، حي أو شارع أو طريق، لا بل لم يسلم منه حتى المؤسسات الإنسانية والاجتماعية والتربوية ولا حتى المستشفيات أو أماكن العبادة. وكنتُ كلما هدأت عاصفة الجنون والعنف أخرج من منزلي لأتفقد المؤسسات المتضررة أو المدمرة في العاصمة وضاحيتها الجنوبية، أو لأجول على المستشفيات متفقداً المصابين. وكثيراً ما كنتُ أتلقى مراجعات في شأن المصابين من قبل ذويهم، وكثيراً ما كنتُ أُجري اتصالات مع المستشفيات في شأن بعضهم.

وجاء وقت تبرعت فيه الحكومة الفرنسية، ممثلةً بوزير الدولة الدكتور برنار كوشنير، بنقل بعض الجرحى، من ذوي الحالات المستعصية، بحراً عبر مرفأ صيدا. وإن أنسَ لا أنسَ استقبالي لوالد صبي في العاشرة من عمره مصاب بشظية في رجله، وقد قرر الأطباء بتر ساقه بعدما عجزوا عن إنقاذها. وكانت اللهفة بادية على وجه الوالد الحزين. فعرضت حالة الولد الجريح على صديقي الدكتور كامل مهنا، الذي تطوع لمساعدتنا في تنظيم عمليات إجلاء الجرحى إلى فرنسا، وكانت صداقته الشخصية مع الوزير الفرنسي الدكتور كوشنير عوناً كبيراً لنا على ذلك. فتحدث الدكتور مهنا، جزاه الله خيراً، في حال الولد الجريح مع الدكتور كوشنير فحمله معه إلى فرنسا. وبعد فترة من الزمن عاد الصبي إلى بيروت وزارني وهو يمشي على قدميه صحيحاً مُعافى. فكانت فرحتي به تعادل فرحة والده.

أما كيف توصلنا إلى الحصول على المساعدة الفرنسية فأمر وراءه قصة. فكانت فرنسا قد تبنّت، منذ نشوب ما سمي حرب التحرير، موقفاً منحازاً إلى جانب قوى المنطقة الشرقية بدعوى مناصرة الأقلية. وبعد شيوع أخبار الإصابات التي سقطت في المنطقة الشرقية بفعل القصف، عرضت فرنسا على العماد عون نقل الجرحى من ذوي الحالات الخطرة إلى مستشفيات فرنسا. واتصل الدكتور برنارد كوشنير، وزير الدولة الفرنسي للشؤون الإنسانية، بصديقه الدكتور كامل مهنا، رئيس مؤسسة عامل في لبنان، عارضاً نقل بعض

الجرحى من المنطقة الغربية ضمن العملية. فاقترح الدكتور مهنا أن تتم العمليّة عبر رئاسة الحكومة أي من خلالي شخصيًا، أسوة بما حصل مع العماد عون في الشرقية. فاتصل الوزير الفرنسي هاتفيًا بي في هذا الصدد. فاشترطت لإتمام العملية إقلاع فرنسا عن انحيازها إلى فريق من اللبنانيين ضد فريق آخر.

صباح الثلاثاء بتاريخ ١٩٨٩/٤/١١ زارني الوزير الفرنسي وبرفقته السفير بلان. وعرض مجدداً نقل عدد من الجرحى من المنطقة الغربية إلى جانب تقديم كميّة من الأدوية واللوازم الطبية، فكررت له رفضنا التعاطي مع فرنسا على هذا الصعيد ما لم تصحح موقفها المنحاز إلى فريق دون الآخر في النزاع المحتدم في لبنان.

وإثر خروجه من مكتبي ترأست جلسة لمجلس الوزراء صدر عنها بيان يوضح للملأ موقف حكومتنا الرافض من المبادرة الفرنسية في ظل استمرار الانحياز في موقف الحكومة الفرنسية. وكنت قد أعددت هذا البيان سلفاً، فوافق مجلس الوزراء على نصه كاملاً. وفيه تنديد بانحياز الموقف الفرنسي الرسمي وبانحياز الإعلام الفرنسي. وطالبنا فيه بدعم مهمة اللجنة العربية.

وفي اليوم التالي، أي بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٢، سجل موقفنا انتصاراً باهراً إذ جاء في الأنباء الواردة من فرنسا أن الرئيس فرنسوا ميتران أدلى بتوضيح أثناء انعقاد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء الفرنسي قال فيه، ما ترجمته حرفياً: «إن فرنسا هي صديقة اللبنانيين أيًّا تكن الطائفة أو المجموعة التي ينتمون إليها. وهي تريد أن تكون صديقة لهم. فلا مجال بالنسبة إليها للمفاضلة بين ضحايا المواجهات التي تدور في لبنان. كل هذه الضحايا تستحق الإغاثة. إن المساعدات الإنسانية التي وجهت إليهم هي عربون صداقة وتضامن مع الشعب اللبناني ولا شيء آخر غير ذلك. انطلاقاً من هذه الروح فإن فرنسا تدعم مساعي جامعة الدول العربية وتأمل نجاحها في مهمتها. وستؤيد أي تدبير من شأنه تخفيف الآلام وإعادة الحوار داخل مجتمع استسلم للعنف طويلاً. وترغب فرنسا في أن تقول، ومعها الدول الأخرى

صديقة لبنان، بأنه يعود إلى اللبنانيين شأن إعادة توحيد بلادهم بناء على الإصلاحات التي يرونها ضرورية».

فاعتبرنا أن في هذا التوضيح ما يفي بالغرض تجاوباً مع مطلبنا. فأبدينا للدكتور كوشنير على الأثر موافقتنا على المبادرة الإنسانية الفرنسية. فتم نقل ١٤ جريحاً من المنطقة الشرقية و٧٣ جريحاً من المنطقة الغربية. وقد لفت هذا التفاوت وسائل الإعلام الفرنسية، التي كانت تصوّر لجمهورها وكأنما القصف كان في اتجاه واحد فقط، أي من الغربية على الشرقية. فأخذت بعد هذه المبادرة تتحدث عن القصف الذي تتعرض له المنطقتان على حد سواء.

وفي وقت لاحق تبرعت الكويت باستضافة بعض الجرحى، الذين تلقوا كل عناية كريمة. وقد نقل إلى الكويت ضمن هذه العملية ٧٤ مصاباً من المنطقة الغربية و٩ مصابين من المنطقة الشرقية بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٢. وإن أنسَ لا أنسَ لحظة كنتُ أتحدث هاتفياً مع الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، إذ كان يبلغني موافقة العماد عون على وقف إطلاق النار بعد تدخل من الجامعة واللجنة العربية. فإذا بالقذائف تنهمر فجأةً على محيط منزلي، فأصابت إحداها منزلاً على الطابق السادس، أي على مستوى واحد لمنزلي، في مبنى مجاور، وانفجرت في غرفة كان يجتمع فيها أفراد العائلة (من آل بكداش). فأصابت شظاياها الأم واثنين من أبنائها إصابات جسيمة. وقد سمع الأمين العام للجامعة دوي القذيفة من خلال الهاتف، ولعله أحسّ من نبرة صوتي بما تملكني من الغضب المحموم. طلبت من عناصر السرية الأمنية الذين كانوا إلى جانبي التوجه فوراً بسيارتي وسياراتهم لنقل المصابين إلى المستشفيات ولم يكن أحد يغادر مخبأه في مثل تلك الظروف الخطرة إلا مضطراً. فكان لسرعة المعالجة فعلها، فتماثلت الأم وأحد ابنيها للشفاء وبقي الطفل في حال من الخطر دقيقة. وعندما عرضت الكويت استضافة بعض الجرحى، كان هذا الطفل من بينهم. وبعد فترةٍ من الزمن عاد صحيحاً معافى، ولو أنه فقد ثلاثة أصابع من يده اليمنى.

لا بد هنا من كلمة تنويه لوجه الحق والإنصاف. فلقد كان لضباط

السرية الأمنية المخصصة لرئاسة الوزارة، كما لعناصرها، وقفات مشهودة خلال تلك الأيام الرهيبة، وهي إن دلّت على شيء فإنما تدل على روح المسؤولية العالية والوفاء والأريحية والمناقبية، فضلاً عن الشجاعة المتناهية التي بلغت أحياناً حدود التهوّر. وبينهم ضابط مقدام، وهو فارس فارس، لازمني منذ العام ١٩٨٧ بلا انقطاع.

أخذت حركة النزوح من بيروت والضاحية تشتد يوماً بعد يوم منذ إعلان العماد عون ما سمّاه «حرب تحرير». فجاء وقت لم يبقَ في بيروت أكثر من ١٥ أو ربما ٢٠ بالمئة من المقيمين فيها. أما النازحون طلباً للسلامة من عشوائية الحرب المدمرة فقد تبعثروا في شتّى الاتجاهات، شمالاً وجنوباً وشرقاً، فحطوا الرحال في قرى الجبل وطرابلس والمناطق المجاورة في الشمال وكذلك في صيدا وقرى الجنوب وبعضهم استقر في قرى البقاع. وأضحت شوارع بيروت شبه خالية إلا من بعض الحركة. حتى المبنى الذي أقيم فيه، وهو مؤلف من تسعة طوابق بجناحين، لم يبق من سكانه سوى عائلتي وجارتنا في الشقة المقابلة. حتى ناظر البناية غادرها ليقيم خلال تلك الفترة مع ابنته في البقاع. ومع أن الدولة لم تكن تملك الكثير من الإمكانات لخدمة النازحين في المناطق التي انتشروا فيها، إلا أننا حاولنا تتبع شؤونهم، فحاولنا أن نوجه خدمات الهيئة العليا للإغاثة في اتجاههم في حدود الإمكانات المتاحة بشريًا وماديًا.

صمدت عائلتي إلى جانبي مدة من الزمن. ولكن مع اشتداد القصف المركّز على المنطقة التي نقيم فيها، بتنا نخشى على المغفور لها زوجتي ليلى وحفيدي سليم من مكروه يصيبهما. كانت زوجتي تعاني من ضعف في القلب، وكانت لأجل ذلك تتناول عقاقير مُسيِّلة للدم. فبتنا نخشى على سلامتها من أي حادث قد يسبب لها نزيفاً. وكان حفيدي طفلاً طري العود، من مواليد تلك الفترة، فبتنا نخشى عليه حتى من دوي القذائف. فبذلنا جهداً كبيراً لإقناع عقيلتي بالإقامة في منزلنا في الدوحة، جنوبي بيروت. فما اقتنعت بالافتراق عنّا إلا عندما صوّرنا لها أن وجودها في الدوحة ضروري للعناية بحفيدنا الرضيع، الذي كان لا بد من تجنيبه مخاطر الإقامة في بيروت. أما ابنتي وداد، أم الطفل، فأصرت على قسمة نفسها بيني وبين ابنها. فكانت تتوجه صباح كل

يوم إلى الدوحة للاهتمام بطفلها، وتعود إليّ بعد الظهر. وقد واظبت على هذا النمط بدقة كلية، فلم تدع الظروف الأمنية المتقلبة تؤثر على تصميمها، ولم تُخِلّ في زيارة ابنها يوماً واحداً. وقد كانت رحلاتها اليومية أحياناً كثيرة أشبه بالمغامرة الجنونية، نظراً لتعرض الطريق التي كان عليها أن تسلكها للقصف المتواصل.

مكثت الجدة وحفيدها في منزلنا في الدوحة سحابة عشرة أيام. ولكن القذائف ما لبثت أن طاردتها إلى حيث كانا في الدوحة. وعندما تكرر سقوط القذائف في محيط المنزل هناك، بادرت ابنتي وداد إلى نقلهما إلى مدينة صيدا على عجل، حيث أمّت منزل السيدة بهية الحريري. ولكن سيدة المنزل كانت غائبة عنه، فحلّت فيه زوجتي وحفيدها بعد اتصال جرى مع ربة المنزل في الخارج. فأخذت ابنتي تذرع طريق بيروت ـ صيدا ذهاباً وإياباً كل يوم متجاوزةً كل الاعتبارات. واستمر الحال على هذا النحو مدة خمسة عشرة يوماً، عاد الاثنان بعدها إلى الإقامة في الدوحة حتى انعقاد اللقاء النيابي اللبناني في الطائف برعاية اللجنة العربية الثلاثية.

هذه عيّنة من الواقع الرهيب الذي كان سائداً في الشطر الغربي من بيروت والضاحية الجنوبية، كما عشتها شخصياً وعائلتي. وهذه الصورة قد لا تختلف كثيراً عن صورة الواقع في الشطر الشرقي من العاصمة ومحيطه. فلقد كان التقاصف عنيفاً مدمراً على الجانبين. وكانت حال المأساة والشدة عميمة، وما كان في شمولها أدنى تمييز بين منطقة وأخرى أو بين فئة وفئة من الشعب الواحد. وإذا كنت قد وصفت أبعاد المحنة في بيروت الغربية والضاحية من موقع المُعايش لها عن كثب، فإنني لم أكن غافلاً عما كان يتعرض له أبناء الشرقية أيضاً من الشقاء والعذاب من جرّاء الحرب المفتعلة المسماة «حرب تحرير». وكنت أشاطرهم عمق معاناتهم. فاللبنانيون كانوا ولا يزالون، وسيظلون، في الهمّ سواء.

كانت حياة اللبناني خلال تلك الحقبة المشؤومة من تاريخ وطنه كلها

صراعاً من أجل البقاء، في انتظار استعادة مقومات الحياة الكريمة، ومعها الأمل في مستقبل واعد أفضل.

كان لمعركة البقاء شهداؤها الكثر، كما كان للحرب الساخنة جنـدها المجهولون. وكانت ليلى، شريكة حياتي، من شهداء معركة البقاء، رحمها الله ورحمهم. كانت ضغوط المرحلة في أوزارها وأرزائها أقوى من جسدها النحيل العليل. فسقطت في الطريق قبل نهايتها.

لو نطق شهداء لبنان، في معركة البقاء، بما أصابهم من شقاء وعذاب وألم، لكفر الناس بالحروب ولعنوا أهلها.

مُلحق

بيان مجلس الوزراء الثلاثاء في ١١ / ٤ / ١٩٨٩

إن المناطق الوطنية التي تضم اللبنانيين من جميع الطوائف هي الأكثر حاجة إلى المساعدات الإنسانية والاجتماعية، نظراً لاستفحال ظاهرة الفقر والحرمان وكثافة السكان المقيمين فيها، وتعرضها للنكبات الممضّة من جرّاء العمليات الحربية التي استهدفتها قصفاً ونسفاً، مما أوقع الكثير من الضحايا بين قتيل وجريح، وسبّب الكثير من الدمار والخراب والتهجير، منذ بداية الأحداث عموماً، وخلال الفترة الأخيرة خصوصاً، ولكن كل هذه الحقائق بقيت إلى حد ما بعيدة عن الأسماع والأبصار وبالتالي بعيدة عن وعي الضمير ومكامن الوجدان في العالم، وذلك، ويا للأسف الشديد، بفعل الإعلام المتحيّز أو الموتور أو المضلّل، برغم كل ذلك فقد قرر مجلس الوزراء الاعتذار عن قبول الهِبَة الفرنسية من المساعدات المخصصة للمناطق الوطنية ما لم يتوضّح الموقف السياسي الفرنسي من حقيقة الأزمة اللبنانية، لأن كرامة المواطن في هذه المناطق تأبى عليه أن يتقبّل المساعدة الإنسانية من يد لا تعترف صراحة بحقوقه الإنسانية في وطنه، إذ يبدو وكأنما هي تناصر عليه الفريق الذي يمنع عنه حقه البديهي في العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، مع العلم بأن هذه المطالب التي تشكل أقانيم القضية الوطنية لا تعدو في الجوهر كونها حقوقاً بديهيّة للإنسان في وطنه.

ومن المؤلم أن يطلع علينا شبح الانحياز من دولة تحتفل هذا العام

بذكرى مرور مئتي سنة على انفجار الثورة الفرنسية، التي كان الإنسان وقيمه محور النضال فيها، وهي التي رفعت شعارات الحرية والعدالة والأخوّة في وجه حكم الأقلية على حساب الأكثرية الساحقة من الشعب، فهل من المعقول أن تكون ثورة فرنسا اليوم في خدمة نقائض شعارات ثورتها قبل مئتي سنة؟ نحن لا نريد أن نصدّق أنها فعلاً كذلك.

إذا كان من حقنا الإعراب عن ألمنا حيال ما بدا من تطورات في منحى السياسة الفرنسية، فإن الواجب يقتضينا التأكيد على أواصر الثقة والاحترام التي تربط بين شعب لبنان بكل فئاته وبين الشعب الفرنسي العظيم، ونجدد ثقتنا بأن فرنسا لن تتخلى عن القيم الإنسانية التي كانت دوماً نبراساً لسياستها. لذلك فنحن لم نفقد الأمل في استعادة السياسة الفرنسية توازنها وفي عودة فرنسا إلى الانفتاح علينا وعلى قضيتنا العادلة.

إن الحكومة اللبنانية قررت الاعتذار عن قبول الهِبَة الفرنسية، ولكنها لا تريد أن تحرم الأقليّة التي تناصرها فرنسا على سائر الأقلّيات في لبنان من الإفادة من مساعدات وصفَت بأنها إنسانية، فهي لذلك تدعو الحكومة الفرنسية إلى توجيه بواخر مساعداتها إلى مرفأ طرابلس لتفريغها هناك، ونقلها فوراً إلى من تشاء وحيث تشاء، علماً بأن قيادة الجيش في بيروت مستعدّة لوضع كل إمكاناتها في تسهيل هذه العمليّة وإنجازها.

أما سبب توجيه بواخر المساعدات إلى طرابلس فيعود، حسب إفادة قيادة الجيش في بيروت، إلى كون الساحل الممتد إلى الجنوب من طرابلس غير آمن، نتيجة الحصار البحري الذي يفرضه الحكم العسكري على الساحل الواقع إلى الجنوب من بيروت، ويرد عليه فريق القوى الوطنية بحصار مماثِل على مرفأ بيروت والساحل الممتد إلى شماله.

وإذا كانت فرنسا تدعم اللجنة العربية في مهمتها كما تؤكّد وتكرر، وإذا كانت تريد الاستقرار والسلام للبنان كما تُعلن، فمن المفترض أن تساعد اللجنة العربية على تنفيذ الخطوات الثلاث التي دعا رئيس اللجنة الشيخ صباح الأحمد إلى اعتمادها في ندائه الأخير أي وقف إطلاق النار

ورفع الحصارات عن جميع المرافىء وإحياء اللجنة الأمنيّة المركزيّة، بذلك يعود الأمن والاستقرار إلى الربوع اللبنانية، وتعود الحركة الطبيعيّة إلى المرافىء على امتداد الساحل اللبناني، وبذلك أيضاً يستطيع اللبنانيون أن يساعدوا أنفسهم وأن يستقبلوا شاكرين المساعدات الكريمة من كل صديق وشقيق.

يبقى أن نُبيِّن أن الذي يقف حائلاً دون تنفيذ الخطوات الثلاث المطلوبة هو فريق الحكم العسكري، وأما الحكومة اللبنانية والقوى اللبنانية الي تتمثل فيها فهي على أكثر من استعداد للسير في تطبيقها منذ اللحظة.

وبعد، لا بد من التذكير بأن مشكلة لبنان سياسية، وحلها لا يكون أمنياً أو عسكرياً، وإنما يكون سياسياً، وله طريق واحدة هي طريق الوفاق الوطني، ومشكلة لبنان اليوم هي بوجود حكم عسكري لا يَفقَه أصحابه هذا الواقع.

١٢ رُؤيَـة الحَـلّ في ذُروَة التـأزّم

قلتُ يوماً، إبّان الحقبة الأولى من تجربتي في الحكم في عهد الرئيس الراحل الياس سركيس، ردًّا على سؤال حول الأمل في حلٍ يُرتجَى لمأزق كُنا آنذاك نعيشه: لا ممارسة للمسؤولية في الحكم من غير أمل. فالأمل يعبّر عن هدف موضوعي محدّد، ولو كان مرحليًّا، يسعى المسؤول إلى تحقيقه، وبالتالي يرسم مسار الحكم في وجهته، ومن دونه ليس لمسار الحكم وجهة. لذلك فنحن كلما سقط أمل كان علينا أن نخترع أملاً جديداً.

هكذا أيضاً كنا نسوس الحكم في عهد الهوى، عهد المزاجيات والأزمات المتلاحقة والانقسام المدمِّر، والذي كان علينا أن نواجهه بالقرار الوطني الفاعل. فقد كُنَّا دوماً نبحث عن هدفٍ محدّد نعقد مسار الحكم على السعي لتحقيقه في المرحلة التي نعيش. والهدف الذي كنا نتوخى تحقيقه كان دوماً، بطبيعة الحال، معالجة ما، أو حلاًّ ما، للمشكلة التي تواجهنا في تلك المرحلة وتعترض سبيلنا في الخط الاستراتيجي الذي نسير عليه.

وانطلاقاً من الثوابت الوطنية التي نتشبّثُ بها، والتي تقوم عليها استراتيجيتنا في الحكم، كُنَّا دوماً منفتحين على تطوير تفكيرنا ورؤانا لمواجهة المتغيّرات التي كانت تدهمنا بوتيرةٍ شبه يومية.

وكُنتُ ألتقي أعواني في رئاسة الحكومة، من مديرين عامين وسفراء في

وزارة الخارجية ومستشارين خاصّين، في استمرار وانتظام لتطوير الموقف السياسي حسب مقتضيات الحال. وأحياناً ما كُنتُ أوجز التوجيهات الواجب التزامها في مراحِلَ معيَّنة في مذكرات خطية كيما يكون الموقف المعبَّر عنه من قِبَل جميع المحيطين بي موحّداً وواضحاً ودقيقاً.

فيما يلي نص مذكرة سِرّيّة، بقيت سِرّيّة برسم الاستعمال الداخلي، وضعتها بتاريخ ١٩٨٩/٥/٦، في وقت كانت الأزمة على أشدِّها، وذلك كي يستلهمها أعواني ويعملوا بموجبها في الاتصالات التي كُنتُ أَقومُ بهـا في تلك الفترة داخليًّا وخارجيًّا:

«بلغ لبنان في تَطوّر أزمته مرحلة بات العماد عون يشكّل فيها عقبة كأداء في وجه أي حلّ يُطرح، بدليل:

١- إنه أعلن غير مرة أن مجلس النواب فَقَد صفته التمثيلية وأن لبنان لا يحتاج إلى رئيس للجمهورية ما دام الشعب قد اختاره هو قائداً له، لا بل إن أي انتخاب يتمّ في ظل وجود قوات غير لبنانيـة سيأتي في زعمـه إلى الحكم «بعميل». ولما كان أي مشروع حل مكتوباً له حسب النظام والدستور أن يَعبُرَ أو يرسو في مجلس النواب ليأخذ مجراه التشريعي أو الرقابي الملزم، فإن الطعن في شرعية مجلس النواب يعني في واقع الأمر قطع الطريق على أي حلٍ سياسيٍّ يُطرح.

ولما كان أي سياق للحل لا بد أن يشمل انتخاب رئيس للجمهورية باعتباره محطة من محطّاته، فإنَّ إسقاط احتمال الانتخاب من الحساب، كما يبشّر العماد عون، يعني عمليًّا استبعاداً لأي تصوّرٍ لسياق الحل. (عاد العماد عون فيما بعد، إثر إعلان اتفاق الطائف، فأعلن حل مجلس النواب بقرارٍ اعتُبِرَ باطلاً لصدوره عن غير ذي صفة).

٢ ـ إن طموح العماد عون الجامح للرئاسة ليس سرًّا وهو لا يقبل لنفسه بديلاً. هذا في الوقت الذي بات فيه العماد عون، بعـد كل الـذي تسبب فيه وبدر عنه، غير مؤهَّل وغير قادر على إعادة توحيد البلد.

٣ ـ إن تهافت العماد عون على السلطة لا يعبِّر فقط عن شهوة للحكم وإنما أيضاً عن مشروع انقلابي عنوانه: «ويبقى الجيش هو الحل»، وهو عنوان كتاب كتبه العميد فؤاد عون، أحد أقرب المقربين إليه، وتبنته قيادة الجيش في اليرزة طباعة ونشراً وترويجاً، والمشروع لا يرتكز على رؤية سياسية مستقبلية، وإنما على منطلق بسيط مؤداه أن لبنان يبرأ من كل أمراضه بمجرد استلام الجيش السلطة. وهذا المشروع، كما يعبِّر عنه الكتاب، يستبعد الانتخاب الرئاسي صراحة ويُعلِن عدم الاستعداد لتخلّي العسكر عن الحكم بعد استلامه والتمسك به لثلاث سنوات على الأقل مهما حصل، عِلماً بأنَّ فترة السنوات الثلاث هذه مكتوب لها أن تتجاوز فترة ولاية المجلس النيابي الأخيرة، الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه تعطيل الدستور عمليًّا وإطالة فترة إقامة الحكم العسكري إلى ما شاء الله.

٤ ـ إن العماد عون في إصراره على سلوك طريق الشتيمة، كأنما يتعمَّد إعلاق أبواب الاتفاق مع الآخرين حتى قبل أن تفتح.

إذا سلّمنا بأن لا حلّ مع العماد عون، وأنه بات يشكل في موقعه حاجزاً يعترض أي احتمال للحل، فإن أي مسعى جدي للحل يغدو رهناً بإيجاد صيغة لإزاحته من موقعه. وهذا يكون نظريًّا بإحدى طريقتين: إما عسكريًّا أو سياسيًّا.

الاعتقاد الجازم هو أن الإطاحة به عسكريًّا يبدو أمراً غير ميسور لأنه، من جهة، محصّن حسبما يبدو بخطوط حمر إقليمية ودولية لم تسمح بحسم عسكري في لبنان عبر خمسة عشر عاماً من الأزمة الدامية، وهي لن تسمح بذلك، كما يتراءى، في المستقبل المنظور. وهو من جهة ثانية يستند إلى عصبية طائفية في محيطه لا يتورّع عن مواصلة تأجيجها والاستقواء بها (وبالتالي فإن العنف لن يكون خياراً حقيقيًّا ما دمنا نؤمن بوحدة الشعب والوطن).

لن يكون هناك سبيل لتنحية العماد عون، و الحال هذه، إلا عبر المدخل السياسي. وهذا يفترض سلوك طريقين في آنٍ معاً:

أولاً، تعرية العماد عون سياسيًّا على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد تمَّ الكثير من ذلك فعلاً بعدما كشفت أحداث العنف المدمِّر التي افتعلها العماد عون عن حقيقة وجهه ومشروعه أمام الملأ داخل لبنان وفي عواصم القرار في العالم. ولقد كان للحملة السياسية الإعلامية المضادّة له أثرها في ذلك.

ثانياً، صياغة مشروع سياسي يطرح البديل لحكم العماد عون العسكري. ومن الطبيعي أن يتمحور هذا المشروع على صيغةٍ وفاقيةٍ تكفل التوصل سريعاً إلى انتخاب رئيس للجمهورية وقيام حكومةٍ واحدةٍ إلى جانبه يكون من جرّائه إلغاء حال الانقسام الراهنة والتي تتجلى في استمرار وجود العماد عون في موقعه. ولما كان الإصلاح، في صيغة ما، قد أصبح بحكم الواقع شرطاً لتحقيق هذا المطلب، فإن الأمل معقود على مهمة اللجنة العربية للاتصال والمساعي الحميدة (اللجنة السداسية العربية) في مساعدة اللبنانيين على التلاقي حول صيغة إصلاحية تفتح طريق الانتخاب الرئاسي وفقَ سياق تزامني أو تتابعي معيّن.

هذا هو الخيار السياسي (السلمي) الطبيعي الذي يمكِّن لبنان من تجاوز عقبة العماد عون إلى الحل المنشود. ولكن إذا كان تحقيق هذا الخيار سيبدو مستأخراً بسبب عوامل أو تعقيدات داخلية أو خارجية، فإنَّ البحث عن سياق حل بديل، بمعناه المرحلي، يغدو واجباً. عند ذاك لا نرى بديلاً من التفكير في مشروع يضمن وحدة البلد وبالتالي وجوده واستقراره ريثما تنضج الحلول الجذرية بالاتفاق على صيغة إصلاحية ورئيس جديد.

هذا المشروع المرحلي البديل يجب أن يرمي إلى تحقيق هدف مزدوج: فمن جهة، تصويب الواقع الناتج عن إصرار العماد عون على احتكار الصفة التمثيلية عن الجانب المسيحي، أو بالأحرى جلاء حقيقة هذا الواقع، ومن جهة ثانية إعادة الوحدة للسلطة والحكم.

أما تصويب الواقع التمثيلي في الجانب المسيحي، أو جلاؤه، فيقتضي إحياء البديل التمثيلي الطبيعي بإعادة تحريك النشاط النيابي. ولعل

أفضل صيغة لتحقيق ذلك هي في إنشاء لجنة نيابية جامعة تتولى مواكبة نشاط اللجنة العربية في تطوير الصيغ الوفاقية الملائمة لإخراج لبنان من طوق الأزمة.

وأما إعادة الوحدة للسلطة والحكم فيمكن تحقيقها:

إمّا بإلغاء إحدى الحكومتين القائمتين واقعيًا لمصلحة الأخرى، وهذا أمر بعيد المنال عمليًا في ظل الظروف الراهنة.

أو بدمج الحكومتين في حكومةٍ واحدة، وهذا يبدو متعذراً تعذر جمع البارود والنار.

أو ـ وهذا ما يجب التفكير فيه جدّيًا ـ العمل على قيام حكومةٍ جديدة واحدة تحل محل الحكومتين، ويكون ذلك عمليًا باستصدار مراسيم متماثلة بتشكيل الحكومة الواحدة من الحكومتين في آنٍ معاً بعد تأمين التوافق على شكلها وتكوينها.

ولعل الأفضل أن تكون الحكومة العتيدة برلمانية. فذلك سيكون من شأنه إصابة أكثر من هدف في وقتٍ واحد، بما في ذلك ضمان الاعتدال في الحكم في ظروفٍ عامَّةٍ يسودها التشنّج، وضمان إعادة تنشيط مجلس النواب الذي لا يمكن تحقيق أي حلٍ من دونه، وضمان تفادي إشكالات التأليف في حال فتح باب التوزير والاستيزار على مصراعيه.

لقد آن الأوان للتفكير الجدّي في هذا البديل.

خلاصة القول: إن المطلوب ـ في حال عدم وجود أُفقٍ للحل الطبيعي عبرَ تزامن الإصلاح والانتخاب الرئاسي في وقت قريب ـ تنظيم المواجهة السياسية بهدف إزاحة العماد عون من طريق الحل، وذلك من خلال:

١ ـ الاستمرار في كشف حقيقة موقفه المناهض للحل داخليًا وخارجيًا.

٢ ـ تنشيط البديل الوفاقي لحكمه العسكري المدمّر بإطلاق تحرك

نيابي وفاقي مشترك يواكِبُ عمل اللجنة العربية، عبر تشكيل لجنة نيابية للحوار تجمع ممثلين عن شتى الفئات.

٣ - العمل على إعادة الوحدة للحكم من خلال تشكيل حكومة واحدة جديدة، يُفضَّل أن تكون برلمانية، يكون من شأنها إلغاء عوامل استمرار الأزمة وفي مقدمها وجود العماد عون في موقعه».

انتهى نص المذكرة.

كان هذا تصوّرنا لطبيعة المشكلة التي كُنّا نواجهها خلال تلك المرحلة العصيبة من تطوّر الأزمة الوطنية الدامية، وكانت تلك تصوّراتنا للبدائل المطروحة لمعالجة المشكلة إنقاذاً للبنان من محنته.

هذه التصوّرات نقلناها إلى سفراء الدول الأجنبية في لبنان خلال لقاءاتنا معهم، وإلى بعض القيادات اللبنانية التي كان يمكن أن تلعب دوراً في الدفع نحو الحلول المنشودة. وحملها كذلك الموفدون إلى الخارج ليتحدثوا فيها مع المسؤولين في عواصم القرار المهتمة بتطورات الوضع في لبنان.

أعتقد أن مضمون المذكرة واضح، وهو غنيٌّ عن المزيد من الشرح أو التعليق. ففيه تقديمٌ لمبدأ التزامُن بين الوفاق الإصلاحي والانتخاب الرئاسي على أيّ أمرٍ آخر. أمّا إذا كان هذا الخيار غير ميسور المنال في وقتٍ قريب، فلا بديل من معالجة الوضع الناشىء عن الحركة الانقسامية التي كان يقودها العماد عون بالوسائل السياسية السلميّة.

١٣ مِن خَلْفيَّات اتفَاق الطَّائِف

قُبيل نهاية العام ١٩٨٨ التقيت الرئيس حسين الحسيني غير مرّة سعياً للتوصل إلى صيغة وفاقية يمكن أن يلتقي اللبنانيون حولها إنقاذاً لوطنهم من أزمة مستحكمة أمست تهدده في صميم وحدته وبالتالي في وجوده. وتخلل هذه اللقاءات خلوة بيننا غير معلنة عقدناها بعيداً عن الأنظار، في فندق كورال بيتش على شاطىء بيروت الجنوبي، ثم بعد فاصلٍ زمنيٍ قصير خلوة أخرى لإتمام مناقشة المشروع الذي بدأناه. وكان آخر تلك اللقاءات في منزل الرئيس الحسيني بعد ظهر الثاني من شهر كانون الثاني (يناير)، وفيه أنجزنا الاتفاق بيننا على نص مشروع متكامل للوفاق الوطني، متوّج بعنوان «مبادىء الوفاق الوطني».

وقد اقترحتُ على شريكي في هذا الاتفاق أن نحتفظ بمشروعنا طي الكتمان، فلا نعرضه على أية جهة ولا نعلنه على الملأ، ريثما يحين أوان الحوار الوطني الجامع، فيكون المضمون الإصلاحي لهذا المشروع هو رائدنا في مناقشة أية صيغة تسوية قد تُطرح على بساط البحث لإنهاء الأزمة الوطنية اللبنانية، على أن يكون هذا المضمون في تفكيرنا بمثابة الحد الأدنى المقبول في أية معادلة حلٍ قد يتمّ التوصّل إليها. ذلك لأنّ الحل في نهاية المطاف لن يقوم إلا على تسوية، وأيّة تسوية لا بُد أن تنطوي بطبيعة الحال على تنازلاتٍ في الموقف من الأطراف كافة. فهي تشكل تالياً، في أحسن

الاحتمالات، نصف حل في نظر كل فريق. فإذا كان مضمون المشروع الذي توصلنا إليه يشكّل في الجوهر تسوية، أي نصف حل لنا، فحريّ بنا ألا نتسرّع في كشف أوراقنا وطرح ما هو نصف حل من وجهة نظرنا حتى لا ينتهي الأمر بنا في سوق المساومة الوفاقية إلى نصف النصف، فيكون نصيبنا من الحل الوفاقي ربع ما كُنّا نتصوّر أو ننشد أو نطمح إليه.

ولقد رافقنا في رحلة الحوار البنّاء تلك القاضي الدكتور خالد قبّاني وشقيق الرئيس الحسيني السيّد طلال. وكان لإسهاماتهما في المناقشة إغناء كبير لها، خصوصاً في طرح البدائل القانونيّة لكثير من الأفكار التي تمّ تداول الرأي فيها مضموناً وصياغة.

ومن يُطالع المشروع اليوم لا بدّ أن يستوقفه الشبه الكبير، لا بل التطابق الظاهر، نصّاً وروحاً ومضموناً، بينه وبين وثيقة الوفاق الوطني التي أقرّها بعد نحو عشرة أشهر اللقاء النيابي اللبناني في مدينة الطائف، بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢. حتى ليمكن القول، على شيءٍ من التجاوز، إنّ وثيقة الوفاق الوطني كانت أشبه بطبعة منقّحة عن مشروع «مبادىء الوفاق الوطني» الذي كُنّا اتفقنا عليه فيما بيننا.

ومِمّا تناهى إلينا أن اللقاء النيابي، الذي عُقد في الطائف بدعوة من اللجنة العربيّة العُليا وتحت رعايتها المباشرة، كان بدأ أعماله بالنظر في مشروع نص تقدّمت به اللجنة العربيّة لإطلاق المناقشة. وعندما تشعّب النقاش حول هذا النص، عرض الرئيس الحسيني، الذي كان يتولّى إدارة الجلسات، مشروع مبادىء الوفاق الوطني ليكون، ولو على سبيل التجربة، منطلقاً للحوار الوفاقي النيابي، وهكذا كان. من هُنا فإن الشبه أو التطابق لم يكن في النتيجة من قبيل المصادفة. فهذا وليد ذاك. ومن هُنا كان شُعوري عند إعلان وثيقة الوفاق الوطني أنني كُنتُ إلى حدٍّ ما شريكاً في الطائف من غير أن أكون حاضراً اللقاءات. هذا مع العلم بأنني كُنتُ من أوّل الداعين لتبنّي اللجنة العربية فكرة عقد حوار بين النوّاب اللبنانيين للوصول إلى صيغة وفاقيّة إنقاذيّة. ولقد حمّلتُ موفدي الخاص الياس سابا رسالةً بهذا المعنى

مرّتين إلى رئيس اللجنة السداسيّة السابِقة، وزير خارجيّة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح: مرّة إبّانَ انعقاد مؤتمر وزراء الخارجيّة العرب في الأيام الأخيرة من نيسان (إبريل) ١٩٨٩، ومرّة أخرى في الكويت في مرحلة الإعداد لقمّة الدار البيضاء.

وقد كُنتُ طيلةَ فترة انعقاد اجتماعات الطائف أتابع أعمالها عن كَثَب عن طريق التغطية الإعلاميّة الوافيَة التي كانت تواكبها، وكذلك عن طريق المكالمات الهاتفيّة شبه اليوميّة التي كُنتُ أجريها معَ بعض المشاركين في اللقاءات. وكُنتُ أيضاً أتحدّث بين الحين والآخر مع صديقي الأخضر الإبراهيمي، موفد اللجنة العربيّة العُليا إلى لبنان، الذي كان أيضاً يُشارك في اللقاءات والاتّصالات في الطائف.

نص اتفاق الطائف على كثير من المبادىء والقواعد التي تستوجب تعديلات في النصوص الدستورية والقانونية التي كانت نافذة، كما تضمّن نصوصاً من شأنها إمّا تثبيت أعراف كانت قائمة في الممارسة أو تطويرها. وكلها أُدرجت في عداد الإصلاحات السياسية. ولكن أهم الإصلاحات، أو التعديلات، التي أوجبها اتفاق الطائف كان النص الذي جعل السلطة الإجرائية منوطة بمجلس الوزراء، بعدما كانت منوطة برئيس الجمهوريّة. ولعل هذا التعديل هو الذي يستحق أكثر من سواه أن يُنعت بالإصلاح الدستوري النوعي، وهو أجدر التعديلات بأن يكون العنوان المميّز للنظام الجديد الذي اصطُلح على تسميته الجمهورية الثانية، بالمقارنة مع النظام السابق الذي باتَ في لغة السياسة يُعرف بالجمهورية الأولى.

نصّت وثيقة الوفاق الوطني على ما يأتي: «تُناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء». وكان مشروعنا لمبادىء الوفاق الوطني تضمّن نصًّا يقول: «تُناط السلطة التنفيذيّة بمجلس الوزراء».

وكان الدستور اللبناني قبل الطائف يقول: «تُناط السلطة الإجرائيّة برئيس الجمهوريّة وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وِفقاً لأحكام هذا الدستور» (المادة ١٧ منه).

هذا التعديل أحدث تبديلاً مهمًّا في النظام إذ نقل السلطة الإجرائيّة من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء. ويُفترض أن يكـون القصد من ذلك متعدد الجوانب: فهو يرمي، من جهة، إلى التحوُّل من نظام تتـركّز بموجبه السلطة أساساً في يد شخص، هو رئيس الجمهوريّة، إلى نظام تكون السلطة بموجبه في يد هيئة جماعيّة هي مجلس الوزراء. وهو يرمي، من جهة ثانية، إلى إيلاء السلطة لجهة في الدولة تكون مسؤولـة أمام مجلس النوّاب عن أعمالها، بعدما كان الدستور يولي هذه السلطة لمَن هو بمنأى عن المحاسبة السياسيّة وفي حلّ من المسؤولية. فالحكومة مسؤولة أمام مجلس النوّاب عن أعمالهـا، وتستمر في السلطة مـا دامت حائـزة على ثقة هـذا المجلس، أمّا رئيس الجمهورية فمُحصّن بنص دستوري، قبل الطائف كما بعده، يقول: «لا تَبِعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عنـد خرقه الدستور أو في حال الخيانة العُظمى» (المادة ٦٠). وهو يرمي من جهةٍ ثالثة إلى تطوير صيغة المشاركة الطائفيّة في الحكم بما يُؤمِّن قدراً أكبر من التمثيل والتوازن من ذي قبل، وذلك باعتبار أنّ مجلس الوزراء يضمّ دوماً ممثلين عن جميع الطوائف الكُبرى في لبنان.

هذه القاعدة المحوريّة في النظام الجديد لم يبتدعها اتفاق الطائف، ولا مشروع مبادىء الوفاق الـوطني الذي سبقـه. فقد نص عليـه «الاتفاق الثلاثي» الذي عُقد برعاية سورية في دمشق قُبيل نهاية العام ١٩٨٥ بين ثلاثة تنظيمات لبنانية مسلّحة هي حركة أمل والحزب التقدّمي الاشتراكي والقوّات اللبنانيّة. وكُنتُ شخصيًّا قد طرحت هذه الفكرة قبل أكثر من ثلاثة أشهر في مؤتمر صحافي عقدته بتاريخ ١٩٨٥/٩/٧ فعرضتُ فيه مشـروعاً وضعتـه تحت عنوان: «مشروع صيغة مخرج من الأزمة»، واقترحتُ فيه، في جملة ما اقتَـرحت: «الاتفاق على صيغـة لضمان المشـاركـة الحقيقيّـة في السـلطة الإجـرائيّة بين الـطوائف الكبرى خـلال المرحلة الانتقـاليـة ريثمـا يتحقق المشروع الوطني اللاطائفي. ويكون ذلك بتعديل النص الدستوري الذي يُنيط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية متعاوِناً مع الوزير المختص بحيث تغدو السلطة الإجرائية من اختصاص مجلس الوزراء ككل».

وهكذا فإنّ اتفاق الطائف، وكذلك مشروعنا للتسوية المُسمّى «مبادىء الوفاق الوطني»، لم يقضِ على آفة النظام في لبنان، أي الطائفيّة السياسيّة، وإنما أتى بصيغة معدّلة للممارسة الطائفيّة. أمّا الإصلاح الجذري المنشود فما كان لِيتحقق إلا بإلغاء الطائفيّة السياسيّة كلّيًا من النظام. وهذا ما يُؤمَل تحقيقه من خلال نقلة نوعية جديدة تعبُر بلبنان من الجمهوريّة الثانية، جمهوريّة الطائف، إلى الجمهوريّة الثالثة المرتجاة، جمهوريّة المساواة حيث لا تمييز ولا تفريق بين مواطن وآخر بناءً على انتمائه الطائفي أو المذهبي أو أيٍّ اعتبارٍ فِئوي آخر.

لا حاجة بِنا إلى تفصيل كل أوجُه الشّبه أو التطابُق بين مشروعنا لمبادىء الوفاق الوطني ومضمون وثيقة الوفاق الوطني التي تمَّ الاتفاق عليها في الطائف، لأنّ ذلك سيجرّنا إلى استعادة مُعظم نصوص المشروعين. حَسبنا الإشارة إلى نقاط التبايُن أو التعارُض بينهما، خصوصاً أن أكثر هذه النّقاط يجب أن تُشكِّل، في نظرِنا، مادّةً للعمل المنهجي المُنظّم على تطوير النظام وتصحيحه في مرحلة مُقبِلة، أي بعد الانتهاء من تطبيق اتفاق الطائف تطبيقاً أميناً وكاملاً، وذلك بالوسائل السياسيّة الديمقراطية التي يقرّها الدستور وتسمح بها مقتضيات المحافظة على وحدة لبنان وطناً وشعباً ودولة.

قُلتُ إثرَ إعلان اتفاق الطائف وترحيبي به: إنّ الذين يأخذون على الوثيقة بعض جزئيّاتها، مُعترضين على هذا البند فيها أو تلك العبارة، هم الذين ينظرون إليها وكأنما هي آخر صفقة إصلاحية يعقدها اللبنانيون فيما بينهم. وهم في ذلك إنما يتنكّرون لأبسَط قواعد الديمقراطية. فما من نظام ديمقراطي إلا ويُشرِّع الأبواب أمام احتمالات استمرار التطوّر والتطوير. فلطالما قلنا إنّ التغيير ليس مجرد صفقة تُعقد أو صفحة تُطوى، وإنما هو تجربة ديمقراطية تُعاش كما الحياة. فالتطوّر سنّة الحياة ورببب الحيوية، أمّا الانفتاح عليه فتوأم الديمقراطية.

كُنتُ أيّدتُ الطائف في مجموعه، في كُليّته، منذ اللحظة الأولى، وأنا أُحبِّذ تطبيقه تطبيقاً أميناً وكاملاً. ولكنني أعتقد أنّ من الطبيعي بعد ذلك أن

ينبري كلٌّ مِنّا للعمل على تطوير النظام على النحو الذي يرى فيه مصلحة لبنان وضمان مستقبله. وأنا منذ اطّلاعي على نص اتفاق الطائف سجّلت جملة ملاحظات عليه، لعلّ أهمّها ثلاث:

أولاً، الخلل في التوازُن بين السلطات، من جهة بسبب تقييد حق الحكومة في حل مجلس النواب على وجه مانع عمليًا، ومن جهة ثانية بسبب إضعاف إمكانية لجوء مجلس الوزراء إلى إصدار مشاريع قوانين مُحالة على مجلس النواب بصفة المُعجّل عند الضرورة.

ثانياً، لاديمقراطية النص المتعلّق بإمكانية حجب الثقة عن رئيس مجلس النوّاب، بالنظر إلى ما اقترن به من شروط.

ثالثاً، عدم صوابية إضفاء صفة القائد الأعلى للقوّات المسلّحة على رئيس الجمهورية.

فيما يتعلّق بمبدأ توازن السلطات، وتلازمه مع حق الحكومة في حل المجلس النيابي، كان النص الذي أدخلناه في مشروعِنا لمبادىء الوفاق الوطني في هذا الشأن صريحاً واضحاً وجليًا. فقد جاء تحت عنوان «المبادىء الأساسيّة» في مشروعنا نص يقضي بِـ «احترام مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها من خلال مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي وحق السلطة التنفيذية بحل هذا المجلس». فالشطر الأخير من هذا النص يعني بما لا يقبل الجدل أنّ التوازن يكون مفقوداً ما لم يُحفظ للسلطة التنفيذية، أي الحكومة، حقها في حل مجلس النواب.

وكان الدستور اللبناني، قبل تعديله بموجب اتفاق الطائف، يُعطي لرئيس الجمهورية (المادة ٥٥ منه) الحق «أن يتخذ قراراً معللاً بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة».

فإذا باتفاق الطائف، والدستور بعد تعديله، يأتي بنص مُقيِّد لهذا الحق على وجه يقرب من المنع. فالمادّة ٦٥ من الدستور اللبناني بعد تعديلها، ترجمةً لنصوص الطائف، تُدرج ضمن الصلاحيات التي يمارسها

مجلس الوزراء: «حل مجلس النوّاب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة، عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقلّ مدّة كل منهما عن شهر أو في حال ردّه الموازنة برمّتها بقصد شلّ يد الحكومة عن العمل».

هكذا عَطّل اتفاق الطائف عمليًا حق مجلس الوزراء في حلّ مجلس النوّاب إلا حصراً في حالتين نادرتين جداً، يُستبعد حصولهما. الأول، امتناع مجلس النوّاب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين، والثاني ردّ الموازنة برمّتها، وفي هذه الحالة الأخيرة لا يستقيم حل المجلس إلا إذا استطاعت الحكومة أن تُثبت أنّ قصد المجلس هو «شلّ يد الحكومة عن العمل». أما إمكانية حلّ المجلس بقرارٍ معلل من السلطة التنفيذية، كما كان الأمر في لبنان قبل الطائف وكما هو الأمر عمليًا في سائر الأنظمة الديمقراطية البرلمانية في العالم، فلم تعد واردة أو متاحة. وفي هذا إخلال واضح في توازن السلطات لصالح السلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذية.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى صلاحية مجلس الوزراء في إصدار مشاريع القوانين المُحالة بصفة المعجّل. فقد كان النص الدستوري الذي يرعى هذا الشأن يقول: «كل مشروع تُقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرةً إلى ذلك بمرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس دون أن يبت به أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء» (المادة ٥٨ من الدستور قبل تعديله بموجب اتفاق الطائف). وقد جاء في المادة ١١٥ من النظام الداخلي (المُصدّق عليه في ١٩٨٢/٤/٢٢)، عطفاً على نص المادة ٥٨ من الدستور: «لا تبدأ مدّة الأربعين يوماً إلا من تاريخ طرح المشروع على المجلس في أول جلسةٍ تُعقد بعد وروده».

هذا النص، الذي يقضي بطرح مشروع القانون المُعجّل في أول جلسة يعقدها مجلس النوّاب بعد ورود المشروع إليه، لم يلتزمها مجلس

النواب منذ إعلان اتفاق الطائف. وهو إذ يُجيز لنفسه عدم طرح مشروع القانون المُعجّل في أول جلسةٍ يعقدها، يستطيع أن يؤخّر أو يعطّل سريان مهلة الأربعين يوماً لإصدارها من قبل مجلس الوزراء إلى ما شاء الله، وبالتالي تعطيل حق مجلس الوزراء عمليًّا في استعمال هذا الحق الدستوري الذي كرّسته المادة ٥٨ المعدلة. وفي هذا أيضاً إخلال واضح بالتوازُن في الممارسة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الأولى على حساب الثانية. وخلال الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب لمناقشة مشروع الحكومة لتعديل الدستور، طَلبتُ شخصيًّا أن يُسجَّل في محضر الجلسة إصراري على ضرورة العمل بنص المادة الآنفة الذكر من النظام الداخلي حفظاً لحق دستوري يعود للسلطة التنفيذية.

هذا الخلل الناجم من جهةٍ عن تقييد حق الحكومة في حل مجلس النواب، ومن جهة ثانية عن النيل من صلاحية مجلس الوزراء لجهة إمكانية تعطيل أو تأخير ممارسة حقه في نشر مشروع القانون المعجل ضمن المهلة الدستورية المنصوص عنها في المادة ٥٨، حدا بأحد الخبراء في القانون الدستوري إلى وصف النظام المنبثق من اتفاق الطائف بأنه نظام ذو طابع مجلسي غالب. ولم يكن هكذا مضمون مشروعنا لمبادىء الوفاق الوطني.

أمّا فيما يتعلّق بولاية رئيس مجلس النواب، فقد كانت في الدستور اللبناني قبل تعديله بموجب اتفاق الطائف لسنة واحدة قابلة التجديد. فجاء اتفاق الطائف، وبالتالي النص الدستوري بعد تعديله، يقضي بانتخاب رئيس المجلس ونائبه لمدّة ولاية المجلس، ثمّ يقول: «للمجلس ولمرّة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه، وفي أول جلسة يعقدها، أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناءً على عريضة يوقّعها عشرة نواب على الأقل».

عندما اقترح الرئيس الحسيني مثل هذا النص عليَّ في سياق الحوار الذي كان بيننا لوضع مشروعنا لمبادىء الوفاق الوطني، أبديت عدم موافقتي عليه لكونه في الأساس غير ديمقراطي. إنني لم أعترض على انتخاب رئيس

المجلس لمدّة ولاية المجلس، أي أربع سنوات، ولكنني أعربت عن عدم ارتياحي للنص بعدم إمكانية حجب الثقة عنه إلا في لحظةٍ معيّنة (بعد سنتين ولمـرّة واحدة وفي أول جلسـة يعقدهـا المجلس). لا قبلها ولا بعـدهـا. فالمجلس يجب أن يكون في اعتقادي سيّد نفسه في هذا الخصوص، أمّا اعتراضي فكان في الواقع على جانب أهم من المسألة هو النص بأنّ سحب الثقة لا يكون إلا بأكثرية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس. فهذا يعني في الواقع أنّ رئيس المجلس يبقى رئيساً له ولو صوّت ضدّه ٦٦ بالمئة من أعضاء المجلس، لمجرد أن هذه النسبة هي دون الثلثين. فاقترحتُ على الرئيس الحسيني أن يكون سحب الثقة بالأكثريـة المُطلقـة. فذلـك سيكون أكثـر ديمقراطية. وبعد نقاشٍ طويل، وتجنّباً للوقوع في المحظور، قرّرنا الاكتفاء بنصّ في مشروعنا لمبادىء الوفـاق الوطني يقـول: «يُنتخب رئيس مجلس النواب ونائبه لمدّة ولاية المجلس». وفي ظنّي أنّ مسألة سحب الثقة كان يمكن أن يُترك أمر تنظيمها لنص يُعتمد فيما بعد.

أمّا ملاحظتنا الثـالثة فتتعلّق بـالنص على أنّ رئيس الجمهوريـة «هو القـائد الأعلى للقـوّات المسلّحـة التي تخضـع لسلطة مجلس الـوزراء». فالتناقض الضمني في هذا النص واضح ولا يحتاج إلى شرح. فكيف تكون القيادة له والسلطة لمجلس الوزراء؟ ففي هذا النص نواة خلافات واحتكاك بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني، لكونه ينـطوي على مسببـات للتضـارب في الصـلاحيّـات بينهم. ثم إن رئيس الجمهورية أساساً غير مسؤول، ولا مسوّغ لإيـلائه القيـادة العليا للقـوات المسلحة:

هـذه هي أهم ملاحـظاتنا على اتفـاق الطائف، ولكنهـا ليست كـل ملاحظاتنا.

فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر أنّ مشروعنا لمبادىء الوفاق الوطني قضى بأن يكون لبنان دائرة انتخابيّة واحدة. فجاء اتفاق الطائف يقـول أنّ الدائرة الانتخابيّة هي المحافظة. ونحنُ نعتقد أنّ المبدأ الـذي تبنّيناه في مشروعنا هو الأسلم إذا ما توخينا الإسراع في تجاوز الحواجز الطائفية في

البلاد والانتقال من ثَمّ إلى مجتمع اللاتمييز. ونذكر أيضاً أنّ مشروعنا لمبادىء الوفاق لحظ كيفيّة معيّنة لتفادي الوقوع في مأزق فيما إذا تعذّر على رئيس الوزراء المكلّف تشكيل حكومة خلال فترة معيّنة من الزمن. أمّا اتفاق الطائف فقد تجاهل احتمال وقوع مثل هذا المحظور فلم يتطرّق إليه.

وفي الختام نذكر أننا ننظر إلى اتفاق الطائف من منظارين:

من منظار قصير ومتوسط المدى، نرى ضرورة إدخال تعديلات عليه تصحيحاً لصورة الجمهورية الثانية وبنيتها. وذلك بعد إتمام تنفيذ مضمون الاتفاق كاملاً.

ومن منظارٍ أطول مدى، نرى ضرورة العمل على تحقيق نقلة نوعية أخرى بالخروج من حيّز الجمهورية الثانية، وهي جمهورية طائفية، إلى رحاب الجمهورية الثالثة، التي يُرجى أن تكون جمهورية العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، واحترام سائر حقوق الإنسان في وطنه. أمّا تحقيق هذه الجمهورية فيفترض، منطلقاً، إلغاء الطائفية السياسية.

ملحق

مبادئ الوفاق الوطني

(نص مشروع للوفاق الوطني تم الاتفاق عليه بين الرئيس الحسيني والدكتور سليم الحص في لقاءات متتابعة كان آخرها في ١٩٨٩/١/٢).

مبادىء أساسيّة

١ ـ لبنان وطن سيّد مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دوليًّا.

٢ ـ لبنان عربي الهويّة والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربيّة وملتزم بميثاقها وقراراتها، كما هو عضوٌ مؤسس وعامل في منظّمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها.

٣ ـ لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة تقوم على احترام الحريّات العامّة وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى المساواة التامّة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

٤ ـ الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة الوطنيّة عبر المؤسسات الدستوريّة.

٥ ـ احترام مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها من خلال مسؤوليّة الحكومة أمام المجلس النيابي وحق السلطة التنفيذيّة بحلّ هذا المجلس.

٦ ـ النظام الاقتصادي حرٌّ منظَّم ويكفل المبادرة الفرديّة ويضمن الملكيّة الخاصّة ويحقق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

٧ ـ أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. وكما أنَّ على كل لبناني واجب صيانة كل جزءٍ منها، والحفاظ على سلامتها، والدفاع عن حدودها في إطار السيادة اللبنانية، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أيّ جزء منها والتمتّع به في ظلٍّ سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أي انتماء كان، ممّا يستتبع حق كل مهجّر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى أرضه وبيته وعمله، ويستوجب التشريعات اللازمة التي تضمن هذا الحق وتؤمّن الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

٨ ـ ميثاق العيش المشترك ميثاق مقدّس لا شرعية لأي سلطة تناقضه.

أولاً: في السلطة التشريعيّة:

١ ـ لبنان دائرة انتخابيّة واحدة.

٢ ـ تُوزّع المقاعد النيابيّة بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبيًّا ضمن كلٍّ من الفئتين.

٣ ـ يُنتخب رئيس مجلس النوّاب ونائبه لمدّة ولاية المجلس.

٤ ـ يُزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٠٨. أمّا المراكز الشاغرة والمستحدثة فتُملأ بصورة استثنائيّة ولمرّة واحدة، بتقديم الترشيحات من قِبَل الحكومة إلى المجلس النيابي وفقاً لمقتضيات الوفاق، على أن ينتخب مجلس النوّاب من بينها العدد الكافي لملء المقاعد الشاغرة والمستحدثة.

ثانياً: في السلطة التنفيذيّة:

أ ـ المشاركة في السلطة التنفيذيّة

١ ـ تُناط السلطة التنفيذيّة بمجلس الوزراء.

٢ ـ مجلس الوزراء هيئة دستوريّة مستقلّة تجتمع في مقرٍّ خاص بها.

٣ ـ يُعتمد في توزيع الحقائب الوزاريّة وعدد الوزراء العرف المُتّبع القائم على المثالثة من ضمن المناصفة.

ب ـ صلاحيّات مجلس الوزراء

يتولّى مجلس الوزراء السلطة التنفيذيّة، ومن الصلاحيّات التي يمارسها:

١ ـ وضع السياسة العامّة للدولة في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والدفاعيّة والماليّة والإنمائيّة والتربوية والاجتماعيّة وفي غير ذلك من المجالات.

٢ ـ وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة وإضفاء صفة المعجّل على مشاريع القوانين عندما يرى ذلك ضروريًّا.

٣ ـ تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة كل أجهزة الدولة.

٤ ـ إقرار حالة الطوارىء وإلغاؤها واتخاذ القرار المناسب في موضوع الحرب والسلم والتعبئة العامّة.

٥ ـ تنسيق وتوجيه ومتابعة أعمال الوزارات وإدارات الدولة والمؤسسات العامّة التابعة لها.

٦ ـ وضع مشروع الموازنة العامّة للدولة ووضع الخطط الإنمائيّة على أنواعها.

٧ ـ تعيين موظّفي الدولة وإقالتهم وقبول استقالتهم ورعاية سائر شؤونهم وفقَ القانون.

٨ ـ القرارات التي تصدر بمرسوم تُرفع إلى رئيس الجمهوريّة لإصدارها في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إحالتها إلى رئاسة الجمهوريّة. أمّا القرارات التي يُقرر مجلس الوزراء ضرورة استعجالها

فيجب أن تصدر المراسيم المتعلّقة بها في المهلة التي يحددها المجلس في الجلسة نفسها.

٩ ـ حل المجلس النيابي.

١٠ ـ النظر في سائر الشؤون المنصوص عنها في القوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء.

١١ ـ تُتخذ المقررات في مجلس الوزراء بالتوافُق، وعند الضرورة بالأكثريّة المطلقة من أعضاء المجلس. ولا يُشارِك رئيس الجمهوريّة بالتصويت.

ج ـ صلاحيّات رئيس الجمهورية

إضافةً إلى ما يَرِد في بنودٍ أخرى:

١ ـ رئيس الجمهوريّة هو رأس الدولة، يسهر على احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية، ويُحافظ على استقلال لبنان وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور والقوانين النافذة.

٢ ـ ينشر القوانين وفقَ المهل المُحددة بعد إقرارها في مجلس النوّاب. كما يحق له طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المُحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه. وفي حال انقضاء المهل المحددة تُعتبر القوانين نافذة المفعول حكماً.

٣ ـ يُوقّع المراسيم.

٤ ـ يُجري الاستشارات النيابيّة المُلزِمة لتسمية رئيس الحكومة.

٥ ـ يُوَقِّع مرسوم تكليف رئيس الحكومة ومرسوم تعيين الوزراء ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٦ ـ يَرأس جلسات مجلس الوزراء في حال حضوره.

٧ ـ يترأس المجلس الأعلى للدفاع.

٨ ـ يَقبَل أوراق اعتماد السفراء بحضور وزير الخارجيّة ويَستقبِل الممثلين الدبلوماسيين.

٩ ـ يَمنح الأوسمة بمراسيم.

١٠ ـ يَمنح العفو الخاص بمرسوم.

١١ ـ يُوَجِّه، عندما تقتضي الضرورة رسائل للمجلس النيابي.

١٢ ـ يَتولّى المفاوضة في عقد المعاهدات الدوليّة بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافِذةً إلّا بعد موافقة مجلس الوزراء، وتُطلِع الحكومة مجلس النوّاب عليها حينما تُمكِّنُها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة.

أمّا المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلّق بماليّة الدولة والمعاهدات التجاريّة وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنةً فسنة فلا يمكن إبرامها إلّا بعد موافقة مجلس النوّاب عليها.

١٣ ـ لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بمهامه إلّا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العُظمى.

١٤ ـ لرئيس الجمهورية حق عرض أمر من الأمور الملحّة على مجلس الوزراء لا يتضمنّها جدول الأعمال.

١٥ ـ لرئيس الجمهوريّة حق الاعتراض على القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء في غيابه خلال مهلة أسبوع من تاريخ إحالتها على رئاسة الجمهوريّة، فيما عدا تلك التي يُقرر مجلس الوزراء ضرورة استعجال صدورها فتُخفّض المهلة إلى ثلاثة أيام.

١٦ ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصّة في الدولة بحضور رئيس الوزراء والوزير المُختص.

د ـ صلاحيّات رئيس مجلس الوزراء

إضافةً إلى ما يَرِد في بنودٍ أخرى:

١ - هو رئيس الحكومة، يُمثّلها ويَتكلّم باسمها.

٢ - يجري الاستشارات النيابيّة لتشكيل الحكومة.

٣ - يضع جدول أعمال مجلس الوزراء.

٤ - يكون حُكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٥ - يُوَقِّع على المراسيم.

٦ - يترأس جلسات مجلس الوزراء إلاَّ في حال حضور رئيس الجمهوريّة.

٧ - يَترأس ويُدير المجالس الوزاريّة لدراسة القضايا ومناقشتها، بغية تحضيرها وإحالتها لاتّخاذ القرار بصددها في مجلس الوزراء، وللإشراف على تنفيذ قرارات وتوصيات هذا المجلس.

٨ - يُتابع أعمال الوزراء والمؤسسات ويُنسّق بين الوزارات ويُعطي التوجيهات اللازمة لضمان سير العمل.

٩- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصّة في الدولة بحضور الوزير المختص.

١٠ - يُوَقِّع المحضر الأصولي لجلسات مجلس الوزراء.

١١ - يَطرح سياسة الحكومة العامّة أمام مجلس النوّاب.

١٢ - يُوقّع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهوريّة.

هـ - في تشكيل الحكومة

١ - يُجري رئيس الجمهوريّة استشارات نيابيّة مُلزمة بحضور رئيس مجلس النوّاب ويُصدر بنتيجتها كتاباً يُسَمّي فيه رئيس الحكومة المُكَلّف.

٢ - يُجري رئيس الحكومة المُكَلّف استشاراته لتشكيل الحكومة خلال مهلة أربعة أسابيع من تاريخ تكليفه. ولرئيس الجمهوريّة أن يمنح الرئيس المُكلّف مهلة أسبوعين إضافيين لتشكيل الحكومة بناءً على طلبه.

٣ ـ تصدر مراسيم تشكيل الحكومة بالاتفاق بين رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة.

٤ ـ في حال عدم إصدار مراسيم تشكيل الحكومة بعد انقضاء مهلة التكليف، ينعقد مجلس النوّاب، دون تأخير، بدعوة من رئيسه، فينتخِب رئيساً للحكومة يقوم بتشكيلها في مهلة أسبوعين:

أ ـ يَتَقدّم إلى مجلس النوّاب بخطة عمل الحكومة، وتُعتَبَر ثقة المجلس بالحكومة كافية بنسبة ٥٥ بالمئة من مجموع الأعضاء المؤلّف منهم مجلس النوّاب.

ب ـ في حال عدم نيل الحكومة ثقة مجلس النوّاب يُبادِر المجلس مجدداً إلى انتخاب رئيسٍ للحكومة يقوم بتشكيلها وفقاً لما تقدّم.

و ـ استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء

١ ـ تُعتَبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ ـ إذا استقال رئيسُها.

ب ـ إذا فَقدت نصف عدد أعضائها المُحدد في مرسوم تشكيلها.

ج ـ بوفاة رئيسها.

د ـ عند انتهاء ولاية رئيس الجمهوريّة.

هـ ـ عند نزع الثِّقَة منها من قِبَل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناءً على طلبها الثقة.

٢ ـ تكون إقالة أحد الوزراء بمرسوم يُوَقِّعه رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة.

٣ ـ عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يُعتَبَر مجلس النوّاب في حالة انعقاد للقيام بواجبه.

ثالثاً: في الطائفيّة السياسيّة:

إلغاء الطائفيّة السياسيّة هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه في أسرع وقت ممكن.

أ ـ تُشكّل هيئة وطنيّة برئاسة رئيس الجمهوريّة وتضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النوّاب ورئيس مجلس الوزراء، شخصيّات سياسيّة وفكريّة واجتماعيّة.

ب ـ مُهمّة الهيئة دِراسة واقتراح الطُّرق الكفيلة بإلغاء الطائفيّة تحقيقاً للوحدة الوطنيّة وتعميقاً لروح الانتماء الوطني، في شتّى المجالات بما في ذلك التوجيه التربوي والسياسة الإعلامية وخدمة العلم.

ج ـ يَنتَخِب مجلس النوّاب أعضاء الهيئة لمدّة سنتين من لائحة مرشحين يُقدّمها مجلس الوزراء.

د ـ تُقَدِّم الهيئة تقريراً نصف سنوي بنتيجة أعمالها إلى مجلس النوّاب ومجلس الوزراء.

هـ ـ يُلغى ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهويّة.

رابعاً: في الجيش وقوى الأمن الداخلي:

أ ـ الجيش خاضع للسلطة المدنيّة، فالحكم في لبنان حكم مدني

١ ـ يرتبط الجيش إداريًّا بوزير الدفاع ويخضع لسلطة مجلس الوزراء.

٢ ـ يُشكّل مجلس أعلى للدفاع:

أ ـ رئيسه رئيس الجمهوريّة.

ب ـ نائب رئيسه رئيس الحكومة.

ج ـ أعضاؤه حُكماً وُزراء الخارجيّة والدفاع والداخليّة والماليّة، بالإضافة إلى أعضاء آخرين يحددهم القانون.

٣ ـ يُعاد جمعه وتنظيمه وتطويره لتمكينه من ممارسة دوره الوطني في الدفاع عن البلاد والشعب.

٤ ـ استخدامه في الأمن الداخلي يجب أن يرتبط بمهمّة محدّدة، بناءً على قرار يُتّخذ في مجلس الوزراء.

٥ ـ تُحصَر صلاحيّات المحاكم العسكريّة في الجرائم القائمة بين عسكريين أو مع عسكريين.

ب ـ قِوى الأمن الداخلي والأمن العام

١ ـ ترتبط هذه القِوى بوزير الداخليّة.

٢ ـ يُعاد النظر في هذه القِوى لجهة عددها وتنظيمها وفقاً لحاجات البلاد.

خامساً: في الإدارة وطائفيّة الوظيفة والموظّف:

أ ـ إجراء إصلاح إداري شامل وتعزيز دور هيئات الرقابة.

ب ـ إلغاء طائفيّة الوظيفة في كل أجهزة الدولة من إدارة وقضاء وقوى مسلّحة.

ج ـ اعتماد المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في توزيع وظائف الفئة الأولى وذلك بصورةٍ مؤقّتة، حتى انتخاب أوّل مجلس نيابي جديد.

سادساً: في النظام الاقتصادي والسياسة الاجتماعيّة:

أ ـ النظام الاقتصادي المناسب هو الاقتصاد الحر الذي يعتمد الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تطوير طاقات المُجتمع الإنتاجية والإنسانيّة، ويقوم على وحدة لبنان واستقراره الأمني والسياسي والاجتماعي.

ب ـ للقطاع العام دورٌ فاعلٌ في التنمية والتنظيم والسهر على سلامة سير الاقتصاد الوطني واستقراره.

ج ـ الحرية الاقتصاديّة حرّية مسؤولة، والحفاظ على الملكيّة الخاصّة والمبادرة الفرديّة من مستلزمات النظام.

د ـ يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مُختلف

القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولـة، وذلك عن طريق تقديم المشورَة والاقتراحات.

سابعاً: في القضاء:

أ ـ ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة مـع مسلّمات العيش المشتـرك وحقوق اللبنانيين الأساسيّة المنصوص عنها في الدستور:

١ ـ يُشكّـل المجلس الأعلى المنصوص عنـه في الدستـور ومهمّته محاكمة الرؤساء والوزراء وفقاً لأحكام القانون الخاص به.

٢ ـ يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستوريّة القوانين والبتّ في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسيّة والنيابيّة.

٣ ـ للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري:

أ ـ رئيس الجمهوريّة.
ب ـ رئيس مجلس النوّاب.
ج ـ رئيس الحكومة.
د ـ نِسبة معيّنة من أعضاء مجلس النوّاب.

ب ـ تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانيّة مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلّق بـ:

١ ـ الأحوال الشخصيّة.
٢ ـ حريّة المُعتَقد وممارسة الشعائر الدينيّة.
٣ ـ حريّة التعليم الديني.

ج ـ تدعيماً لاستقلال القضاء: يُنتَخَب عدد مُعَين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قِبَل الجسم القضائي.

ثامناً: في النظام الإداري:

أ ـ الدولة اللبنانيّة دولة واحدة مُوَحَّدة ذات سلطة مركزيّة قويّة.

ب ـ توسيع صلاحيّات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإداريّة على أعلى مُستوى إداري ممكن تسهيلاً لأعمال المواطنين وتلبيةً لحاجاتهم محلّيًا.

ج ـ اعتماد اللامركزيّة الإداريّة على مستوى الوحدات الإداريّة الصُغرى تأميناً للمشاركة المحليّة.

د ـ اعتماد خطّة إنمائية مُوَحّدة وشامِلة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانيّة وتنميتها اقتصاديًا واجتماعيًا.

تاسعاً: في التربية والتعليم:

أ ـ حرّيّة التعليم وإلزاميّته ومجّانيّته.

ب ـ إصلاح التعليم الرسمي وتعزيزه.

ج ـ تكييف التعليم الرسمي بما يلائم حاجات البلاد الإنمائيّة والإعماريّة.

د ـ تعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصّة.

هـ ـ إحكام رقابة الدولة على الكتاب المدرسي خصوصاً في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و ـ إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يُعزز:
١ ـ الانتماء الوطني (التربية الوطنيّة).
٢ ـ الانفتاح الروحي (التربية الروحيّة).

عاشراً: في العلاقات اللبنانيّة السوريّة:

أ ـ بين لبنان وسوريا علاقاتٌ مُميّزة تستمد قوّتها من جذور القُربى والتاريخ والمصالح المشتركة، ممّا يستلزم:

ـ إقامة أوثق أشكال التنسيق والعمل المشترك بينهما في شتّى المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والأمنيّة وغيرها.

ـ وفي إطار من التعاون الدائم يتلاءم مع كونهما دولتين مستقلتين تنتميان إلى جامعة الدول العربية ومنظّمة الأمم المتحدة.

ـ وتتبلوَر هذه العلاقات من خلال اتفاقيّات ثنائيّة يُوَقِّعها البلدان.

ب ـ التعاون والتنسيق مع سوريا في سبيل وضع استراتيجيّةٍ عربيّة موحّدةٍ تؤمّن مشاركة عربيّة فاعلة في مواجهة إسرائيل واحتلالها الأراضي العربيّة ومخططاتها الرامية إلى تفتيت المنطقةِ العربيّة.

حادي عشر: في العلاقات الفلسطينيّة:

أ ـ واجبات الدولة اللبنانيّة

١ ـ المحافظة على هويّة الفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية.

٢ ـ تأمين الحقوق المدنيّة والاجتماعيّة للفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانيّة وفقاً لأحكام القوانين اللبنانية.

٣ ـ الدولة اللبنانيّة هي المسؤولة عن سلامة الفلسطينيين المقيمين في لبنان أُسوة باللبنانيين وسائر المقيمين على الأراضي اللبنانية.

٤ ـ تدعم الدولة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلّة.

٥ ـ تَقوم الدولة اللبنانيّة بواجباتها القوميّة كاملةً في خدمة القضية الفلسطينية وتأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما يُحقق عودته إلى دياره وإقامة دولته على تُرابه.

ب ـ واجبات الفلسطينيين

١ ـ يخضع الفلسطينيون المقيمون على الأراضي اللبنانيّة لسيادة الدولة اللبنانية ويحترمون قوانينها.

٢ ـ يَتجاوب الفلسطينيّون سياسيًا وإعلاميًا مع جهود اللبنانيين الرامية

إلى إجلاء المحتلّ الإسْرائيلي عن الأراضي اللبنانيّة وتطبيق القرارات الدوليّة.

٣ ـ يتجاوب الفلسطينيّون مع الإرادة اللبنانيّة الرامية إلى إنهاء الحرب واستعادة وحدة البلاد.

ثاني عشر: في الموقف من إسرائيل:

إنَّ موقف لبنان من إسرائيل ينطلق من الموقف العربي العام، ومن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وقبل ذلك ينطلق من وعي الشعب اللبناني أطماع إسرائيل المباشرة بأرض لبنان ومياهه، ومخططاتها لضرب الصيغة اللبنانيّة القائمة على التسامُح والعيش المشترك، وهي صيغةٌ تناقض طبيعة الكيان الإسرائيلي المبني على العنصريّة الدينيّة. لذلك، فإنَّ الموقف اللبناني يفرض تحرير الأرض اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيلي ويتنافى معَ أيٍّ شكلٍ من أشكال التعاون أو التعامُل مع العدوّ الإسرائيلي المُحتَلّ.

أ ـ اتّخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها.

ب ـ التمسُّك بقرارات مجلس الأمن الدولي، وفي مقدّمتها القرار رقم ٤٢٥ القاضي بإزالة الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط.

ج ـ التمسُّك باتفاقيّة الهدنة الموقّعة في الثالث والعشرين من آذار ١٩٤٩.

١٤ شهيد الوفاق والسلام

انتخب رينيه معوض رئيساً للجمهورية يوم ١٩٨٩/١١/٥ في مطار القليعات، في شمالي لبنان، لتعذّر انعقاد المجلس النيابي في بيروت في ظل الظروف الأمنية السائدة ومعارضة العماد عون الشرسة لاتفاق الطائف وكل ما ترتب عليه من نتائج. وكان قد استبق تلك الجلسة بإعلان حل مجلس النواب قبل يومين في خطوة اعتبرت بالطبع باطلة وكأنها لم تكن لصدورها عن جهة غير ذات صفة.

وكان انتخاب الرئيس بنداً ثالثاً على جدول أعمال تلك الجلسة، سبقه انتخاب رئيس لمجلس النواب وهيئة مكتبه، والتصديق على وثيقة الوفاق الوطني التي تمّ الاتفاق عليها في الطائف.

غداة الانتخاب توجهت إلى إهدن، وهي مصيف أهل زغرتا، مسقط رأس الرئيس المنتخب، لتهنئته بفوزه بقمّة الثقة ولإبلاغه استقالة الحكومة التي كنت أرأس. وكان تقاطر المهنئين القادمين من كل مكان من لبنان لا ينقطع. وكان جمع المناصرين من أبناء منطقته حاشداً حول منزله وداخل المنزل كما على درج الطابق العلوي منه حيث كان يستقبل الوافدين. وكانت مظاهر البهجة العارمة تعمّ الجميع والأهازيج تصمّ الآذان.

استقبلتني قرينة الرئيس معوض السيدة نايلة عند أسفل الدرج،

فشققت برفقتها الطريق بين الجموع ودخلت على الرئيس وهو غارق وسط حشد المهنئين الذين كان يصافحهم فرداً فرداً ويتحدث إليهم بلطفه المعهود. فرحّب بي وانتحى بي داخل غرفة جانبية، فبدا لي وكأنما كان في حاجة إلى تلك البرهة من الراحة.

بعد الإعراب له عن تمنياتي القلبية الصادقة، تبادلت معه حديثاً سريعاً حول معطيات المرحلة ثم أبلغته استقالة الحكومة. فبادلني الرئيس العاطفة بمثلها، وبأسلوبه الأخّاذ، ثم عقّب معرباً عن تمنّيه بأن أواصل الطريق معه وأشاركه في تحمّل مسؤولية الحكم رئيساً لأول حكومة تشكل في عهده. فشكرت له ثقته وصارحته بعدم رغبتي في تولّي مسؤولية الحكم رئيساً للوزراء في هذه المرحلة بعدما أنهكتني الهموم والشجون الثقيلة التي كان عليّ مواجهتها خلال المرحلة السابقة في ظروف بالغة الدقة والتعقيد والصعوبة، الأمر الذي جعلني أعقد العزم على إخلاء السبيل لسواي ممن يستطيعون الانطلاق في العهد الجديد بهمّة جديدة تتطلبها أعباء المرحلة المقبلة.

وقد استبقت الصحافة الأمر بالتحدث عن احتمال تكليفي تأليف الحكومة المنتظرة، وجاء في عنوان جريدة «السفير» صباح ١٩٨٩/٩/٨: «سليم الحص رئيساً لحكومة الوفاق الوطني».

لم ألبث أن وجدت نفسي غائصاً في مناقشات طويلة ومضنية، مع كل من كان يحيط بي، حول مسألة قبولي مسؤولية الحكم مجدداً أو عدمه. ولم يكن لي بين جميع الذين حاورتهم في هذا الموضوع حليف واحد، حتى ولا في زوجتي أو ابنتي. فكلتاهما كانتا جازمتين في مطالبتي بالمتابعة فيما لو عرض الأمر عليّ.

وخلال تلك الفترة قصدت دمشق في زيارة شئتها أن تكون لوداع المسؤولين في سوريا. فكان بيني وبين نائب الرئيس الأستاذ عبد الحليم خدام حديث أخوي طويل أخذ فيه أبو جمال جانب الدعوة إلى ضرورة استمراري في الحكم خلال المرحلة المقبلة كي أكمل ما بدأته. وعندما

قمت بزيارة الرئيس حافظ الأسد برفقة السيد خدام، طرح الموضوع مجدداً معي، وكان موقفه مشجعاً لي على عدم التخلّي عند ذاك المفصل التاريخي من تطور الموقف في لبنان لأن في ذلك مصلحة وطنية. فوعدت بالتفكير في المسألة.

ناقشت في بيروت كثيراً وطويلاً، وحاولت الرد على ما كان يقال في حضّي على المتابعة.

بعض أصدقائي كانوا يرون أنه ليس من حقي أن أختار سلوك الطريق الشاق من أجل توحيد البلد ومؤسساته ثم أتوقف دون إكمال الطريق. وبعضهم عمد إلى تذكيري بأنني صمدت في زمن المعاناة والمكابدة ومجابهة التحديات، فما بالي أفكّر في مغادرة الحكم عندما أطلّ البلد على مرحلة جديدة مكتوب لها أن تسجّل منجزات تاريخية كنت بذلتُ من العناء ما بذلت من أجل تحقيقها. لا بل هي مرحلة مقدّر لها أن تشهد ولادة الوطن من جديد، فلمَ الإعراض عن شرف المشاركة في السهر على ولادته بعدما تحملت أثقل الأوزار والتحديات ذوداً عن قضية الوطن في وحدته وعن مقوّمات قيامته ونهوضه. وقال آخرون إنني لم أتردد في قيادة السفينة وسط العواصف الهوجاء، فما بالي أتخلى عن قيادتها قبل أن تصل إلى شاطىء الأمان بعد هدوء الرياح. وقال آخرون إن المرحلة المقبلة هي مرحلة الإنجاز الوطني التاريخي، فلماذا أعفّ عن المشاركة في قطف ثمار غرسة وطنية ساهمت في زرعها؟

رضختُ في نهاية المطاف لإجماع الرأي من حولي. وأعتقد أنني حسمت أمري عندما اقتنعت بالحجة القائلة أن كل ما بذلت معرّض لأن يذهب أدراج الرياح فيما لو غادرتُ الحكم وحالة التمرد، التي كانت تهدد مصير لبنان في وحدته وبالتالي في وجوده، لم تزل قائمة ومستمرة. ولقد قلت لمن حولي، عندما أعربت عن استعدادي لقبول المهمة مجدداً، إنني يمكن أن أغادر الحكم بعد يوم واحد من سقوط الحالة الانقسامية التي يتصدّرها القائد السابق في تمرده على الشرعية، ولكنني قررت ألاّ أغادره

قبل يوم واحد من سقوط تلك الحالة.

ولم أحسم موقفي نهائيًا على هذا النحو إلا بعد جلسة مصارحة حميمة عقدتها مع قرينتي وابنتي، تفحّصتُ خلالها قدرتهما على تحمل المزيد من المشقة والعناء.

فكانتا جازمتين بالردّ إيجابيًا. هذا مع العلم أن قرينتي كانت تواجه حالة صحية دقيقة وكانت وطأة المرض تشتد عليها وتسبب لها الكثير من المعاناة اليومية. وهي لم تصمد حتى نهاية الطريق ففارقتني بعد ستة أشهر. رحمها الله.

أجرى الرئيس معوض استشاراته مع النواب في بيروت، التي انتقل إليها يوم ١٩٨٩/١١/٨، وقد اتخذ من قاعة الاستقبالات الكبرى في القصر الحكومي مقرًا مؤقتاً له. وصباح ١٩٨٩/١١/١٣ استقبل بناءً على دعوة منه رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني، وذلك عملاً بما نصّ عليه اتفاق الطائف الذي قضى بأن يسمي رئيس الجمهورية «رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميًا على نتائجها».

وعلى الأثر أعلن الرئيس الحسيني أنني حزتُ على تأييد أكثرية النواب الذين شاركوا في الاستشارات. وفي الوقت ذاته جاءني الدكتور عمر مسيكة، مستشار رئيس الجمهورية، موفداً من الرئيس معوض لإبلاغي دعوته للقائه. فتوجهت لمقابلته فوراً.

كان الرئيس معوض شديد الحرص على التزام اتفاق الطائف نصًا وروحاً. وأذكر أنه، عندما تلا الدكتور عمر مسيكة أمامنا مشروع البيان المزمع إصداره عن رئاسة الجمهورية بتكليفي تأليف الحكومة الجديدة، كان هو الذي أشار بإضافة عبارة: «التزاماً بوثيقة الوفاق الوطني».

في اليوم الذي بدأت فيه استشاراتي النيابية لتأليف الحكومة، وكان ذلك في ١٩٨٩/١١/١٤، عقد العماد عون مؤتمراً صحافيًا قال فيه:

«الطائف مرفوض وكل من يدخل فيه لا يدخل إلى الحياة بـل يذهب إلى الجحيم. . . لذلك فحتى لا يُنفّذ اتفاق الطائف لن يستطيع أحد أن يؤلف حكومة الاتحاد الوطني التي ستنفذه. فلينفذوه من طرف واحد. ومن يريد الاشتراك في هذه الحكومة إنما يرتكب جريمة أخرى. ولكن لن يكون هناك أي شخص للمشاركة». ما أوضح التهديدات التي تنطوي عليها هذه السطور القليلة.

وفي مؤتمره الصحافي هذا افتعل العماد عون مشكلة مع الصحافة إذ قال: «لا يمكن من الآن فصاعداً أن نقبل هنا بإعـلام انقلابي. . . هنـاك حدود ليس للحرية وإنما سيكون هناك قمع للإعلام الانقلابي. . . حـدود الحرية شيء وحدود الانقلابات شيء آخر. وانتبهوا لهذا الموضوع». ثم استدرك قائلاً: «ليس هناك قمع إعلامي. هناك حرية إعلام وقمع مخالفات في الإعلام. نريد تطبيق القانون ومعرفة مصادر تمويـل الصحف. الفلتان مرفوض. . . » ومن هذا الكلام ظهر العماد زائغاً متخبطاً حيـال التطورات السريعة في الموقف.

قضيت سـاعات طـويلة مع الـرئيس معـوض، منـذ تكليفي تـأليف الحكومة، نتباحث في هويتها وتكوينها. وكان المطروح بدايةً تشكيل حكومة من ٢٤ عضواً على الأقل بغية استيعاب أكبر عدد من ممثلي القوى الفاعلة في البـلاد، على أن تسند الحقـائب الوزاريـة بـالقـدر الممكن إلى ذوي الاختصاص أو الجدارة لإدارتها وإلى فريق من النواب الذين سـاهموا في صنـع اتفاق الـطائف، وعلى أن يسمّى قادة الميليشيـات وزراء دولة، أي أعضاء في الحكومة بلا حقائب. وكان هذا لا يروق لقادة الميليشيات الذين كان يهمهم تولي حقائب مختصة بالخدمات. وقد صرح بعضهم بذلـك. ولكننا لم نلبث أن اصطدمنا بصعوبات كبيرة في تشكيل حكومة موسعـة، فانكفأنا إلى صيغة حكومة متوسطة الحجم من أربعة عشر وزيـراً. واتفقنا عمليًّا على جميع الأسماء ولم يبق سوى توزيع الحقائب على أصحابها. ولقد وردت أكثر الأسماء التي تم الاتفاق عليها بيني وبين الرئيس معوض في تشكيلة الحكومة التي عدتُ فألفتها مع الرئيس الياس الهراوي فيما بعد.

في سياق مشاوراتي المتكررة مع الرئيس معوض خلال تلك الفترة، دخلت عليه يوماً فوجدته يضحك ولما سألته عن الداعي قال إنه استقبل السيد وليد جنبلاط قبل قدومي، وقد جاءه شاكياً أنني أتعبته في المرحلة السابقة. فعقب الرئيس معوض على الأمر قائلاً: إذا كان سليم الحص يتعبه فمن الذي عساه يريحه؟

عشية الذكرى السنوية لاستقلال لبنان، مساء ١٩٨٩/١١/٢١، وجّه الرئيس معوض عبر وسائل الإعلام كلمة إلى الشعب اللبناني في المناسبة. وكنت أعددت كلمة أيضاً، إلا أنني أرجأت بثّها حتى مساء اليوم التالي إفساحاً في المجال كاملاً لكلمة الرئيس في وسائل الإعلام. بيد أن ما وقع في اليوم التالي حجب كلمتي نهائيًا.

أصرّ الرئيس معوض على الاحتفال بعيد الاستقلال في ١٩٨٩/١١/٢٢ بالدعوة إلى حفل استقبال كبير يقام في القاعة الشرقية الكبرى للقصر الحكومي ويحضره رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة المكلف إلى جانب رئيس الجمهورية إظهاراً لعودة الشرعية كاملة متكاملة بعد غياب دام زهاء الأربعة عشر شهراً. وقد ضرب صفحاً عن كل التحذيرات الأمنية التي تبلّغها من أصدقائه ومعاونيه وبعض المسؤولين الأمنيين، وقد قال جازماً لعقيلته عندما فاتحته بخطر القيام بمثل تلك الخطوة في ذلك الظرف، إن ذلك واجب وطني خصوصاً في ذلك الظرف الذي يقضي بمراعاة كل المظاهر المعزِّزة لصورة الشرعية أمام الناس المتعطشين لوجودها بعد غياب قسري طال أمده.

فكان الاحتفال بكل مراسمه.

وقد حضر الحفل جمع كبير من الممثلين الدبلوماسيين للدول العربية والأجنبية والنواب والسياسيين فكنا نصافح الجميع عند دخولهم، والرئيس معوض في مقدمنا. فما انتهى الاحتفال إلا وقد غلب عليّ التعب. وما خطر في بال أحد من المشاركين أن الرئيس كان يستقبلهم وهم كانوا في واقع الأمر يودعونه.

بعدما غادرنا آخر الضيوف، التفت الرئيس معوض إليّ وإلى الرئيس الحسيني قائلاً: «هلّا ذهبتما معي إلى منزلي لنستأنف الحديث حول تشكيل الحكومة؟». وكنا قد تفاهمنا على إصدار مراسيم تأليف الحكومة غداة يوم الاستقلال. فأجبته بأننا نستطيع الاجتماع فوراً في مكتب رئيس مجلس الوزراء في القصر الحكومي، أي حيث كنا. فلا داعي للانتقال إلى المنزل الرئاسي. وهكذا كان. اجتمعنا في مكتب رئيس مجلس الوزراء برغم اعتراض قائد السرية الأمنية لرئاسة الوزراء الرائد أشرف ريفي، الذي اعتبر وجودنا نحن الثلاثة في غرفة واحدة مطلّة على الشارع مخالفاً لأبسط قواعد الحذر الأمني.

وعند نهاية الاجتماع عاد الرئيس معوض فدعانا إلى اصطحابه إلى منزله لتناول الغداء معاً، مردفاً أنه يتوقّع استضافة سفير ألمانيا الغربية أيضاً، وربما سفراء آخرين، إلى مائدته، فاعتذرنا عن تلبية الدعوة بداعي الالتزامات العائلية.

كان علينا أن نراعي موجبات المراسم في خروجنا من القصر الحكومي، بحيث يخرج رئيس الجمهورية أولاً فيستعرض حرس الشرف على عزف الفرقة الموسيقية العسكرية عند مدخل القصر. حتى إذا ما انتهى العزف، كان ذلك إيذاناً بانطلاق موكبه فيخرج رئيس مجلس النواب تبعاً لذات المراسم، ثم أخرج أنا أخيراً بمجرد انتهاء العزف المرافق لخروج رئيس المجلس.

أنهى الرئيس معوض المراسم خلال لحظات قليلة وتوقف العزف. وما أن همّ الرئيس حسين الحسيني بهبوط درج القصر الحكومي حيث كان واقفاً ينتظر، حتى دوّى انفجار هائل زلزل القصر الحكومي بعنف كاد يطرحني أرضاً لو لم أمسك بحافة الباب الخارجي للمكتب، حيث كنت أنتظر دوري للخروج، وانصرف تفكيري على الفور إلى رئيس الجمهورية وسلامته.

لا أستطيع أن أصف شعوري في تلك اللحظة المروّعة. فلقد اختلط وقع الصدمة بالذهول والهلع. وصحت بالضابط الموجود على مسافة قصيرة

كي يستعلم عن سلامة الرئيس. ولكنه لم يكن يملك الجواب وما كان بإمكانه عمليًّا تبيّن الحقيقة فوراً. وسرعان ما بدأ الدخان الأسود الكثيف يتصاعد من مكان الانفجار على مقربة من القصر الحكومي، ربما على مسافة لا تزيد عن الثلاثمائة متر.

فانهمك قائد السرية الأمنية في ترتيب خروجي من الباب الخلفي للقصر الحكومي المفضي إلى شارع مصرف لبنان، وقادني إلى سيارتي التي كانت قد انتقلت إلى ذلك الجانب من القصر. وكنت كل الوقت أُلحّ بطلب المعلومات عما حدث فلم أكن أتلقى جواباً شافياً. وسلكنا في طريقنا إلى المنزل خط سير متعرّج عبر طرق فرعية تجنباً لأية مفاجآت قد تكون مخططة لنا.

مع وصولي إلى منزلي، على مسافة ربما لا تزيد على الأربعمائة متر من مكان الانفجار، بدأت أجهزة اللاسلكي التي يحملها رجال الأمن الملحقين برئاسة الوزراء تتلقى تفاصيل أنباء عن الحادث. وسرعان ما بانَ حجم الكارثة، إذ أضحى في حكم اليقين أن الانفجار استهدف الرئيس معوض وأودى بحياته. فشعرت بالجفاف يبطّن فمي والغصة تخنق حلقي والدمع يغشى عينيّ.

اتصلت هاتفيًّا بوزير الداخلية الدكتور عبدالله الراسي مستطلعاً معلومات قوى الأمن الداخلي الرسمية. فأعطاني ما توفر لديه منها وكانت لم تزل غير مكتملة بعد، وقال إن وفاة الرئيس باتت شبه مؤكدة عمليًّا. فطلبت منه أن يوافيني بأية معلومات جديدة قد تصله حول مصير الرئيس بمجرّد أن تتوفر لديه. وبعد أقل من نصف ساعة عاود وزير الداخلية الاتصال بي ليبلغني أن أشلاء الرئيس نقلت إلى براد مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت وأنه تمّ التعرف إلى هوية الرئيس من بقايا ما كان يحمل من مقتنياته الشخصية.

كنت في هذه الأثناء قد أعددتُ نصًّا قصيراً لنعي الرئيس الشهيد

رسميًا. وكان نفر من الصحافيين ورجال التلفزيـون، وبينهم أجانب، قـد تحلّقوا في مكتبي الخاص المتاخم لمنزلي. فما أن باشرت تلاوة نص النعي حتى اختنق صوتي وكظمتُ نفسي عن البكاء. فسارعت إلى حجب وجهي عن عدسات المصورين بكفيّ الاثنتين. وطلبت من المصورين إلغاء ذلك المشهد والعودة إلى البـداية. فتلوت نص النعي الـذي جاء فيـه أن رينيه معوض هو:

«شهيد وحدة لبنان وشهيد عروبته وشهيد القيم الوطنية والإنسانيـة، شهيد السلام والمحبة والأمل، شهيد الوعد بمستقبل أفضل. إن اليد التي تستطيع أن تغتال نفساً كبيرة مثل نفس الشهيد لا تستطيع أن تغتال الإيمان الوطني العارم الذي حمل رينيه معوض إلى سدة الرئاسة. وليعلم المجرم أن لبنان باقٍ والوعد باقٍ وإرادة الحياة باقية وإرادة الوفاق باقية».

ولكن مشهد انفعالي في المحاولة الأولى لتلاوة البيان، حيث بسطت كفيّ على وجهي، لم يسقط من شريط بعض المصورين، وقد شوهد على شاشة التلفزيون في الخارج.

وأصدرت مذكرة بإعلان الحداد أسبوعاً كاملاً وتنكيس الأعلام.

تلك الجريمة البشعة أودت بحياة رئيس البلاد ومعه ثلاثة عشر مواطناً معظمهم من مرافقيه.

هكذا انقلب الاحتفال الوطني بالذكرى السادسة والأربعين للاستقلال إلى مأتم وطني. فقط وسائل الإعلام التابعة للعماد عون، القائد الســابق للجيش، استمرت في بث البرامج العادية.

بلغت زنة العبوة الناسفة التي نُفِّذت بها الجريمة نحو ٢٥٠ كلغ من مادة الـ ت.أن.ت. الشديدة الانفجار، وقد وضعت خلف سور لحديقة مهجورة. وهي من النوع الذي يتمّ تفجيره لاسلكيًا. وقد أحدثت العبوة حفرة عمقها متران ونصف المتر وطولها ثمانية أمتار وعرضها ستة أمتار. وقد أدى الانفجار إلى انشطار سيـارة الرئيس معـوض برغم أنهـا مصفحة. وقـذف الانفجار الشطر الخلفي من السيارة مسافة ثلاثين متراً، فيما قـذف محرك

السيارة مسافة ستين متراً وأحدث دماراً وأضراراً على امتداد واسع وقد تحطم الكثير من زجاج منزلي.

قيل فيما بعد إن عزف الموسيقى العسكرية توديعاً للرئيس الشهيد عند مدخل القصر الحكومي لم يكن فقط إيذاناً لنا بالتأهب للخروج وراءه، وإنما كان أيضاً من جرّائه تنبيه المجرمين عن غير قصد للتأهب لتنفيذ فعلتهم.

وقيل فيما بعد، وقد سمعت هذا القول من الرئيس الحسيني، إن المقصود كان نسف سيارة الرئيس ونحن الثلاثة فيها إلغاءً لجميع رموز الشرعية دفعة واحدة، بدليل أن العبوة زرعت على جانب العودة من الطريق وليس على جانب القدوم في اتجاه القصر الحكومي. وكان من المؤكد أن توافدنا إلى القصر سيكون بطبيعة الحال فرادى، أما عودتنا فكان يمكن أن تجمع بيننا في سيارة واحدة لأننا سنخرج في لحظة واحدة، وكنا سنفعل في الواقع لو لبّينا دعوة الرئيس معوض لنا تكراراً لمشاركته الغداء.

وتبقى علامة استفهام عالقة: لماذا سلك الموكب الرئاسي طريقاً معلنة واحدة للمجيء والإياب، علماً بأن هذا يشكل خرقاً لأبسط قواعد الحذر الأمني بإجماع رأي القيادات الأمنية. ففي ميزان الحيطة الأمنية يعتبر أصحاب الاختصاص أن عدم التزام خط سير معلن واحد هو في كفّة من الأهمية وكل التدابير الأمنية الأخرى المتخذة في كفّة أخرى.

كان يمكن للفاجعة أن تؤدي إلى انتكاسة خطيرة في مسيرة الوفاق والسلام، لولا روح المسؤولية العالية التي تصرّف بها مجلس النواب ورئيسه. فقد سارع الرئيس حسين الحسيني إلى زيارة دمشق للتشاور مع المسؤولين فيها حول الحادث ونتائجه. ومنها توجه إلى بلدة شتورا في منطقة البقاع ليدعو إلى جلسة عاجلة عقدت في بارك أوتيل بعد ثمانٍ وأربعين ساعة فقط من وقوع الجريمة، وانتخب المجلس الرئيس الياس الهراوي خلفاً للرئيس الشهيد. فكلفني فوراً بتشكيل الحكومة بناءً على نتيجة الاستشارات النيابية التي كان أجراها الرئيس الراحل، وتمّ تشكيل الحكومة الجديدة في اليوم التالي بعدما أمضيت معظم الليل مع الرئيس الهراوي في مشاورات

متواصلة شارك في بعضها رئيس مجلس النواب. وبعد أربع وعشرين ساعة من إعلان الحكومة، أي بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٦، دعي مجلس النواب إلى جلسة عاجلة استمع خلالها إلى بيان مقتضب للحكومة وأجرى مناقشة سريعة له، وصوّت على الثقة بالحكومة.

ودأب مجلس الوزراء لفترة من الزمن، ولأسباب أمنية تتعلّق بسلامة رئيس الجمهورية، يعقد جلساته في البقاع، أولاً في بارك أوتيل في شتورا ثم في ثكنة الجيش اللبناني في أبلح.

هكذا انتصرت إرادة الوفاق والسلام... وكان رينيه معوض فديتها. وسلمت المسيرة.

١٥ خيار السلام أولاً

كنتُ طوال وجودي في سدّة المسؤولية رئيساً للحكومة ألتزم جادّة السلام، ولا أجد خياراً لإنهاء الأزمة المستحكمة في غير الوفاق الوطني، أي في غير الحلول السياسية السلميّة.

خلال مرحلة الانقسام، في عهد الحكومتين المشؤوم، عهد الصراع بين القرار والهوى، بلغت الحرب أشدّها بدخول الجيش اللبناني، بكل ما يملك من أدوات القتل والتدمير، ساحة الوغى على ضفّتي خطوط التماس، كما لم يسبق أن فعل من قبل عبر سنوات الأزمة الدامية إلا خلال ما سُمّي حرب السنتين، أي خلال العامين الأوّلين من الأزمة، عندما وقع لأول مرة انشقاق خطير داخل المؤسسة العسكرية بظهور ما أُطلق عليه «جيش لبنان العربي» بقيادة الضابط أحمد الخطيب فأذهل الكثيرين باستقطابه عدداً لا يستهان به من ضباط الجيش وعناصره.

أما وزر إقحام الجيش النظامي في حمأة الاقتتال الانتحاري بين أبناء الشعب الواحد خلال عهد الانقسام بين الحكومتين فيقع في المقام الأول على عاتق العماد عون. فهو في انحرافه إلى موقع الطرف في النزاع من عليائه في قيادة الجيش، جعل من الجيش تنظيماً مسلّحاً له وحمل كثيرين من الناس على النظر إلى الجيش وكأنه هو ميليشيا أخرى دخلت المعركة القذرة. فكان ذلك سبباً لتعميق الشرخ بين شطري المؤسسة العسكرية وتالياً

بين جناحي المجتمع، كما كان سبباً لتفاقم حال البؤس والمعاناة بين فئات الشعب كافة وفي شتى المناطق بما رافق الأعمال العسكرية من تدمير وقتل وتهجير.

كانت الحرب تُشنّ عليّ ومن حواليّ. ومع ذلك فقد ثابرتُ على السعي بلا هوادة لتغليب منطق الحل السياسي السلمي على منطق الحسم العسكري السائد. وحاولتُ جاهداً ألّا أكون طرفاً في سجال العنف الانتحاري الذي كان يطغى على الساحة.

كنتُ بالطبع فريقاً في النزاع السياسي المحتدم مع العماد عون وحركته الانقسامية. ولكنني لم أكن يوماً فريقاً في النزاع المسلّح. إن سلاحي الوحيد في المعركة كان سلاح الموقف. فلم أشارك في أي فعل أو رد فعل عسكري من قريب أو بعيد، حتى أنني أبيتُ أن أتولّى منصب وزير الدفاع أو وزير الداخلية، ولا حتى وكالةً في حال غياب الوزير الأصيل، طيلة وجودي في الحكم رئيساً للوزراء عبر ما يُناهِز السبع سنوات ونصف السنة كانت كلها خلال الأزمة. وذلك إصراراً منّي على البعد قدر الإمكان عن إدارة القرار العسكري.

وما كنتُ لأتردد في الجهر بموقفي هذا من خيارات السلم والحرب.

من ذلك مثلاً أنني، مساء ١٩٨٩/٤/٢، وعلى إيقاع القذائف والصواريخ والنيران المتبادلة، وجّهت نداءً إلى «أخي المواطن في الشرقية»، قلت في مطلعه: «كنتُ دوماً أرفض أن يكون الفاصل بيننا خط تماس المتقاتلين. فلا أنا مقاتلك ولا أنتَ مقاتلي. لعلك سمعتني يوماً أقول: إذا كُتِب على الأخ أن يقاتل أخاه، فلا فضل لأيٍّ منا في أن يكون الأخ القاتل. أوَ ينتصر أخ بقتل أخيه؟».

وعندما أُعلن اتفاق الطائف في ١٩٨٩/١٠/٢٢، توسمنا الخير فيه. توسمنا فيه خير فرصة نادرة جديدة لإحلال السلام في لبنان من باب الحل الوفاقي السلمي. فرحّبنا به ودعونا الجميع إلى الالتفاف حوله. ولكن العماد ميشال عون فوّت تلك الفرصة أيضاً على شعبه ووطنه، ومضى سادراً في غيّه

على خط العنف والانقسام والتمرّد.

فما حيلتنا إذا كانت مسيرة السلام، تماماً كمغامرة الحرب، لا تكتمل إلا بمشاركة طرفيها فيها. فإذا أعرض أحد الطرفين عن الخوض في إحداها فازت الأخرى. وهكذا، بإعراض القائد السابق للجيش عن خيار السلام وإهداره آخر فرصة له فتح باب الفوز لخيار الحرب. لكننا مع ذلك لم نتخلّ عن السير في خط السلام، متوخّين تجنّب كل ما يؤدّي إلى دفع البلاد إلى مزيد من التردي.

وها أنا، في ١٩٨٩/١٢/١٦، أوجّه نداءً جديداً عبر وسائل الإعلام كافة، خاطبتُ فيه «أخي في الشرقية» مجدداً، وقلتُ فيه: «أما أنت يا أخي في الشرقية، فتعرف أن العنف في قاموسنا ليس لغةً للتخاطب بين أبناء الشعب الواحد، ونحن مصرّون على أننا شعب واحد مهما قيل من الإفك بخلاف ذلك. إننا نعتقد أن العنف سلاح للحرب وليس وسيلةً للحل أو سبيلاً للسلام، ونحن طلّاب حلّ وسعاة سلام. ثم إننا من المؤمنين بوحدة لبنان، وطناً ومجتمعاً ودولة، إيماناً راسخاً لا يتزعزع، ونرى أن توطيد وحدة لبنان لا يكون بالعنف وإنما بالوفاق. لذلك يا أخي لن تسمع منا قرعاً لطبول الحرب في وجهك. لن تسمع منا إلا الدعوة للوفاق والوئام والوحدة. ولكنني إذ أقول ذلك لا أستطيع، يا أخي، أن أطمئنك إلى دوام الاستقرار ما دامت الحالة التقسيميّة الشاذّة قائمة. إنني ولو كنتُ أضمن لك ألا أعلن حرباً عليك، لا أستطيع أن أضمن عدم تجدّدها. ذلك لأن تجارب الأزمة في لبنان دلّت على أن الحروب في هذا البلد لا تُعلن وإنما هي تنفجر». فلا ضمان للسلام والاستقرار إلا بالوفاق والوحدة.

عندما أطلّ أول عهد رئاسي في جمهورية الطائف بانتخاب رينيه معوّض رئيساً للجمهورية سارعت للتوّ إلى تقديم استقالة حكومتي. أما القائد السابق للجيش العماد عون فرفض اتفاق الطائف وكل النتائج المترتبة عليه، واستمرّ متربعاً على رأس حكومته العسكرية في ما اعتُبر تمرّداً سافراً على الشرعية الموحّدة المنبثقة عن وفاق الطائف. فقطع الطريق على فُرصة ذهبية جديدة للسلام.

ولدى عودتي إلى السلطة رئيساً لأول حكومة في عهد الطائف إلى جانب الرئيس الياس الهراوي، ثابرتُ على التزام السلام خياراً وحيداً لإنهاء الأزمة، ولم أنحرف عن هذا الخط قيد أنملة. وفيما كانت أجواء شركائي في الحكم والحكومة تجنح إلى الشدّة، ولا أقول العنف، كنتُ لا أترك مناسبة إلا وأؤكّد فيها بلا أدنى غموض أو مواربة تشبّثي المطلق بخيار الحلول السياسية. وكان ذلك على حسابٍ بروز تباين في المواقف المعلنة بيني وبين بعض شركائي في الحكم والحكومة.

وهكذا، بعد يومين فقط من قيام الحكومة الجديدة، التي سُميت حكومة الوفاق الوطني، وغداة نيلها الثقة من مجلس النواب الذي عقد جلسة خاصة لهذه الغاية في شتورا، أدليتُ بتصريح إلى صحيفة «الاتحاد» الخليجية، نقلته بعض الصحف اللبنانية، ردًّا على سؤال حول الوسائل التي يمكن أن تعتمدها الحكومة اللبنانية في مواجهة الحالة الانقسامية التي يتصدرها القائد السابق للجيش، قلتُ فيه:

«من الطبيعي أن تكون معالجة الحالة الانقسامية القائمة في البلاد في مقدم اهتمامات الحكومة، ذلك لأن وحدة لبنان تعادل وجوده، ونحن نرى في تشبث العماد عون بموقفه مشروعاً يُنفّذ على نار حامية لقبرصة لبنان. وهذا لا يمكن أن يرضى به اللبنانيون مصيراً لوطنهم. ولا فرق في هذا الموقف بين أبناء الشرقية وأبناء الغربية. فاللبنانيون سواء في تمسكهم بوحدة وطنهم. نرجو أن يعود العماد عون عن غيّه إلى جادة الصواب والعقل والشرعية، لأن استمراره في موقفه يجعله في منزلة الخارج على القانون والشرعية. وهو في احتفاظه بمنطقة عزيزة من لبنان رهينة في يده يهدد بالوبال مصير اللبنانيين جميعاً. أما السبيل إلى إزالة هذه الظاهرة التقسيمية المدمّرة فهو من خلال عمل حكومي متكامل نحن على استعداد لتعبئة كل الإمكانات في تنفيذه. والأمل كبير في أن تتم المعالجة بالوسائل السياسية السلمية. فالناس لم تعد تحتمل المزيد من إراقة الدماء والدمار. . . سوف نبدأ في محاربة حال القبرصة التي يجرّ العماد عون البلاد إليها باستخدام كل ما يتوفر للشرعية من أسلحة سياسية سلمية، ونحن نؤمن بأن سلاح الموقف

هو السلاح الأمضى إذا ما أحسنت الشرعية توظيفه في مواجهة خصومها. ونحن نرجو أن يكون ذلك كافياً لإنهاء الحالة الانقسامية الشاذة بحيث لا يكون ثمّة حاجة لأي عمل عسكري مسلح».

هذا الموقف أعربتُ عنه في أول جلسة عقدها مجلس الوزراء، وكان ذلك في بارك أوتيل في شتورا، حيث تمّ انتخاب الياس الهراوي رئيساً للجمهورية وتمّ تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وذلك حينما طُرِح موضوع القائد السابق للجيش والحالة الانقسامية التي يتصدرها. فبعد استهلالة الرئيس الهراوي، والتي أكّد فيها ضرورة سلوك كل الطرق المتاحة لإنهاء هذه الحالة في أسرع ما يمكن، تناولتُ الكلام شارحاً رؤيتي للعمل المطلوب لإسقاط الحالة الانقسامية بالوسائل السلمية عن طريق تعبئة كل إمكانات سلاح الموقف الذي آمنت به وما زلت.

وما أن أنهيت كلامي حتى تولّى الكلام أحد الوزراء المرموقين، من غير قادة التنظيمات المسلحة، معترضاً أنه لم ينضمّ إلى الحكومة إلا مدفوعاً بيقينه أن هذه الحكومة سوف تُنهي حالة العماد عون خلال أربعة أو خمسة أيام. فهو، كما قال، لم يكن ليقدم على المشاركة في حكومة تكون مهمتها إدارة الأزمة بدلاً من حسمها.

ثم تعاقب على الكلام عدد من الوزراء، وكانت المطالبة بحسم سريع للموقف بشتّى الوسائل المتاحة هي الطابع الغالب على الكلام. ولا أخفي أنني شعرت بشيء من الامتعاض عندما تكررت الإشارة إلى إدارة الأزمة وكأنما هي خياري في مواجهة الحالة الانقسامية. فاستفزّني ذلك إلى الردّ على كلام بعض الوزراء الذين صوّروا أن المعالجة لا تكون إلا بالجراحة وجعلوا الحسم مرادفاً لاستخدام القوّة والعنف، وكذلك جعلوا الحزم والعزم. وعدتُ فطالبتُ بأن تتبنى الحكومة موقفاً يقدّم المنهج القائم على مكافحة الحالة الانقسامية بمحاصرتها، على أيّ توجّه عسكري أقلّ ما يمكن أن يقال فيه إنه سيكون غير مأمون العواقب خصوصاً على مسيرة الوفاق والتوحيد التي انطلقت من الطائف. وقلتُ إنني واثق من أن ذلك سيكون

كافياً لإنهاء الحالة المشكو منها بأقل ما يمكن من الخسائر البشرية والمادية، وأن السبيل إلى ذلك هو في خطّة شاملة ومتكاملة تتبناها الحكومة وتوظف في تنفيذها سائر أجهزة الدولة. ولكن ما لم أتطرّق إليه في تلك الجلسة، وما أظهرته الوقائع بعد بضعة أشهر، أن قرار الحسم العسكري لن يكون وقفاً على إرادة الحكومة اللبنانية وحدها، من حيث التوقيت على الأقل، ما دامت لا تملك القوّة العسكرية الذاتيّة لإنجازه منفردة.

وفي الجلسة التالية لمجلس الوزراء، وزّعت على زملائي في الحكم والحكومة مذكّرة، توّجتها بكلمة «سرّي»، وكان عنوانها: «مشروع خطّة لمواجهة الحالة التقسيميّة». وقد ضمّنتها خلاصة الإجراءات والتدابير التي يتعيّن على كل وزارة اتخاذها، في إطار اختصاصها على سبيل محاربة الحالة الانقساميّة. قد لا يبدو أيٌّ من هذه الإجراءات أو التدابير كافياً لتحقيق المطلوب، ولكنني كنتُ أعتقد أنها في مجملها يمكن أن تؤمّن المعالجة الشافية.

وافق مجلس الوزراء على مضمون هذه المذكّرة، ولو على غير حماس من بعض الوزراء. وقد طلبت من الوزراء أن يُغنوا المشروع باقتراح إجراءات إضافيّة، كلٌّ في نطاق الحقيبة التي يتولاها. فكان بين ما جاء منها بعد ردحٍ من الزمن اقتراح بقطع التمويل عن المنطقة الشرقية الخاضعة لسلطة العماد عون بما في ذلك رواتب موظفي القطاع العام. وقد اعتبرنا أنفسنا «شاطرين» عندما قررنا عدم إعلان قطع الرواتب وإنما الطلب إلى دوائر وزارة المالية إصدار أوامر دفع بالمبالغ المترتبة على مراكز الخزينة في المنطقة الشرقية. فإذا دُفعت كان ذلك من المال المتجمّع في يد العماد عون. وإذا لم يدفعها العماد عون، الذي كان يجبي الرسوم والضرائب القانونيّة في المنطقة الشرقية ويحتفظ بأموال الدولة المجباة، حمّلناه مسؤولية حجب الرواتب عن الموظفين. هذا فيما يتعلق بموظفي الإدارات المدنيّة والمؤسسات العامّة أما العسكريون فقد كان على معتمد الدفع في كل وحدة عسكرية أن يقدّم جداول بالمستحقّين إلى قيادة العماد إميل لحّود للموافقة عليها قبل صرفها. فإذا فعلوا كان في ذلك اعتراف منهم بشرعية قيادة الجيش

في جانبنا. وإذا لم يفعلوا كان على العماد عون دفع الرواتب من الأموال العامّة المتجمّعة بين يديه. وبالطبع لم يتقدّم أيٌّ من معتمدي الدفع في الشرقية بجداول العسكريين لأخذ موافقة قيادة الجيش في جانبنا عليها.

فكان هذا الإجراء أشبه بالسيف ذي الحدّين، وكان له في المحصّلة مردود سلبي على مسيرة الشرعية، وذلك من حيث إنه، في حجب الرواتب عن مستحقيها من الموظفين، أدّى إلى استعداء هؤلاء وكثير غيرهم على السلطة الشرعية في الوقت الذي كانت هذه السلطة تخوض معركة شرسة مع العماد عون على كسب ودّ الرأي العام. وكذلك من حيث إن ذلك الإجراء وضع في يد العماد عون ذريعة للرد عليه بقطع الماء عن المنطقة الغربية من مصادرها في المنطقة الشرقية، مما أوجد جوًّا من التململ ونفاد الصبر في أوساط واسعة من الرأي العام حتى في المنطقة الغربية. وقد حاولتُ الوقوف في وجه هذا القرار والحؤول دون المضي فيه منذ البداية، ولكن أكثرية مجلس الوزراء كانت مؤيّدة له، فحسم الموقف لمصلحته.

أما أزمة المياه المستجدّة فقد دفعت بنا إلى الإقدام على إجراءات استثنائيّة لإكمال تنفيذ مشروع لجرّ المياه من آبار كان تمّ حفرها في منطقة الدامور، إلى الجنوب من العاصمة.

وهكذا فإن مشروع المحاصرة بالإجراءات الرادعة، الذي جاءت به المذكّرة، لم يكن فاعلاً أو شافياً. ولعلّ ذلك يعود إلى أن بعض الإجراءات التي نص عليها والتي كان يمكن أن تكون فاعلة لم تجد طريقها إلى التطبيق، ومنها، مثلاً، إحياء الغرفة البحريّة لضبط حركة الشواطىء والمرافىء لفقدان التجهيزات والوسائل اللازمة. وقد وضعت قيادة الجيش بناءً على طلبنا لائحة بالزوارق البحريّة والطائرات المروحيّة وسائر التجهيزات الضرورية لتنفيذ هذه الخطوة التي اعتبرناها في غاية الحيويّة، وأودعنا هذه اللائحة مراجع اللجنة العربية الثلاثية طالبين مساعدتها للحصول على المطلوب. فتلقّينا في البداية مؤشرات إيجابيّة مشجّعة من بعض المراجع العربية، وبذل موفد اللجنة العربية الأخضر الإبراهيمي جهوداً واسعة لدى

الدول العربية القادرة لتزويد لبنان بما يحتاج إليه على هذا الصعيد. ولكننا في نهاية المطاف لم نحصل على شيء من المطلوب لسبب لا نعرفه، ولم يكن بالإمكان تالياً تحقيق الخطوة التي كان يمكن أن تكون فاعلة جدًّا في تحقيق ثلاثة أهداف حيويّة على الأقل، حسبما جاء في المذكرة وهي: بسط سيطرة الشرعية على امتداد الساحل اللبناني، منع دخول الأسلحة والذخائر لغير جيش الشرعية، وجباية الرسوم الجمركية داخل المياه الإقليميّة اللبنانية تعزيزاً لموارد الدولة وتخفيفاً من عجز ميزانيتها.

ولعل من مسببات عدم فاعليّة المشروع أيضاً كثرة الحديث عن الحسم العسكري من المسؤولين على شتى المستويات، الأمر الذي كان له فعل التحدّي والاستفزاز للرأي العام في المنطقة الخاضعة لسلطة العماد عون. فكان الرد على هذا التحدّي بالتحدّي وبمزيد من الالتفاف حول القائد السابق للجيش. ولقد عرف العماد عون، والحق يُقال، كيف يستغلّ الموضوع لمصلحته سياسيًّا وإعلاميًّا، داخليًّا وخارجيًّا. فكان تظلّمه من هذا الأمر مادّة شبه يومية يستخدمها في مؤتمراته الصحافيّة وفي خطبه أمام الجماهير التي كانت تحتشد في باحة القصر الرئاسي في بعبدا في ما يشبه العرس أو المهرجان اليومي.

مُلحَق

مَشرُوع خطّة عَمَل لِمُواجَهَة الحَالة التقسيميَّة

(وافق عليه مجلس الوزراء)

١ـ المنطلق هو أن الوقت، في حال عدم التمكّن من إسقاط الحالة التقسيميّة سريعاً، سيكون في غير صالح الشرعية ورؤيتها التوحيديّة، إذا لم تقم السلطة الشرعية بأي عمل لإثبات وجودها أو إذا قامت بأعمال تسيء إلى صورتها أو تخدم صورة خصومها.

ولكن الوقت يمكن أن يكون حليف الشرعية إذا حرصت على القيام بعمل منهجي هادف يؤكّد وجودها ويؤدّي إلى اضمحلال خصومها وسقوطهم.

٢ـ العمل المنهجي المطلوب يجب أن يرمي إلى تحقيق جملة أهداف:

أ ـ محاصرة خصوم الشرعية دبلوماسيًّا.

ب ـ محاصرة خصوم الشرعية إعلاميًّا وسياسيًّا.

ج ـ ربط مصالح الناس بقرار الشرعية على شتّى المستويات.

د ـ زعزعة ركائز استقواء الخارجين على الشرعية بالمؤسسة العسكرية.

هـ ـ تحصين الجبهة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المساندة للشرعية.

و ـ إظهار الوجه المشرق للشرعية سياسة وممارسة، وهو الوجه التوحيدي الوفاقي الوطني اللاطائفي.

٣ـ الإجراءات والتدابير المعتمدة أو المقترحة:

أ ـ الخارجيّة

ـ عزل خصوم الشرعية عن الجسم الدبلوماسي الأجنبي في لبنان.

ـ قطع أي اتصال بين بعثات لبنان الدبلوماسية في الخارج وخصوم الشرعية.

ـ تحريك السفارات اللبنانية في الخارج لشرح القضية الوطنية واستنهاض الدعم للشرعية.

ـ إمداد السفارات اللبنانية في الخارج بالمعلومات والمواقف الرسمية.

ـ إجراء تشكيلات توطيداً لارتباط السفارات اللبنانية بالشرعية.

ـ متابعة قضية التحرير من الاحتلال الإسرائيلي.

ب ـ الدفاع

ـ تجميع القوى العسكرية الموجودة في مناطق سيطرة الشرعية، وتنظيمها وتطوير قدراتها الدفاعيّة بكل الوسائل.

ـ استقطاب القوى العسكرية الموجودة في منطقة نفوذ خصوم الشرعية.

ـ إنشاء غرفة عمليّات بحريّة وتشغيلها من أجل:

أولاً: بسط سيطرة الشرعية على امتداد الساحل.

ثانياً: منع دخول الأسلحة والذخائر لغير الشرعية.

ثالثاً: جباية الرسوم الجمركيّة في المياه الإقليميّة.

ج ـ الإعلام

ـ تعزيز وسائل الإعلام الرسمية من إذاعة وتلفزيون ووكالة الإعلام.

ـ التنسيق مع وسائل الإعلام الخاصّة تأميناً لوحدة التوجّه في خدمة الشرعية ومحاربة خصومها داخليًا.

ـ القيام بحملة إعلاميّة في الخارج.

د ـ الداخليّة

ـ الاستفادة من خدمات الأمن العام: المعلومات. . .
ـ تبديل نموذج جواز السفر وحصر إصداره بمراجع الشرعية.
ـ السهر على الوضع الأمني في المناطق الخاضعة لسلطة الشرعية.

هـ ـ الماليّة

ـ حصر القرار المالي بالشرعية.
ـ قطع أية علاقة للخارجين على الشرعية بالإنفاق العام.
ـ تنظيم تحصيل الموارد بحيث لا تصل إليها يد خصوم الشرعية.
ـ البحث في أية إجراءات أخرى.

و ـ العدليّة

ـ تأمين أسباب الملاحقة القضائيّة للخارجين على الشرعيّة والقانون.

ز ـ الإدارة

ـ إجراء تشكيلات على دفعات لتوطيد ارتباط الإدارة بالشرعية.

ح ـ سائر وزارات الخدمات

ـ تعزيز كفاءتها وإنتاجيّتها في خدمة الصمود.

٤ ـ الهدف المرتجى من تطبيق خطّة العمل هذه يكون في تضاؤل شأن خصوم الشرعية مع الوقت واضمحلالهم وسقوطهم.

١٦ فاصل اعتراضي

كثيراً ما يكون التعقيد ملازماً لصورة السلطة، أي لصورة الحكم والإدارة في لبنان. وكثيراً ما يكون التعقيد هو الوجه الآخر للتداخل في الصلاحيات والمسؤوليات، وبالتالي للنزاع على السلطة وممارستها. وبعض السرّ وراء هذه الظاهرة يكمن في أن المسؤول، على شتى المستويات، كثيراً ما يجنح إلى التصرف تصرف الملك على حيّز سلطته. فرئيس الجمهورية هو ملك على الجمهورية، ورئيس الوزراء هو ملك على الحكومة ومؤسساتها، ورئيس مجلس النواب هو ملك النواب، والوزير ملك حقيبته، والمدير العام ملك إدارته، وحتى الضابط ملك فرقته، والزعيم ملك طائفته أو منطقته. فإذا شاء المرء أن يتحرّى أسرار التعقيد في علاقات المسؤولين داخل الدولة، واستطراداً علاقات الدولة مع الجمهور، فما عليه إلا أن يحاول أن يتصوّر، إذا استطاع إلى ذلك سبيلاً، كيف يمكن أن تكون العلاقات بين الملوك والممالك فوق رقعة أرض ضيقة واحدة.

فيما كان الوضع في المنطقة الشرقية من بيروت وامتداداتها يزداد تأزّماً بين العماد عون وجيشه من جهة والدكتور سمير جعجع وقواته اللبنانية من جهة ثانية، وفيما كانت الحكومة تواجه وضعاً صعباً ودقيقاً في ظل الحملات العنيفة التي كانت تُشنّ عليها من كل جانب بسبب التردي في الأحوال المعيشية واستشراء ظاهرة الفساد والعقم والتفكك في الإدارة، وبخاصة في

مرافق الخدمات، وقعت حادثة مصرف لبنان، وكان على طرفيها وزير الداخلية وحاكم مصرف لبنان.

ما كنت لأتوقف عند هذه الحادثة لولا النتائج التي تمخضت عنها، ولولا المدلولات والمعاني التي حملتها، ولولا التأثير الذي كان لها في نفسي والانعكاسات التي كانت لها على نظرتي إلى معطيات الواقع السياسي في تلك المرحلة.

كان الدكتور إدمون نعيم، المعروف بالنزاهة ونظافة الكف والتزمّت في التزام النصوص القانونية، يتعاطى مع الوزارات والإدارات العامة بكثير من التدقيق والحذر، حتى لا نقول التحفظ. وقد ازداد في هذا السلوك غلوًّا بعدما أخذ بعض أعضاء الحكومة يتعرضون لحملات إعلامية قاسية من التشكيك والتنديد خصوصاً في الشؤون المالية، بلغ بعضها حدود التجريح والتجني. وكان حاكم مصرف لبنان في سياق هذا التدقيق يتسبب في تأخير الكثير من المعاملات المالية، خصوصاً عندما يكون في الأمر صفقة تتطلب مبالغ كثيرة من المال. فكان كثيراً ما يقع، من جرّاء ذلك، في إشكالات مع الوزراء، بلغت أحياناً كثيرة حدود النزاع المكشوف. ولقد تكاثرت تلك الإشكالات حتى أمسى البعض يظن أن الحاكم يستمرئها.

هكذا نجح حاكم المصرف، الدكتور نعيم، مع الوقت في إحراز عداوة أكثر الوزراء والسياسيين، أو على الأقل إثارة حفائظهم. فلا عجب إذا كان المسؤولون في كل عهد عمدوا غير مرة إلى المطالبة بإقالته. وقد حميته من محاولات إقالته برفض التجاوب معها في عهد الرئيس أمين الجميل كما في عهد الرئيس الياس الهراوي. ولقد وردني ذات يوم، في عهد الرئيس الجميل، مشروع مرسوم بإقالة الدكتور نعيم وتعيين روجيه تمرز مكانه، فرددته. وكان الحاكم خلال مرحلة انقسام السلطة بين الحكومتين يتعرض لحملات شديدة من جانب العماد عون كما من جانب أحد زملائي في الحكومة التي كنت أتولى رئاستها آنذاك، والتي عرفت «بتجمع الصنائع». ولو استجبت لمشيئته لما بقي في مركزه. وكان هذا الزميل كثيراً ما كان

يهاجمني ويهاجم الدكتور نعيم معاً.

كانت وزارة الداخلية قد وقّعت على عقد مع شركة بريطانية لطبع كمية كبيرة من نماذج جديدة لجواز السفر اللبناني. فطلب الوزير الشيخ الياس الخازن من مصرف لبنان فتح اعتماد لتمويل الصفقة بناءً على قرار من مجلس الوزراء رصد لها المبلغ اللازم. وتأخر مصرف لبنان في بتّ العملية فيما كان وزير الداخلية يتعرض لمراجعات ملحة ومتكررة تحثه على الإسراع في إنجاز العملية نظراً لأهميتها.

كنّا نعلّق أهمية خاصة على هذه العملية لسببين اثنين على الأقل:

أولاً، من أجل إعادة الاعتبار لوثيقة السفر اللبنانية، التي فقدت الكثير من مصداقيتها، وبالتالي من مقبوليتها، في الكثير من بلدان العالم خلال سنوات الأحداث، خصوصاً بعدما شاع غير مرة أن محاولات جرت لتزوير الجواز اللبناني كما جرت محاولات لسرقة كميات من نماذجه. هذا فضلاً عن اهتزاز الثقة بصحة الجواز من جرّاء تعدد الجهات التي انبرت إلى إصداره في المنطقتين في ظل الانقسام الذي كان قائماً إبّان تلك الفترة.

ثانياً، تحقيقاً لخطوة فاعلة من جملة الخطوات التي كان يتضمنها برنامج الحكومة لمحاصرة الحالة الانقسامية عن طريق ربط مصالح المواطنين بمصادر الخدمات في هيكلية الدولة، وفي ذلك ما فيه من تعزيز لموقع السلطة الشرعية بين الناس في مواجهة حركة التمرد التي يقودها العماد عون. فكان في تفكير الحكومة أن تبديل نموذج الجواز وحصر إصداره بالمراجع المختصة التابعة لسلطتنا الشرعية كفيلان بدفع الناس، حتى المنساقين منهم وراء العماد عون، إلى مراجعة السلطة الشرعية واللجوء إليها للحصول على ما يحتاجون كلما فكروا بالتحرك إلى خارج البلاد.

وفي ١٩٩٠/٣/١٥ وقعت الحادثة.

كنت قبل أربعة أيام قد دخلت مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت لإجراء عملية جراحية، وكنت يومها لم أزل طريح الفراش في طور النقاهة

في المستشفى حينما تبلغت أن مجموعة من الشرطة، على رأسها ضابط من مرافقي وزير الداخلية الشيخ الياس الخازن، توجهت إلى مصرف لبنان ودخل قائدها على حاكم المصرف الدكتور إدمون نعيم في مكتبه، وطلب إليه مرافقته لمقابلة الوزير. ولما اعتذر الحاكم أصرّ الضابط على دعوته امتثالاً لأوامر الوزير. وتطور السجال إلى تلاسن حادّ، وعلت الأصوات. ورافق ذلك إقدام الشرطي المكلف مهمة الحراسة أمام مكتب الحاكم على إطلاق الرصاص في الهواء. ولكن ذلك لم يردع مجموعة الشرطة المرسلين من الوزير عن استخدام القوة في دفع الحاكم إلى مرافقتهم، وقيل إنه جُرّ جرًّا، وهو يقاوم بجسمه الممتلىء والقادر، حتى أُدخل المصعد عنوةً وأُنزل إلى الطابق الأرضي. عندها سُمعت طلقات نارية عند مدخل مبنى المصرف، أطلقها حرس المصرف إرهاباً للمعتدين. في هذه الأثناء كانت قد جرت اتصالات مع الوزير فأمر هاتفيًّا بإيقاف العملية، وانكفأ الحاكم إلى مكتبه.

كان للحادثة دويّ سياسي وإعلامي كبير. فكان إجماع على استنكار الحادثة واستفظاعها. وكان واضحاً أن الباعث إلى ذلك الاستهجان وتلك الضجة لم يكن فقط فظاعة الحادثة في ذاتها. فلقد شهدت سنوات الأزمة حوادث كثيرة توازيها أو ربما تفوقها فظاعة. ولكن الذي دفع إلى إطلاق تلك الموجة العارمة من الغضب على كل صعيد إزاء حادثة مصرف لبنان كان أكثر من اعتبار. كان ذلك لأن الحادثة وقعت في ذلك الظرف وفي ظل تلك الحكومة، التي يفترض فيها أن تكون حكومة إنقاذ وإصلاح، جاءت لتطوي صفحة الأحداث القذرة التي غصّت بها سنوات من التجاوزات والتسيب والفوضى. وكان ذلك أيضاً لأن الحادثة كان ضحيتها مصرف لبنان بالذات، وهو في نظر الناس من المؤسسات الكبرى في الدولة التي صمدت أروع صمود في وجه أعتى التحديات في ظل أبشع الظروف، وحافظت على وحدتها ومصداقيتها، وحفظت أمل الناس في مستقبل اقتصادي أفضل. وكان ذلك أيضاً لأن الحادثة استهدفت حاكم المصرف الدكتور إدمون نعيم بالذات، وهو من القلة بين كبار المسؤولين في الدولة الذين استطاعوا أن يحتفظوا في أذهان الناس بصورة المسؤول الشريف، النزيه، المثابر، العنيد

في الحق، صاحب الضمير الحي، الذي صمد في موقعه برغم كل الأخطار المحيطة به.

الشيخ الياس الخازن، وزير الداخلية، كان معروفاً بطيبة النفس وخفة الروح وحسن المعشر. وما كان أحد ممن يعرفه ليصدّق أنه كان يمكن أن يكون قد تعمّد الإساءة إلى حاكم مصرف لبنان أو إلى سواه. أعطى تعليماته لمعاونه الأمني ببساطته المعروفة ولم يكن يقصد أو يقدّر حصول ما حصل وقد غالى معاونه الأمني في الامتثال لأوامره.

كان الياس الخازن، لفرط ظرفه، يكثر من المزاح والتندر، ولا يتردد في ابتداع النوادر والطرائف حتى عن نفسه. وقد روى يوماً أن إحدى المواطنات في منطقته جاءته يوماً تطلب منه التدخل لتأمين نجاح ابنها في امتحانات البكالوريا، فاعتذر لها عن عدم قدرته على ذلك. وعندما أزف موعد الانتخابات النيابية، صادف تلك السيدة خلال إحدى جولاته الانتخابية على القرى. فصارحته عندما واجهها بأنها لن تعطيه صوتها، لأنه عجز عن تلبية طلبها بينما خصمه من المرشحين للانتخابات استطاع أن يؤمّن البكالوريا لابنها مقابل ثلاثمائة ليرة لبنانية. فردّ الشيخ الياس عليها لتوّه بالقول: هاك تسعمائة ليرة كي تؤمّني ثلاث شهادات بكالوريا: إحداها لابنك، والثانية لك أنت، والثالثة لي أنا.

مساء يوم الحادثة توجه الوزير الخازن، برفقة النائب بطرس حرب، زميله آنذاك في «تجمع النواب الموارنة المستقلين»، إلى مصرف لبنان للقاء حاكمه، واعتبر زيارته تلك بمثابة الاعتذار عما حدث. ولكن موجة الاستهجان للحادثة استمرت في التصاعد وقد أضرب القطاع المصرفي في اليوم التالي استنكاراً للحادثة، وكذلك مصرف لبنان والجامعة اللبنانية. كما وأن الدكتور نعيم لم يكتفِ بالزيارة تعبيراً عن اعتذار الوزير فحاول مقاضاته ورفع دعوى عليه. ولكن الحصانة التي يتمتع بها الوزير حالت دون متابعة التحقيق والدعوى.

شنّت أكثر وسائل الإعلام حملات شعواء على الحادثة ومسبّبيها،

وحفلت التعليقات بالإنذار والتحذير من «لفلفة» المسألة، ومن اعتبارها منتهية وكأنها لم تكن بعملية «تبويس لحى» بين المتخاصمين. وبعضها أسهب في شرح أبعاد الحادثة وفي إبراز انعكاساتها وسلبياتها.

عند تبلّغي تفاصيل الحادثة شعرت بسوْرة غضب شديد تنتابني. فالتقطت الهاتف لأتحدث مع رئيس الجمهورية الياس الهراوي من غرفتي في المستشفى. استوضحته معلوماته عما حصل، وفي نهاية المكالمة قلت له: «هذا الوضع يا فخامة الرئيس لا يحتمل. إن الياس الخازن هو صديقك وزميلك سابقاً. أرجو أن تطلب منه الاستقالة صوناً لكرامة الحكم والحكومة». أجابني الرئيس: «خذه بحلمك». فقلت: «بكل بساطة، هذا الحادث تجاوز كل الحدود، وأنا لا أستطيع أن أتحمله». ولكن الرئيس لم يكن يرى رأيي. ولا كان أيٌّ من الوزراء في حكومتي. فكنت في موقفي من المسألة وحيداً. وكان أبرز المتضامنين مع وزير الداخلية في ورطته الوزير وليد جنبلاط، الذي أولم له في قصره في المختارة بعد ثلاثة أيام من وقوع الحادثة.

هكذا انفجرت أزمة وزارية، زلزلت الوضع الحكومي في ظرف دقيق، وكادت تطيح بالحكومة. وسرعان ما نشطت المساعي لتطويق ذيول الحادثة. فزارني بعض الوزراء والسياسيين متطوعين بالوساطة لطي صفحتها. ولكنني تشبثت بموقفي من المطالبة باستقالة الوزير. وفي جملة ما طرح مخرجاً من المأزق إمكانية استقالة الوزير من حقيبة الداخلية وإجراء تبديل في الحقائب ويبقى وزيراً في الحكومة. ولكن حتى هذا الاحتمال رفضه الوزير وليد جنبلاط، منذراً أن ذلك يهدد الوضع الحكومي برمته. وجاءني يوماً أحد الوزراء ليعرض وساطته، فخاطبني بالقول: «لقد حشرت نفسك يا دولة الرئيس في مأزق. دعنا نساعدك على الخروج منه». وقد استهجنت هذا القول من الوزير أيّما استهجان، فرددتُ عليه بالقول: «إذا كانت هذه هي نظرتك فأنا أشكرك على مبادرتك وأعفيك منها. ألا ترى يا صاحبي أنني لم أحشر نفسي في مأزق، وإنما الوزير الذي ارتكب الخطأ هو الذي زجّني

وزجّك وزجّ الحكومة بأسرها في مـأزق، وأنا في مـوقفي إنما أحـاول أن أنتشلها من هذا المأزق».

لم تكن كل المطالعات التي أدليت بها في الدفاع عن مـوقفي أمام الذين التقيتهم لتجدي نفعاً. قلت لهؤلاء: إن الحادثة في أبعادها لايجوز النظر إليها على أنها حادثة مثل كل الحوادث العابرة، ولا بد أن تكون المعالجة لنتائج الحادثة وذيولها على مستوى تلك الأبعاد. وإنني لا يمكن، من موقعي رئيساً للحكومة وبصفتي مسؤولاً عن أدائها، أن أقبل بلفلفة المسألة. فهي ذات أبعاد سياسية، ومعالجتها يجب أن تكون على هـذا المستوى. كيف يمكن للسلطة الشرعية أن تكسب ثقة الناس في لبنان وأصحاب القرار في الخارج إذا لم تُولِ الحكومة مثل هذا الحدث ما يستحق من الأهمية. من حق كل من يعيش تطورات الوضع في الداخل أو من يراقبها في الخارج أن يقول: إن الذي أنزل حاكم مصرف لبنان ست طبقات عنوةً يستطيع أن ينزل طبقتين تحت الأرض فيصل إلى مخزون الـذهب. إن القـوات اللبنـانيـة اقتحمت قبل أيام فرع مصرف لبنان في جونيـة وسلبت كمية من الأمـوال العائدة للدولة بقوة السلاح بدعوى تأمين رواتب عناصر الجيش في الشرقية. كيف يمكنني أن أسكت عن الحادثة التي تعرض لها مصرف لبنان في بيروت وأدين الحادثة التي تعرض لها المصرف في جونية؟ وإذا كان المسؤول عن الحادثة في بيروت، في شكل مباشر أو غير مباشر، هو وزير مسؤول عن أمن الناس ومرافق البلد، فهـذا من شأنـه أن يجعل الحـادثة أكثـر خطورة في انعكاساتها ومعانيهـا. فكيف يكون للسلطة الشـرعية أيـة صدقيـة؟ وكيف تختلف إذ ذاك السلطة الشرعية التي نمثلها عن حركة التمرد التي يقـودها العماد عون أو عن أية ميليشيا في التصرف والسلوك والأداء؟

وكان بين الذين التقيتهم وتحدثت معهم في هذا الشأن الوزراء عمر كرامي ونبيه بري والدكتور علي الخليل والدكتور نزيه البزري، وقد زارني أيضاً لهذه الغاية النائب بطرس حرب ومعه الوزير الياس الخازن. وقد استمر السجال حول هذا الموضوع ناشطاً من خلال الوزراء وغيرهم من الوسطاء طيلة أسبوع، حتى ١٩٩٠/٣/٢١.

صباح ذلك اليوم زارني النائب بطرس حرب موفداً من رئيس الجمهورية، متمنياً إيجاد حلٍّ عملي للمسألة قبل أن تتفاقم فتفجّر أزمة حكومية مجهولة العواقب. وذلك في وقت تحتاج فيه البلاد إلى وجود حكومة مستقرة، وفي وقت قد لا يكون من السهل تأليف حكومة بديلة. واقترح أن يكون الحل بتقديم الوزير الخازن استقالته، وبذلك يكون قد استجاب لطلبي، على أن نرفض هذه الاستقالة، الرئيس الهراوي وأنا، حفاظاً على سلامة الوضع الحكومي. وبعد نقاش طويل اقترحت أن يستجيب الوزير الخازن لمطلبي بتقديم استقالته. فإذا شاء رئيس الجمهورية أن يرفضها فهذا شأنه. أما أنا فلا يمكن أن أطالب بالاستقالة ثم أرفضها. هذا مع العلم أن الاستقالة نافذة إلا بصدور مرسوم يوقعه رئيسا الجمهورية والحكومة معاً. فتكون استقالته مجمدة لدى رئيس الجمهورية في حال قرر هذا الأخير الإحجام عن قبولها.

وهكذا كان. توجه الشيخ بطرس حرب لتوه لمقابلة رئيس الجمهورية، وعرض عليه الاقتراح فاستحسنه. وعندما أبلغني ذلك هاتفيًا، توجهت للقاء الرئيس، وكان عنده الوزير الدكتور نزيه البزري إلى جانب النائب حرب. وبعد دقائق استدعي الوزير الياس الخازن فأبلغ ما تم في شأن المسألة العالقة، فأعرب عن موافقته.

استمر الاجتماع سحابة ساعة من الزمن تشعب الحديث خلالها إلى أمور أخرى. وقد لاحظت في خلال ذلك أن الشيخ الياس الخازن كان كل الوقت مطرقاً ولم ينبس ببنت شفة. فبادرت إلى مخاطبته قائلاً: «عد يا شيخ الياس إلى طبيعتك، ودع أساريرك تنفرج». وكي أساعده على ذلك توجهت إلى سائر الحاضرين قائلاً: من المعروف أن الشيخ الياس كان في مستهل حياته العملية خبيراً في حوادث السير. استدعي يوماً للتحقيق في حادث سير، فقام بالتحقيق وخلص إلى الحكم بأن المسؤولية تقع على أحد الطرفين بنسبة ٧٠ بالمئة وعلى الطرف الآخر بنسبة ٧٠ بالمئة. فقيل له إن ذلك يشكل ١٤٠ بالمئة. فأجاب على الفور بنبرة الجازم: أنا أقول ذلك وهذا ما يجب أن يكون. وهنا التفت إلى الشيخ الياس وقلت: يا شيخ

الياس، لقد حققنا نحن في حادثة مصرف لبنان فوجدنا أن المسؤولية تقع بنسبة ٧٠ بالمئة عليك وبنسبة ٧٠ بالمئة على حاكم المصرف. فضحك وانفرجت أساريره.

لقد تركت الحادثة في نفسي ندبة عميقة. كنت أعتقد أنني في مطالبتي باستقالة الوزير المسؤول عن الحادثة إنما أتخذ الموقف الطبيعي والضروري. فإذا بي عاجز عن تنفيذ ما أطالب به. وإذا بي أشعر بالوحشة، وحيداً في الموقف الذي اتخذته. ثم ينقلب الوضع، فإذا بي أنا المسؤول عن المأزق الذي وقعت الحكومة فيه بنتيجة تلك الحادثة.

وكانت خيبتي من الوسط الإعلامي لا تقلّ عن خيبتي من الوسط السياسي على هذا الصعيد. فجأة، ولدى شيوع مطالبتي باستقالة الوزير المسؤول، تبدلت لهجة عدد من الصحف وسائر وسائل الإعلام. فبعد التنديد الشديد بالحادثة والدعوات الصارخة إلى عدم «لفلفة» المسألة وعدم إنهائها «بتبويس اللحى»، تحول كثير من وسائل الإعلام إلى التعاطي مع الحادثة بشيء من الفتور، ثم أخذت هذه الوسائل تُبرز خطورة المضي في تصعيد الأزمة إلى حدّ تهديد الوضع الحكومي. وقد اكتشفتُ بعدها أن الوقت ليس وقت تفجير أزمات حكومية، وأن الظرف يقضي بتقديم الأهم على المهم، وأن الحادثة يجب ألا تحجب أولويات المرحلة وطنيًّا.

كأنما من وظائف الحكومات في بلادنا تقبّل الانتقادات، وليس العمل بموجبها.

١٧ إشكالات في تطبيق الطائف

ظهرت بعض الإشكالات في سياق تطبيق اتفاق الطائف. وكان أكثرها نابعاً من تباين في تفسير النصوص أو مفاعيلها، خصوصاً بين الرئاسات الثلاث، أي رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء. ومن الأهمية بمكان شرح ملابسات أهم تلك الإشكالات تأميناً لضبط الممارسة في الحكم مستقبلاً وضماناً لأقصى ما يمكن من التفاهم والتعاون والانسجام بين الرئاسات الثلاث والسلطات. ومن الطبيعي أن أتناول هذه المسألة من وجهة نظري.

في التعبير عن موقف الحكم والحكومة

ظهر تباين في التعبير عن موقف الحكم والحكومة حيال مسائل معينة، وبدا وكأنما الرئيس الياس الهراوي كان حريصاً على تسجيل المواقف مستخدماً صفة المتكلم ربما ليثبت في الممارسة أن اتفاق الطائف لم ينل من سلطات رئيس الجمهورية أو صلاحياته الأساسية قيد أنملة. برغم أن نصوص الاتفاق نقلت أكثر تلك السلطات من رئاسة الجمهورية، التي لا تتحمل أية مسؤوليات سياسية أو تبعات حسب الدستور، إلى مجلس الوزراء الذي يتحمل كل المسؤوليات والتبعات السياسية عن ممارسات الحكم. وأنا كنت بالطبع حريصاً على ممارسة صلاحياتي بصفتي رئيساً لمجلس الوزراء كاملة، غير منقوصة، حسبما جاء في اتفاق الطائف.

تكرر كلام الرئيس في أحاديثه الصحافية وخطبه عن مواقف اتخذها هو أو يعتزم اتخاذها حيال قضايا معينة. فتحدث غير مرة بصفته، مثلاً، قائداً أعلى للجيش، متجاهلاً أن صفة القيادة العليا للقوات المسلحة لا تعطيه أية سلطة فقد جاء في الدستور بعد تعديله (المادة ٤٩) بناءً على اتفاق الطائف أن رئيس الجمهورية «هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء». وهكذا فإن القيادة العليا لا تقترن بسلطة، أما السلطة فهي منوطة بمجلس الوزراء.

ولعل أبرز مواضيع التباين في الموقف كان خلال المرحلة الأولى من العهد في التعبير عن سياسة الدولة إزاء الحالة الانقسامية المتمثلة بحركة العماد عون. فقد كثر حديث الرئيس في تلك المرحلة عن عزمه على اقتلاع تلك الحالة ولو بالقوة. وكنت أكتفي في المقابل بالإعراب عن السياسة التي كنت أؤمن بها مؤكداً التزامنا العمل على إنهاء تلك الحالة بالوسائل السلمية.

وقد بلغ الحرج، الذي كان يسببه لنا الرئيس باستباق قرارات الحكم بمواقف إعلامية، أقصاه إذ عقد في ١٩٩٠/١١/٢٦ مؤتمراً صحافيًّا وتحدث فيه من موقع صاحب القرار في شتى القضايا. فأثار ذلك لغطاً سياسيًّا وصحافيًّا كبيراً لم يكن من الممكن تجاوزه أو احتمال نتائجه المستقبلية المحتملة فيما لو ترجم السكوت على ذلك النهج قبولاً به. فواجهت الرئيس بالعتاب في جلسة خاصة، ثم أثير الأمر مجدداً في أول جلسة عقدها مجلس الوزراء بعد ذلك. وقد حسمت الجدل حول موقفنا من الموضوع في تصريح أدليت به في ١٩٩٠/١١/٢٩، قلت فيه: «أرجو أن يُرفع هذا الموضوع من التداول الإعلامي. ولكن منعاً لأي التباس أستطيع القول إن المناقشة التي أجراها مجلس الوزراء كانت ودّية وإيجابية وبناءة، ولو أن وجهات نظر متباينة برزت حول جوانب معينة من هذا الموضوع. مع ذلك لقد كان الرأي مجمعاً على حق رئيس الجمهورية في مخاطبة اللبنانيين بكلام توجيهي وطني، وأن التعبير عن سياسة الحكومة وشؤون الدولة في شتى المجالات هو، حسب الدستور، من حق رئيس مجلس الوزراء، وأن التحدث عن شؤون كل وزارة يعود للوزير المختص. وفي مطلق الأحوال

فإن مجلس الوزراء يبقى هو مصدر القرار في تحديد سياسة الحكم والدولة».

هكذا سجلنا رفضنا لهذا النوع من الممارسة حتى لا تتحول إلى سابقة فعُرف.

في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتعيين هشام الشعار مديراً عامًّا لرئاسة مجلس الوزراء وبصفته هذه أميناً عامًّا لمجلس الوزراء، وصدر هذا القرار بموجب المرسوم رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢ . وما أن اطّلع عليه رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني حتى اعترض عليه واعتبره مخالفاً لاتفاق الطائف الذي جعل مجلس الوزراء مؤسسة قائمة بذاتها، الأمر الذي يستدعي، في نظره، تعيين أمين عام للمجلس غير المدير العام لرئاسة مجلس الوزراء. وتناول هذا الموضوع في إحدى جلسات اللجان المشتركة في مجلس النواب ونقلت بعض وسائل الإعلام رأيه هذا. ثم كتب لرئيس الجمهورية رسالة تفصيلية في هذا الشأن (ولم يكتب لي، كما كان من المفترض أن يفعل بموجب نظام الطائف). واستدعى هشام الشعار وأبلغه موقفه لينقله لي.

خالفت الرئيس الحسيني الرأي في هذا الموضوع، وكان ذلك سبباً لتأزّم العلاقة بيننا. وقد أقمت مشاورات واسعة ومعمّقة مع أهل الاختصاص والقانون والإدارة، وأوجزت موقفي من هذا الموضوع بنتيجة ذلك في مذكرة خطية، ردًّا على رسالة رئيس مجلس النواب، وأودعتها رئيس الجمهورية، كما أودعتها فيما بعد الرئيس عمر كرامي عندما خلفني في رئاسة مجلس الوزراء.

أما نص هذه المذكرة فكان كما يأتي، وهو غني عن مزيد من الشرح أو التعليق:

في المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
والأمانة العامة لمجلس الوزراء

المرجع: كتاب دولة رئيس مجلس النواب
إلى فخامة رئيس الجمهورية رقم ٧٣٠/ص
تاريخ ١٩/١١/١٩٩٠.

«ينطلق دولة رئيس مجلس النواب في كل ما يذهب إليه من القول بأن الدستور الجديد، إذ أناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء (المادة ١٧) جعل منه «مؤسسة دستورية قائمة بذاتها ولها مقر خاص. مما يوجب تطبيقاً للدستور إنشاء جهاز خاص بهذه المؤسسة استكمالاً لهذه الصفة» (الفقرة «أولاً» من الكتاب أعلاه).

إن النص يجعل من مجلس الوزراء مؤسسة، بمعنى أنه يجعله هيئة للقرار الجماعي على مستوى السلطة الإجرائية. أما المقر فهو مخصص، حسب نص الدستور، لاجتماعات المجلس الدورية ليس إلا. ولكن هذا النص لا يبرر في أي حال الفصل بين المؤسسة ورئيسها.

وجواباً على ما جاء في الكتاب يمكن الادلاء بما يأتي:

أولاً: ـ لا يمكن الفصل مبدئيًا أو عمليًا بين مجلس الوزراء ورئيسه.

ـ لا وجود عمليًا لرئيس مجلس الوزراء بمعزل عن مجلس الوزراء.

ـ إن مراجعة صلاحيات رئيس مجلس الوزراء المعدّدة في الدستور (المادة ٦٤) تظهر أنها جميعاً تقريباً مرتبطة بمجلس الوزراء. لذلك لا مبرر ولا مسوّغ للفصل بين المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ثانياً: ـ الدستور لا يفصل بين رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحكومة، وإنما يجمع بين الرئاستين حكماً في شخص واحد، وذلك حيث يقول (المادة ٦٤): «رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة»...

ـ صحيح أن السلطة الإجرائية يمكن أن تُفهم نظريًا على أن لها ذراعاً

تقريرية هي مجلس الوزراء، وذراعاً تنفيذية هي الحكومة بفروعها (حقائب وزارية ومؤسسات عامة) ولكن الفصل بين القرار وتنفيذه غير ممكن عمليًّا، لذا الجمع بينهما حسب الدستور في رأس واحد. وهـذا يفترض هيكليـة واحدة ذات رأس واحد، هو المدير العام ـ الأمين العام.

ـ هذا الجمع هو شأن كل الأنظمة البرلمانية، فليس في أيٍّ منها تمييز أو فصل بين منصب رئيس مجلس الوزراء ومنصب رئيس الحكومة.

ثالثاً: ـ لمجلس الوزراء في ذلك أسوة بمجلس النواب خاصة وسائر المجالس بوجه عام. مثلما أناط الدستور السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء وجعل له رئيساً، فإنه أناط السلطة التشـريعية بمجلس النـواب وجعل لـه رئيساً، فإذا لم يكن ثمة حاجة لمدير عام لرئاسة مجلس النواب منفصل عن الأمين العام لمجلس النواب، فما الداعي لأن يكون هناك مدير عام لرئاسة مجلس الوزراء منفصل عن الأمين العام لمجلس الوزراء؟

رابعاً: ـ انطلاقاً من كون رئاسة مجلس الـوزراء ورئاسـة الحكومـة مجتمعين في شخص واحد، فإن الهيكلية المطلوبـة لتمكين هذا الـرأس الواحد من تنفيذ المهام الموكولة إليه لا تقـررها نصـوص الدستـور، ولا المبادىء الدستورية، وإنما المبادىء الإدارية العملية العامة. وأحسن هيكلية هي تلك التي تضمن أحسن تنفيذ لتلك المهام، حسبمـا يرى المـولجون بالتنفيذ.

ـ إن الهيكلية الفضلى إداريًّا هي التي يكون لها رأس واحد يجمع بين المديرية العامّة لرئاسة مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء، على أن تتفرع هذه الهيكليـة إلى وظائف حسب الاختصـاصات. من هنـا فإن هيكلية رئاسة الوزراء حاليًّا يرأسها المدير العام الذي يضطلع أيضاً بصفـة الأمين العام، ويلتحق به أربع مديريات عامة: مديرية عامة لشؤون مجلس الوزراء، ومديرية عامة للشؤون الفنية، ومديرية عـامة للشؤون القـانونيـة، ومديرية عامة للمراسم والعلاقات العامة. وإذا دعت الحاجة يوماً إلى تطوير

هذه الهيكلية فيجب أن يكون ذلك من وحي المصلحة والتجربة والضرورات الإدارية العملية ولا شيء آخر.

خامساً: ـ صحيح أن القانون أشار إلى «صفة» الأمين العام لمجلس الوزراء وألحقها بالمدير العام لرئاسة مجلس الوزراء ولكن هـذا يجب ألّا يُؤخذ حجة للفصل بين الاثنين، وإنما هو إثبات لكون الوظيفة واحدة ولو أنها ذات وجهين. ثم إن الصفة ليست مجردة، وإنما هي صفة وظيفية قرنها القانون بمهام محددة هي حضور جلسات مجلس الوزراء، والتحضير لتلك الجلسات، وإجراء الدراسات اللازمة ومتابعة قرارات المجلس وتبليغها. . .

من هنا فإن الصفة تعتبر ملازمة للوظيفة.

سادساً: ـ إذا كان المقصود إحداث أمانة عامة لمجلس الوزراء تابعة لمجلس الوزراء بوصفه مؤسسة دستورية وتخضع بهذه الصفة مباشرة لهيئة مجلس الوزراء، ولا ترتبط برئيس مجلس الوزراء، فإن ذلك لا يستقيم مع مبادىء الإدارة لأن تفتيت الارتباط من شأنه بعثرة المسؤولية، وهو لا يستقيم مع المنطق التنظيمي السليم لأن وحدة الإدارة من المسلّمات لضمان حسن الأداء، وهو لا يستقيم مع أحكام الدستور لأن المادة ٦٤ منه أناطت برئيس مجلس الوزراء مسؤوليات وصلاحيات لن يستطيع ممارستها إذا كانت الأمانة العامة مرتبطة بالمجلس جماعيًا وليس به».

انتهى نص المذكرة.

ولقد توقف الأمر عند هذا الحد، فلم أسمع بإثارته مجدداً أو بتفاقمه بعد مغادرتي الحكم.

في مقر مجلس الوزراء

تنص المادة ٦٥ (الفقرة ٥) من الدستور بعد تعديله، بناءً على مضمون وثيقة الوفاق الوطني على الآتي: «يجتمع مجلس الوزراء دوريًا في مقرّ خاص ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر. . .».

فبموجب اتفاق الطائف أضحى مجلس الوزراء ينعقد برئاسة رئيسه،

إلا في حال حضور رئيس الجمهورية. عند ذاك يتولى رئاسة الجلسة رئيس الجمهورية. وهذا بخلاف ما كانت عليه الحال قبل اتفاق الطائف، إذ لم يكن مجلس الوزراء لينعقد إلا بحضور رئيس الجمهورية ورئاسته، وذلك باعتبار أن الدستور كان ينيط به السلطة الإجرائية التي كان عليه أن يمارسها بالتعاون مع الوزراء.

كان المسوّغ لإنشاء مقر خاص لاجتماعات مجلس الوزراء فصل مجلس الوزراء عن رئاسة الجمهورية. فإذا شاء رئيس الجمهورية ترؤس جلسات مجلس الوزراء فما عليه إلا حضورها.

أعرب رئيس الجمهورية يوماً عن رغبته في تشييد قصر جمهوري جديد على العقار المخصص لسباق الخيل في مدينة بيروت، واقترح أن يكون مقر مجلس الوزراء على العقار ذاته. فاعترضت بحجة أن الفصل بين رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء يجب ألا يكون شكليًّا. فالمسافة بين المقرّين يجب أن تكون ملحوظة وإلا كان اختيارنا موقع المقرّين التفافاً على قرار الفصل بينهما.

وذات يوم توجهت وبرفقتي أمين عام مجلس الوزراء هشام الشعار وصديقي المهندس محمد قباني للكشف على الموقع المختار للقصر الجمهوري داخل ميدان سباق الخيل، وانتقلنا من ذلك المكان جنوباً حتى حدود مدينة بيروت إداريًّا، حيث وقع اختيارنا على قطعة أرض ضمن حرج بيروت، تعود للبلدية، حيث يمكن إقامة مقر دائم لمجلس الوزراء. أما المسافة التي تفصل هذا المكان عن المكان المختار للقصر الجمهوري فاعتبرناها وافية بالغرض.

ولما كنا نتوقع أن تستغرق عملية تخطيط المقرّين وبنائهما وقتاً غير يسير، فقد فكرت في تعيين مقر مؤقت لمجلس الوزراء يتيح لنا وضع البند المتعلق بهذا الموضوع في اتفاق الطائف موضع التطبيق سريعاً. فوقع اختياري على قاعة مناسبة من ضمن مجمّع الأونيسكو، مهملة حاليًّا وهي قيد الاستخدام مستودعاً لأكوام من سقط المتاع العائد للدولة. ولم يكن ترميمها

وإعدادها لمجلس الوزراء يتطلب الكثير من الوقت أو الإنفاق. وهي على مسافة غير بعيدة عن القصر الجمهوري المؤقت.

أشعرت رئيس الجمهورية بكل ذلك ثم عرضت الأمر أمام مجلس الوزراء، فلم ألقَ اعتراضاً من أحد. الوزير نبيه بري وحده سألني فقط ما إذا كان المقر المؤقت لمجلس الوزراء سوف يخصص للاجتماعات فقط أم أنه سوف يستخدم لأغراض أخرى أيضاً. فأجبته بأن هذا المقر سوف يكون فقط لاجتماعات مجلس الوزراء. وانتهى الأمر عند هذا الحد.

وعندما حاولت مع جماعة السيد رفيق الحريري أن أضع مشروع إعداد المقر المؤقت موضع التنفيذ، فاتحني الرئيس الهراوي بالأمر بلهجة غير الموافق عليه أو غير المرتاح له. وعندما لمس إصراري على الموضوع قال: «وهل ترى في الأمر إلحاحاً». فكان ردي: «بالطبع، ما دمنا مسؤولين عن تطبيق اتفاق الطائف بحذافيره. وهذا من البنود التي يسهل تطبيقها إذا عقدنا العزم على ذلك».

لم أشعر أنه كان راضياً عن استعجال الأمر. وقبل أن يتاح لنا وضع الفكرة على المحك العملي، فرضت الظروف رحيل حكومتي وقيام حكومة جديدة برئاسة عمر كرامي. فبقي الأمر معلقاً.

١٨ إشكال حكوميّ بين بيروت ونيويورك

خلال الأسبوع الأخير من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، كنت في نيويورك حيث قمت بنشاط دبلوماسي واسع:

ألقيت كلمة لبنان أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة.

ومثّلت لبنان في مؤتمر قمة دعت إليه منظمة اليونيسف (منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة)، فحضره ٧١ رئيساً من شتى أرجاء العالم، بمن فيهم الرئيس الأميركي جورج بوش، ورئيسة وزراء بريطانيا مارغريت ثاتشر، ورئيس وزراء كندا مولروني، ورئيس وزراء اليابان كايغو، ورئيس جمهورية تركيا أوزال، وأمين عام الأمم المتحدة خافييه بيريز ديكويار. وكانت فرصة لي لألتقي جميع هؤلاء على هامش المؤتمر.

وكان لي لقاء مع رئيس الولايات المتحدة جورج بوش في مقصورة الرئاسة داخل فندق وولدورف أستوريا. وقد حضر الاجتماع إلى جانبه وزير خارجيته جيمس بايكر وسكرتيره للأمن القومي سكوكروفت. وكان إلى جانبي أمين عام الخارجية سهيل شماس وممثل لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة خليل مكاوي وسفيرا لبنان في لندن محمود حمود وأوتاوا عاصم جابر. وكنت مهّدتُ لهذا الاجتماع بلقاء مع مدير مكتب الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية جون كيلي في الشقة التي أقيم فيها في فندق بلازا،

فأودعته مذكرة إلى الرئيس الأميركي توجز الموقف اللبناني من مختلف القضايا العالقة، تحسّباً لاحتمال عدم تمكننا من التطرق إلى كل ما يهم لبنان من هذه القضايا بصورة وافية ضمن الوقت المحدد للمقابلة والذي دام نحو نصف ساعة.

وقد ركزت في تلك المذكرة، كما خلال اجتماعي مع الرئيس الأميركي، على الموقف من أزمة الخليج ومن الحالة الانقسامية التي يقودها العماد عون، وضرورة مساعدة لبنان على تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ القاضي بجلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي فوراً وبلا شروط عن أرض لبنان، وحاجات لبنان الإعمارية ولا سيما طلب لبنان إدراجه على لائحة الدول المتضررة اقتصاديًا من أزمة الخليج. وكان الرئيس الأميركي في غاية التفهم والتجاوب واللطف طيلة الجلسة حول جميع المسائل التي طرحتها. ووعدنا بالسعي لإدراج لبنان على لائحة المؤهلين للمساعدة بسبب الحدث الخليجي. وبالفعل لم يمضِ وقت طويل حتى تبلّغنا أن لبنان وُضع على هذه اللائحة لدى البنك الدولي للتعمير والإنماء ولدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولدى السوق الأوروبية المشتركة. ولقد عمدت فور عودتي من نيويورك إلى الاتصال هاتفيًا بالسيد جاك دولور، رئيس اللجنة الاقتصادية في المجموعة الأوروبية لهذه الغاية. وكان متجاوباً.

وعقدت أيضاً لقاءات في نيويورك مع الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر وأمين عام الأمم المتحدة ديكويار وكاردينال نيويورك أوكونور وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح ووزير خارجية الصين وسواهم. وكذلك عقدت اجتماعاً مع وزراء خارجية دول اللجنة العربية الثلاثية في مكتب البعثة اللبنانية إلى الأمم المتحدة.

وكان المرافقون الأمنيون لي، طيلة إقامتي في نيويورك، يتلقون سيلاً من المكالمات الهاتفية من مجهولين، يوجهون إليّ باللغة العربية أقذع الشتائم مع شتى التهديدات. وكان هؤلاء في معظمهم من مؤيدي عون في الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة الأميركية.

كان يلازمنا فريق من أفراد الأمن في كل الأوقات، يتزعمه ضابط زنجي استحوذ على إعجابنا لفرط انضباطه وتفانيه في عمله والعناية الفائقة التي كان يخصنا بها، ولما كان يتحلى به من أخلاق عالية. أما مساعدته المباشرة فكانت امرأة شقراء لا تقلّ عنه اهتماماً بنا وكفاءة في أداء مهمتها ورفعة في الأخلاق. هذا الفريق كان يرافقنا أنّى توجهنا، وإنما بطريقة غير لافتة للناس من حولنا. وعندما آوي إلى شقتي في الفندق كان الفريق يتبعثر في رواق الطبقة التي نقيم فيها حتى لا يلفت الأنظار. وكنا كلما خرجنا من مكان أحاط بنا قائد الفريق ومساعدته ومعهما بعض أفراد الفريق، وكان بعضهم يتقدمنا وبعضهم الآخر يمشي خلفنا. وعند دخولنا المصعد داخل المبنى أو عند خروجنا إلى الشارع لنستقلّ السيارة كانوا يستوقفوننا لحظة ليتقدمنا بعضهم ويتلفت يمنة ويسرة متفحصاً المحيط. وعندما كانت السيارة تصل بنا إلى مكان نقصده، كان محظراً علينا الترجّل من السيارة فوراً، إذ كان يحرص الفريق على الانتشار على الجانبين وتفحّص المحيط أولاً.

وتبين لنا فيما بعد أن الضابط الزنجي كان من أطلنطا، وهو من رجال الأمن الفدراليين، جيء به إلى نيويورك مع كثيرين غيره لتعزيز الإمكانات الأمنية في مدينة نيويورك إبان انعقاد تلك الدورة للأمم المتحدة. وكان سرور الضابط بادياً عند لقائي الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر ثم عندما علم أن كارتر دعاني لإلقاء محاضرة في مركز كارتر في بلدة أطلنطا.

وإذ تفاقمت ظاهرة المكالمات التي نتلقاها شتماً وتهديداً، لاحظنا أنه جرى تعزيز للوحدة الأمنية المرافقة بعناصر إضافية. وقد تبلغنا قبيل توجّهي إلى قاعة الاجتماعات الكبرى لإلقاء خطابي أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة، أن سلطات الأمن تملك معلومات بأن محاولات ستجري من قبل فريق من اللبنانيين المقيمين في المدينة للتجمع على مداخل مبنى الأمم المتحدة للتظاهر والهتاف ضدي. ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل.

وكنت على اتصال شبه يومي مع الرئيس الياس الهراوي لأطلعه على نتائج النشاط الذي أقوم به وأطلع منه على تطورات الوضع في لبنان.

وذات يوم بلغتني عبر وسائل الإعلام أنباء المجزرة المروعة التي وقعت في منطقة نهر الموت، داخل منطقة بيروت الشرقية، في سياق الصدام الدموي الذي كان محتدماً بين قوى الجيش التابعة للعماد ميشال عون وميليشيا القوات اللبنانية التي يقودها سمير جعجع.

واتصل بي الرئيس الهراوي ليطلعني على تفاصيل الحادث، وأنهى حديثه بالقول إنه مضطر لدعوة مجلس الوزراء لعقد جلسة استثنائية من أجل إحالة القضية على المجلس العدلي نظراً لخطورتها والأجواء المحمومة التي نجمت عنها. فأجبته بما معناه: «هذا طبيعي، فهل تقترح عليّ أن أعود فوراً إلى بيروت من أجل ذلك؟». فأجاب «كلا. إنك تؤدي عملاً كبيراً في نيويورك ليس من المصلحة في شيء أن نقطعه. فأرجو أن تستمر في عملك».

نتج عن هذه المحادثة سوء تفاهم كان من شأنه إثارة إشكال كاد يؤدي إلى أزمة داخل الحكم. ففيما فسّرت أنا كلامه بأن الأمر يمكن أن ينتظر عودتي بعد يومين أو ثلاثة، فقد قصد هو منه القول بأن في إمكاني متابعة نشاطي وأنه هو سيتولى الدعوة إلى جلسة استثنائية من دوني. وقد فعل. وعندما تناهى الأمر إليّ شعرت بالامتعاض. فاتصلت بالرئيس من نيويورك معاتباً. فكان جوابه: «ولكني تفاهمت على الأمر معك».

ولدى عودتي إلى بيروت راجعت في الصحف الصادرة بتاريخ ٤/١٠/١٩٩٠ نص البيان الذي تلاه إثر الجلسة وزير الإعلام إدمون رزق، فإذا باستهلالتها مصوغة بالنص المعتاد، فلا إشارة لكون الجلسة استثنائية ولا إشارة إلى الاتفاق معي على عقدها، ولا حتى إشارة إلى غيابي أو إلى سببه. كأن وجودي وعدمه سيان.

وجدت أيضاً أن رئيس الجمهورية كان قد قام بنشاط واسع وفعّال لتطويق ردة فعلي ونجح في إقناع جميع الوزراء وحتى بعض المسؤولين والمستشارين من حولي بأن غياب رئيس مجلس الوزراء يجب ألاّ يعطل مجلس الوزراء، وأن نائب رئيس الوزراء هو الذي يحلّ محلّ رئيس الوزراء

في غيابه. وتبين لي أيضاً أن رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني كان أيضاً مقتنعاً بوجهة النظر هذه، متذرعاً بأن اتفاق الطائف جعل من مجلس الوزراء مؤسسة لا يرتبط كيانها بأي شخص. ولقد ناقشته الموضوع وأبعاده في زيارة قمت بها له في منزله فلم أستطع تغيير رأيه.

رفضت وجهة النظر هذه رفضاً قاطعاً، وخضت مع الجميع مناقشات مضنية وأحياناً حامية. وقد شملت هذه المناقشات المحيطين بي من مسؤولين وكذلك عدداً من الوزراء. وقد ظفرت بالنتيجة بتجاوب أكثرهم مع وجهة نظري.

رددتُ على مقولة أن نائب رئيس الوزراء يحل محل رئيس مجلس الوزراء عند غيابه بالقول: أولاً إن نائب الرئيس يحل محل رئيس الوزراء في رئاسة الحكومة، أي في تصريف شؤون الحكم اليومية، عند غيابه، وليس في صنع القرار على مستوى المشاركة في الحكم. إنه يستطيع أن يشغل مكتب رئيس الحكومة ويتلقى المراجعات ويشرف على سير الإدارة وتنفيذ القوانين والقرارات النافذة نيابة عنه. ولكنه لا يحل محله في رئاسة مجلس الوزراء عند انعقاده باعتبار أن هذا المجلس هو المرجع الذي يصنع قرار الحكم ويعبّر عن المشاركة في الحكم في ظل الممارسة الطائفية التي ما زال لبنان يأخذ بها ولو معدلة. فاتفاق الطائف، للأسف الشديد، لم يلغ الطائفية وإنما جاء بمعادلة جديدة لممارستها. ثانياً، لو أن أحداً يحل محل رئيس مجلس الوزراء في حال غيابه لما نصّت وثيقة الوفاق الوطني، ومن ثَم الدستور بعد تعديله، على اعتبار الحكومة مستقيلة في حال استقالة رئيسها أو في حال وفاته برغم وجود نائب للرئيس. ففي هذا دليل على أن نائب الرئيس لا يغني عن رئيس مجلس الوزراء في صنع قرار الحكم عند غياب هذا الأخير.

وعندما قيل لي إن أي وزير يحل محله وكالةً وزير آخر عند غيابه، أجبت بأن هذا يدعم وجهة نظري. فالوزير إذا غاب، فإن أحد زملائه الوزراء يحل محله في إدارة شؤون الحقيبة وتصريف أعمالها، ولكنه لا يحل

محله في المشاركة في القرار داخل مجلس الوزراء، بدليل أن الوكيل لا يصوّت في تلك الحال مرتين: مرة بالأصالة عن نفسه ومرة ثانية نيابة عن زميله الغائب.

وقيل لي إن الحكم يتطلب الاستمرارية وهو لا يحتمل الانقطاع في حال غياب رئيس مجلس الوزراء. فماذا لو حصل طارىء ورئيس الوزراء خارج البلاد؟ فكان ردي: أولاً، إن العجب أن هذه الغيرة على الاستمرارية لم تكن موجودة عبر نحو نصف قرن من الزمن كان مجلس الوزراء خلاله لا ينعقد، ولا يستطيع اتخاذ قرار، بغير وجود رئيس الجمهورية. فلم يخطر ببال أحد طوال تلك الحقبة أن يطرح السؤال عما يحلّ بالحكم الذي يتطلب الاستمرارية فيما لو اضطر رئيس الجمهورية إلى الغياب لفترة من الزمن. ثانياً، إن الدستور، بعد تعديله بموجب اتفاق الطائف، لحظ المخرج لمثل تلك الحالات. فهذا نص المادة ٥٣ (الفقرة ١٢) من الدستور تقول: «يدعو (رئيس الجمهورية) مجلس الوزراء استثنائيًا كلما رأى ذلك ضروريًا بالاتفاق مع رئيس الحكومة». فليس ما يمنع الاتصال برئيس الوزراء، أينما كان، لأخذ موافقته على جلسة استثنائية تعقد لمعالجة وضع استثنائي طارىء.

وأردفت قائلاً: إن الوجه الآخر للمسألة يجب أن يكون مثيراً للقلق. فهل يجوز عقد جلسة لمجلس الوزراء كلما خرج رئيسه من العاصمة أو من البلاد ولو في مهمة رسمية، وكأن وجوده وعدم وجوده سيان؟

أما الغلو في تصوّر حالات لا يكون فيها ممكناً على الإطلاق الاتصال برئيس الوزراء أو في حال وقوعه في الغيبوبة، عند حلول طارىء، فهذا ما لا ينطبق على الحال التي كنا فيها عند وقوع مجزرة نهر الموت. فلماذا لا يطبق النص الدستوري في هذه الحالة، باحترام شرط الاتفاق مع رئيس الوزراء على عقد الجلسة. لماذا لم تكن هناك إشارة في بيان مجلس الوزراء إلى أن جلسته تلك كانت استثنائية وأنها عقدت بالاتفاق معي؟

نشطت مساعي التوفيق بين رئيس الجمهورية وبيني، وشارك فيها بعض الوزراء الذين تبنّوا وجهة نظري، وأمين عام مجلس الوزراء هشام

الشعار، ومستشار رئيس الجمهورية عمر مسيكة. فتمَّ الاتفـاق على التزام النص الدستوري في حرفيته في صياغة المرسوم الذي سيصدر بإحالة جريمة نهر الموت على المجلس العدلي. فإذا كان الكلام المتبـادل بين الرئيس الهراوي وبيني عندما كنت في نيويورك يحتمل عمليًّا التفسيرين، فلنفسره كما فهمه رئيس الجمهورية، أي بأنه ينمّ عن موافقتي على عقد الجلسـة الاستثنائية وفق النص الدستوري.

وهكذا جاء في حيثيات المرسوم رقم ٦٠٦، تاريخ ١٩٩٠/١٠/٩: «بناء على الدستور، لا سيما المادة ٥٣ الفقرة ١٢ منـه... وبعد مـوافقة مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٣... يرسم ما يأتي...». هكذا عدنا إلى حرفية النص الدستوري وحلنـا دون إنشاء سابقة تخرج عنه. وكان صديقي المحامي محمود حطب عوناً لي في التوصل إلى هذا المخرج.

وحتى لا يُترك مجال للظن أن «الاتفاق مع رئيس الحكومة» في هذه الحالة تم مع نائبه، أعطيتُ جريدة الديار تصريحاً لمصدر في رئاسة مجلس الوزراء، نشرته في صفحتها الأولى بتـاريخ ١٩٩٠/١٠/٧ ينفي فيـه «أن يكون هناك أي إشكال حول جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية التي عقدت يوم الأربعاء الماضي. إن تلك الجلسة الاستثنائية تمّت بالاتفاق والتفاهم التامّين بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء».

١٩ الشَّوط الأخير في رحلة السَّلام

كان أول إنجاز مهمّ حققته الحكومة الأولى في العهد الجديد على صعيد مسيرة الوفاق والسلام التـي انطلقت من الطائف، إحالة مشروع قانون دستوري على مجلس النواب بالتعديلات الدستورية التي قضت بها وثيقة الوفاق الوطني في باب الإصلاح السياسي.

كان من الطبيعي أن تكون فاتحة المسيرة إنهاء ظروف الاقتتال وفتح المناطق بعضها على بعضها الآخر بإزالة مظاهر الحـرب والانقسام. وفي مقدمها خطوط المواجهة أو خطوط التماس.

كانت حالة التمرد التي يتصدرها القائد السابق للجيش تشكل عائقاً أساسيًا في وجه المسيرة برمتها. فقد كانت تجسّد تحديـاً سافـراً ومباشـراً للمسيرة، إذ كانت، في لغة الحرب، بمثابة المتراس الذي تتحصّن وراءه عوامل التمزّق التي تولّدت عن المحنة، وكذلك المصالح المرتبطة بظروف الأزمة. وما كان بالإمكان قطع شوط بعيد على طريق الوفاق والسلام ما دام هذا التحدي قائماً.

ففضلاً عن أن استمرار حالة التمرد كان مبعثاً لمشاكل ومشاغل يومية كثيرة، من مثل احتمال عودة التفجّر الأمني في كل لحظة وتعثّر حركة التموين بين المنـاطق وتعطّل مـرافق الخدمـات العـامـة وصعـوبـات التنقـل أمـام

المواطنين، فإن استمرار حالة التمرد كان شاهداً ساطعاً على عدم استتباب الأمر للدولة اللبنانية وتصدّع وحدة المجتمع وبالتالي اهتزاز مصداقية المسيرة برمّتها.

منذ الجلسة الأولى لحكومة الوفاق الوطني، والتي انعقدت في بلدة شتورا، في البقاع، اقترحتُ على مجلس الوزراء تشكيل لجنة وزارية لوضع مشروع قانون التعديلات الدستورية التي قضت بها وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف). فتدخل وزير العدل، النائب إدمون رزق، بالقول أن لا حاجة لتشكيل لجنة وزارية لهذا الغرض، وتطوع، بصفته وزيراً للعدل، بأن يضع المشروع هو مستعيناً بلجنة من كبار القانونيين في وزارته. فوافق مجلس الوزراء على الاقتراح.

ولكن الوزير لم يستطع أن ينجز المشروع سريعاً لوجود بعض كبار الخبراء القانونيين في المنطقة الشرقية الخاضعة لسطوة القائد السابق للجيش، الأمر الذي جعل التنقل بين المنطقتين عسيراً كما جعل بعض هؤلاء يتهيّب المشاركة في لجنة يشكلها الوزير في حين كان صاحب السطوة في المنطقة التي يقطنونها يعترض على الإصلاحات المطلوبة بموجب اتفاق الطائف ويعارض حتى وجود الحكومة انطلاقاً من طعنه بشرعية مجلس النواب ورئيس الجمهورية. فهو لم يكن يعترف بغير شرعيته المزعومة.

وبعد مدة من الزمن أنجز وزير العدل مشروعه وسلّمني نسخة منه. فوضعتُ ملاحظاتي على نصوصه، مستعيناً بصديقي القاضي في مجلس شورى الدولة الدكتور خالد قباني. وأرسلتُ تلك الملاحظات في مرحلة أولى إلى وزير العدل وإلى رئيس الجمهورية.

تريثتُ فترة من الزمن ثم وزّعت مشروع الوزير وملاحظاتي التفصيلية حوله على الوزراء كافة، ولم ألبث أن أدرجتُ موضوع الإصلاحات الدستورية على رأس جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٣/٩، ولكن مجلس الوزراء لم يكن مستعدًّا لمناقشة المشروع في تلك الجلسة، التي كان جدول أعمالها حافلاً بالمشاريع المتفرقة، وطلب

تعيين جلسة خاصة لبحث الموضوع. فحددنا موعداً لهذه الجلسة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨.

وقبل حلول موعد الجلسة المخصصة لبحث الإصلاحات الدستورية، استعنت بالقاضي الدكتور قباني على وضع صيغة مشروع متكامل للتعديلات الدستورية كي يتسنى لمجلس الوزراء بحثه، وقد تمّ ذلك. فالتأم مجلس الوزراء في جلستين خاصتين، الأولى بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨ والثانية بتاريخ ١٩٩٠/٤/٤، وأنجز المشروع في شكله النهائي بعد مناقشات طويلة ومضنية وإنما بنّاءة، وأحاله على مجلس النواب بتاريخ ١٩٩٠/٤/٣٠. وقد استبعدت من المشروع المحال، بناءً على إلحاح بعض الوزراء، المقدمة الموضوعة للدستور في المشروع. أما الحجة المُدلى بها لاستبعاد هذه المقدمة فكانت عدم الحاجة فعليًا إليها، باعتبار أنها تنص على مبادىء عامة سيبقى الالتزام بها قائماً في أي حال بموجب وثيقة الوفاق الوطني، التي لا تلغيها التعديلات الدستورية عند إقرارها، هذا في حين أن الإبقاء على المقدمة يمكن أن يستثير جدلاً عقيماً في مجلس النواب، لن يكون منه سوى تعطيل عملية إقرار المشروع. ولكن مجلس النواب عاد فضمَّ المقدمة إلى المشروع بموافقة الحكومة بعدما أدخل على نصّها تعديلاً طفيفاً، وصدر القانون بالتعديلات الدستورية في ١٩٩٠/٩/٢١، بعد ثلاثين يوماً من إقراره في مجلس النواب، مقترناً بتوقيع رئيس الجمهورية.

لم يكن ثمة سبب لتأخير إصدار القانون ثلاثين يوماً، وهي المدة القصوى التي أجازها الدستور لإصدار أي قانون، سوى ربما حاجة رئيس الجمهورية لإجراء اتصالاته مع القيادات السياسية والروحية التي كانت تناصب أتفاق الطائف العداء الشديد، سعياً لتحييدها أو ضمان تأييدها للقانون الدستوري.

وكان رئيس الجمهورية موفّقاً في تغطية التأخير بتنظيم احتفال إعلامي لعملية التوقيع على القانون، ضمّنه كلمة موجهة إلى اللبنانيين من وحي المناسبة، فيما كان محاطاً على الجانبين برئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء.

وكان في مقدم الذين عارضوا المشروع بقوة النائب العميد ريمون إده من مكان إقامته في باريس. فانتقدني شخصيًّا لتوقيع القانون وإحالته إلى رئيس الجمهورية، واتهمني باللاديمقراطية لإقدامي على هذه الخطوة.

جاء في تصريح العميد إده بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣١:

«قرأت في الصحف أن رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص وقع على قانون الإصلاحات الدستورية وأحاله على رئاسة الجمهورية كي يوقعه الرئيس الياس الهراوي وينشره في الجريدة الرسمية.

«على علمي أن الرئيس سليم الحص تلقى علومه في الجامعة الأميركية في بيروت، وأصبح في ما بعد أستاذاً في الجامعة يدرّس المال والاقتصاد، كما أصبح في ما بعد مستشاراً لوزير المال الكويتي (أمير الكويت) الشيخ جابر الأحمد وما زال كما قيل لي، فهو إذاً تتلمذ على أيدي «الأميركان»، لذلك أستغرب عدم احترامه لأبسط مبادىء الديمقراطية، إذ كان من المفروض عليه ألا يوقع قانون التعديلات الدستورية الذي لم يصوِّت عليه إلا ٤٨ نائباً، كما كان من المفروض عليه ألا يقبل بمبدأ تعيين النواب حتى ولو بطريقة استثنائية، لأن التعيين يتعارض مع الدستور اللبناني حتى المعدل حيث يقول: «إن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية» ويقول: «إن الشعب اللبناني هو مصدر السلطات». ويقول أيضاً: «إن النظام قائم على مبدأ فصل السلطات». وعلى هذا الأساس أسأل الرئيس الحص: كيف يقبل دولته بمبدأ تعيين النواب خلافاً لهذه المبادىء؟ فلو أراد ممارسة الأصول الديمقراطية، فعليه أن يقترح على رئيس الجمهورية الياس الهراوي إعادة القانون إلى مجلس النواب لدراسته من جديد، طالما لم يصوت عليه إلا ٤٨ نائباً فقط الذين يمثلون أقل من نصف الشعب اللبناني، وهذا لا يجوز عندما يكون القانون هو قانون دستوري وله أهمية كبيرة وأساسية.

«إنني آمل من رئيس الجمهورية الياس الهراوي أن يعيد هذا القانون إلى مجلس النواب إذا كان حقيقة مؤمناً بالنظام البرلماني الديمقراطي، وعليه ألا ينسى أن التاريخ يسجل كل شيء ولا يرحم إطلاقاً، إلا إذا اعتبر أنه

عندما يصبح المجلس النيابي مؤلفاً من ١٠٨ نواب ستنسحب إسرائيل من الجنوب، وستنسحب سوريا من كل الأراضي اللبنانية، وستتحسن الليرة اللبنانية، وستعود الكهرباء والمياه وستزول الميليشيات وسيتوحد الجيش والمؤسسات».

وقد أجبت العميد إده على تصريحه برسالة بعثت بها إليه بتاريخ ١٩٩٠/٩/٤ بواسطة سفير لبنان في باريس. وقد جاء فيها:

«قرأت لك تصريحاً في الصحف الصادرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣١ تستغرب فيه ما تسميه عدم احترامي لأبسط مبادىء الديمقراطية لتوقيعي على قانون الإصلاحات الدستورية الذي لم يصوِّت عليه إلا ٤٨ نائباً الذي يتضمن إجازة بتعيين نوابٍ لملء الشواغر والمقاعد المستحدثة. وتقول في تصريحك إنني كنت مستشاراً لأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد وما زلت. إليك الجواب:

أولاً: لم أكن يوماً ولست اليوم مستشاراً لأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد من قريب أو بعيد. فهل أنت ديمقراطي إذ تلقي الكلام جزافاً من غير التحقق من صحته؟ ثم ما علاقة هذا الكلام غير الصحيح بكوني أو عدم كوني ديمقراطيًّا؟

ثانياً: لك يا أستاذ إده وجهة نظر فيما يتعلق بالنصاب والأكثرية لإقرار تعديل دستوري، ولسواك وجهة نظر أخرى. ولأنني ديمقراطي فإنني أحترم وجهة نظرك ولا أسمح لنفسي كما يفعل سواي باتهامك أنك تفسر الدستور بما يخدم غرضاً سياسيًّا وهو الحؤول دون مرور الإصلاحات المتفق عليها في الطائف. ولكن بالله عليك قل لي: كيف لا أكون ديمقراطيًّا عندما أجاري ٤٨ نائباً وأكون ديمقراطياً إذا جاريتك وحدك؟

ثالثاً: إن ما ينطبق على النصاب والأكثرية ينطبق أيضاً على تعيين النواب لمرة واحدة لمواجهة حالة استثنائية، لأن هذا الأمر أيضاً اقترن بموافقة الأكثرية النيابية المطلوبة لتعديل الدستور. ثم إنني أسألك قياساً على سؤالك: إنك تتذرع بأن التعيين يتعارض مع النص الدستوري، فأين

النص الدستوري الذي يسمح مثلاً بتمديد ولاية مجلس النواب وقد كان من ذلك خمس مرات متتالية؟ وأنت قبلت بالتمديد مراعاة للظروف الاستثنائية، بدليل أنك واصلت الاحتفاظ بالصفة النيابية حتى بعد انتهاء ولاية المجلس الذي تم انتخابك إليه قبل ١٨ سنة، ولو أنك أنفقت أكثر من ثلثي هذه المدة في باريس.

إذا وجدت يا أستاذ إده في جوابي أي تعبير جارح، فإنني آسف لذلك، لأنني لا أقصد الإساءة. ولكن مستوى تهجّمك عليّ فرض هذا المستوى من الوضوح في الرد».

(حاشية: في الواقع أنني قضيت أكثر من مدة سنتين من حياتي في الكويت ما بين ١٩٦٤ و١٩٦٦، في إجازة من الجامعة الأميركية في بيروت حيث كنت أستاذاً، توليتُ خلالها مهمة الخبير المالي لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وكان للصندوق مجلس إدارة يرأسه بحكم المنصب وزير مالية الكويت. وكان الشيخ جابر الأحمد الصباح، الذي أضحى فيما بعد أميراً للكويت، هو وزير المالية. ولكن ارتباطي كان بمدير عام الصندوق، السيد عبداللطيف يوسف الحمد، ولم تكن لي أية علاقة بالشيخ جابر ولم أكن في أي وقت من الأوقات مستشاراً له. في واقع الأمر إنني لم أتعرف إلى أمير الكويت شخصيًّا، ولم أجتمع به، إلا بعدما تسلمت رئاسة مجلس الوزراء في لبنان، فالتقيته بهذه الصفة. فتوطدت عرى الصداقة المجرّدة بيننا منذ ذلك الحين).

كانت إحالة المشروع الدستوري على مجلس النواب، كما سبقت الإشارة، أول خطوة مهمة تخطوها حكومة الوفاق الوطني على طريق تنفيذ مضمون وثيقة الوفاق الوطني. وكانت إنجازاً مشهوداً. فقد كانت محكًّا ذا دلالة لاستمرار الالتزام باتفاق الطائف في جانب أساسي ومفصلي منه هو الإصلاح السياسي الذي يتوقف عليه، أكثر من أي جانب آخر منه، انتقال لبنان إلى حيّز الجمهورية الثانية.

وبعد إحالة المشروع تجدد الحديث مع اللجنة العربية الثلاثية،

بخاصة من خلال موفدها إلى لبنان الأخضر الإبراهيمي، حول السبيل الممكن سلوكه لإنهاء حالة الانقسام. وقد وضعت اللجنة العربية أول صيغة لتصوّرٍ كان يجري الحديث حوله للمعالجة المطلوبة من باب المصالحة الوطنية. ونشطت اللجنة في إجراء اتصالاتها مع الدول الكبرى والفاتيكان تمهيداً للخطوة. وعندما تسلمنا التصوّر المقترح في صيغة مكتوبة رسميًّا كانت الفكرة قد اقترنت بدعم الدول العربية الثلاث وسوريا، كما كانت قد حظيت بتشجيع الدول الكبرى ولو بأشكال متفاوتة.

تناولنا المشروع أولاً بالدرس والمناقشة في اجتماعات تمهيدية جانبية داخل أوساط الحكم مع رئيس الجمهورية وبعض الوزراء. وتُوِّج هذا النشاط بعرض المشروع على مجلس الوزراء في جلسة عقدها بتاريخ ١٩٩٠/٧/١١ انتهت بعد نقاش مستفيض بإقرار الصيغة بعد إدخال تعديلات طفيفة على نصها لتعلن في بيان صدر عن مجلس الوزراء. وقد احتدم النقاش وحميَ وطيسه عندما بلغ عبارة في المشروع تدعو العماد عون إلى الانضمام لمسيرة الوفاق بكلمات وجد بعض الوزراء في حيادها طعناً لهم في كرامتهم وكبريائهم بعد كل الأذى الذي لحق بهم وأصاب البلاد والعباد من مواقفه وتصرفاته وتعنته. ولم يستطع مجلس الوزراء تجاوز هذا الاعتراض إلا بتعديل نص العبارة من دعوة القائد السابق للجيش إلى التزام مضمون البيان الذي وافق عليه مجلس الوزراء إلى دعوته «إلى إنهاء تمرده على الشرعية وخروجه على القانون والتزام مضمون هذا البيان».

هذه النعوت المضافة كانت هي الذريعة التي تذرع بها العماد عون لشن حملة مضادة يبرر بها رفضه المبادرة، زاعماً أن القصد منها هو التنديد به واستفزازه، ولو أن الدعوة الموجهة إليه كانت جدية لصيغت بغير تلك العبارة، حسب زعمه.

كانت مبادرة الحكومة هي بمثابة نداء موجه إلى فريقين معينين هما: القائدالسابق للجيش العماد ميشال عون وقائد ميليشيا القوات اللبنانية سمير جعجع.

وفي هذا البيان ـ المبادرة اعلن مجلس الوزراء أن المسلّمات التي يتعين على كل الأطراف اللبنانيين اعتمادها للانضمام إلى مسيرة الوفاق والسلام، والمشاركة في حكومة الوفاق الوطني، هي:

أ ـ القبول الصريح بوثيقة الوفاق الوطني بكل بنودها. . .

ب ـ الاعتراف بالشرعية والانضواء تحت سلطة المؤسسات الدستورية.

ج ـ الإفادة من الظروف الدولية الملائمة، ومن الدور العربي الداعم لمسيرة السلام، واعتبار العلاقات اللبنانية السورية، التي حددت وثيقة الوفاق الوطني إطارها العام، ركناً أساسيًّا في تعميم السلام وترسيخ الوفاق في لبنان، مما يستدعي قيام علاقات أخوية بين جميع الأطراف اللبنانيين وسوريا.

د ـ اعتبار المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف اللبنانيين من المسلمات الأساسية، وركناً مهمًّا في مسيرة الوفاق الوطني. ولوضع المصالحة الوطنية موضع التنفيذ لا يحق لأي فريق الادعاء باحتكار تمثيل طائفة أو منطقة جغرافية معينة، كما لا يحق لأي فريق المطالبة باستبعاد أي فريق آخر موافق على مضمون هذا البيان.

ومن أجل وضع وثيقة الوفاق الوطني موضع التطبيق وإنهاء حالة الانقسام. . . قرر مجلس الوزراء حسبما جاء في البيان ـ المبادرة:

أولاً: التمني على مجلس النواب إقرار مشروع قانون التعديلات الدستورية المحال إليه من قبل مجلس الوزراء. . .

ثانياً: دعوة القائد السابق للجيش إلى إنهاء تمرده على الشرعية وخروجه على القانون والتزام مضمون هذا البيان.

ثالثاً: دعوة جميع الضباط والعسكريين إلى الالتحاق بقائد الجيش العماد إميل لحود تحت طائلة فصل أي ضابط أو عنصر من القوات المسلحة اللبنانية في حال عدم امتثاله.

رابعاً: دعوة الأطراف المتقاتلين في إقليم التفاح إلى وقف الاقتتال فوراً والانسحاب من الإقليم...

خامساً: إن مجلس الوزراء يرى في المواقف التي أعلنتها «القوات اللبنانية» مؤخراً خطوة يجب استكمال تنفيذها باتخاذ خطوات عملية محددة.

وأخيراً لا آخراً: تقوم الدولة اللبنانية بمؤازرة اللجنة الثلاثية العربية والحكومة السورية بالعمل على تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف اللبنانيين.

كان هذا أهم ما جاء في البيان ـ المبادرة لمجلس الوزراء بتاريخ ١١/٧/١٩٩٠.

وقد فتحت هذه المبادرة فرصة ثمينة جديدة، لا بل أخيرة، للتوصل إلى حل سلمي للأزمة العالقة. كان هدف المبادرة المصالحة الوطنية الناجزة. أما منطلقها فانضمام جميع أطراف النزاع إلى مسيرة السلام ومن ثَم إلى حكومة الوفاق الوطني.

فكان أن سارعت «القوات اللبنانية» إلى إعلان استعدادها لتلبية النداء. أما القائد السابق للجيش فما كان منه، ويا للأسف الشديد، سوى تفويت هذه الفرصة الذهبية كما فوّت سابقاتها.

وبعد نحو أسبوعين، وتحديداً في ٢٨/٧/١٩٩٠، ناقش مجلس الوزراء تطورات الموقف، وسادت أجواء النقاش مشاعر الخيبة والاستهجان حيال سلبية الموقف الذي التزمه العماد عون، في مقابل شيء من الارتياح لإيجابية الموقف الذي بدر عن «القوات اللبنانية». وعندما طرح على بساط البحث سؤال حول كيفية التعاطي مع الفريقين، لم أتردد في التعليق قائلاً: «وهل يستوي الذين يتجاوبون والذين لا يتجاوبون»؟

وبنتيجة المناقشة عهد مجلس الوزراء إلى لجنة وزارية مؤلفة من الوزيرين ألبير منصور، وزير الدفاع الوطني، ومحسن دلول، وزير الزراعة (نظراً لمزاياه وعلاقاته الواسعة التي تؤهله لقيادة حوار منفتح)، بمواصلة

الاتصال والحوار مع جميع الفرقاء ومتابعة مراحل تطبيق التدابير المقررة والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية، على أن تستعين بمن يلزم من المسؤولين العسكريين والمدنيين.

وقد قام الوزيران، منفردين أو مجتمعين، بنشاط واسع سعياً لإزالة الصعوبات من طريق مبادرة مجلس الوزراء الوفاقية. واجتمع أحدهما، هو محسن دلول، بالعماد ميشال عون في مقر السفير الفرنسي في محاولة أخيرة لجذبه إلى التجاوب مع المبادرة الحكومية. فكان على جاري عادته سلبيًّا ولو أنه لم يقفل كل الأبواب في وجه احتمالات المتابعة. ولكن مواقفه وتصرفاته بعد ذلك لم تسمح بالمتابعة الجدية معه على هذا الصعيد.

بعد فترة من الزمن زارني صديق من المنطقة الشرقية موفداً من العماد عون ليبلغني رسالة شفهية، خلاصتها أن القائد السابق على استعداد للتجاوب مع نداء الحكومة فيعلن قبوله باتفاق الطائف وترحيبه بالانضمام إلى الحكومة، وقد وجد الصيغة التي يستطيع أن يعلن فيها ذلك للملأ من غير أن يواجه أي حرج. وكان قبل ذلك كلما فاتحه أحد بضرورة إنهاء الحركة التي يقودها والالتحاق بركب الشرعية يجيب متسائلاً: «وماذا عساني أقول للناس». وهو يقصد بذلك الحرج الذي سيكون عليه في تلك الحال أن يتعرض له أمام جمهوره الذي تمكن من الاستيلاء على تفكيره وأضحى مقتنعاً بمنطقه القائل بلاشرعية مجلس النواب، ومؤمناً بصحة موقفه (أي موقف العماد) الرافض لاتفاق الطائف جملةً وتفصيلاً، وخصوصاً بعد التضحيات البشرية والمادية الجمّة التي بذلها أولئك الذين وقفوا إلى جانبه في حروبه مع سائر القوى الموجودة في المناطق الغربية أولاً، ثم مع ميليشيات «القوات اللبنانية» داخل المنطقة الخاضعة لسيطرته.

وهكذا، جاءت الرسالة منه تنبيء بأنه وجد الصيغة المناسبة لإعلان انضمامه إلى مسيرة الوفاق من غير المجازفة بغضاضة أو حرج. أما هذه الصيغة فهي في مخاطبة القوم بأنه قرر ذلك لدواعٍ ثلاثة:

أولاً: لأن التدهور الاقتصادي والاجتماعي قد بلغ أقصاه بعد انفجار

أزمة الخليج، منعكساً في سقوط سعر صرف العملة اللبنانية، في مقابل الدولار الأميركي، إلى نصف ما كان عليه عشية اجتياح العراق للكويت. أما التصدي لهذا الوضع الخطير فيتطلب تجاوز الخلافات وتضافر الجهود، وبالتالي انضمامه للحكومة للمشاركة في المعالجة.

ثانياً: لأن خطر الصدام بين جناحي الجيش اللبناني آخذ في الاشتداد، وهو (أي العماد عون) يعتبر نفسه مسؤولاً عن وحدة المؤسسة العسكرية بعد كل الذي بذله في قيادتها، وعليه بالتالي الانضمام إلى الحكومة لتجنيب الجيش مغبة الانقسام والتقاتل.

ثالثاً: لأن اتفاق الطائف ينصّ صراحة على حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر من تاريخ إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. أما وقد أقر مجلس النواب الإصلاحات الدستورية ومن المنتظر أن تصدر بتوقيع رئيس الجمهورية القانون بعد أيام معدودة (وقد وقعه بعد ثلاثة أيام)، وأما وقد جعل هو (أي العماد عون) محاربة الميليشيات قضيته وديدنه (في إشارة إلى حربه الضروس مع القوات اللبنانية)، فمن الطبيعي أن ينضم إلى الحكومة ليساهم في العمل على حل الميليشيات وجمع الأسلحة منها.

وأردف موفد العماد عون القول: إن القائد السابق للجيش يصرّ على أن يعلن موقفه هذا بعد توقيع الرئيس الهراوي قانون الإصلاحات الدستورية وليس قبله، وذلك كي لا يكون له ضلع في التصديق على اتفاق الطائف الذي دأب على معارضته وعلى الإعراب عن رفضه، فيأتي دخوله الحكومة بعد التوقيع وقد أضحى الاتفاق أمراً واقعاً.

بعد استماعي إلى هذه الرسالة الشفهية من العماد عون سألت موفده عما إذا كان العماد يرضى بدخوله الحكومة مع الدكتور سمير جعجع، الذي كان يظهر أقصى التجاوب مع مبادرة الحكومة، أم أنه يصر على الدخول منفرداً. فلم يكن الجواب واضحاً.

حمّلتُ الموفد رسالة شفهية إلى العماد عون أشجعه على المضي قدماً

في ما يزمع إعلانه. ولكنني أيضاً نوّهت إليه بأن توسيع الحكومة يجب أن يشمل جميع قادة القوى التي تلتزم اتفاق الطائف.

واللافت أنه لم تنقضِ ساعات قليلة على تبلّغي رسالة العماد عون من صديقي الموفد من قبله، حتى جاءني شاب من الشمال لا أعرفه، وقال إنه يحمل رسالة شفهية من العماد. فأبلغني رسالة مماثلة. فتوجهتُ بعد خروجه من مكتبي إلى الرئيس الهراوي لأنقل إليه ما سمعت، وقد أثّر بي تطابق الرسالتين.

وانتظرنا أياماً، فلم يبدر عن العماد عون تحرك أو مبادرة، ولم نتبلّغ منه جديداً.

استمر الوضع العام في التفاقم، وقام الرئيس الهراوي بزيارة دمشق منفرداً (برغم امتعاضي من تكراره هذا الأمر)، وعاد الحديث جديًّا عن ضرورة إنهاء حالة الانقسام بالقوة، واتخذ مجلس الوزراء قراراً اجماعيًّا بطلب الدعم من سوريا لإنجاز ذلك. لم يترك العماد عون لي أو للحكومة خياراً آخرَ، فيما لم يعد الوضع العام في البلاد يحتمل مزيداً من التمهّل. ناهيك بأن عدم حسم هذا الأمر كان سيؤخذ على محمل التردد أو الضعف أو الانقسام في الموقف داخل الحكومة، مما كان يمكن أن يكون دافعاً للعماد إلى المزيد من التعنّت. فجاريتُ الإجماع ولم أعترض. وكان القرار ثقيلاً، ثقيلاً جدًّا على نفسي. ارتضيته والغمّ يطبق على صدري.

وفي ١٩٩٠/١٠/١٢، أي قبل يوم واحد من تنفيذ العملية العسكرية التي أطاحت بالحالة الانقسامية التي كان يتصدّرها العماد عون، تلقيت مكالمة هاتفية من سفير فرنسا، رينيه آلا، يطلب الاجتماع بي على عجل. فرحبت به. وبمجرّد لقائي به قال: «شاهدنا التحركات العسكرية التي قام بها الجيشان اللبناني والسوري وإطباقهما على خطوط التماس المحيطة بالمنطقة التي يسيطر عليها العماد عون. فهل يعني ذلك أن قرار الاقتحام نهائي، ولا عودة عنه»؟

فأجبته: «بالطبع كلا. ستبقى هناك دوماً فرصة للحل السياسي حتى

اللحظة الأخيرة. ويا حبذا لو يكون ذلك». فسألني عما يستطيع عمله في هذا السبيل. فقلت: ليعلن العماد عون لضباط الجيش والعناصر التابعين له أن قائدهم هو العماد إميل لحود وأن عليهم الامتثال لأوامره فوراً. ثم فليعلن ما كان هو عازماً على إعلانه قبل حين. وشرحت للسفير الفرنسي الموقف الذي كان العماد عون سيعلنه في تبرير التحاقه بركب الوفاق والحكومة. فإذا ما فعل هذا، فإنني أتعهد بدعوة مجلس الوزراء لعقد جلسة استثنائية يُعلَن على أثرها قرارٌ برفع الحصار فوراً عن المناطق الشرقية ويجري البحث في انضمام العماد إلى الحكومة. فخرج السفير الفرنسي من اللقاء وأدلى بتصريح لوسائل الإعلام بأن المجال يبقى متاحاً للحلول السياسية. ولكن النهار انقضى، ويا للأسف الشديد، من غير أن أتبلغ من العماد عون أو من السفير الفرنسي أي موقف.

فشُنّت العملية العسكرية صباح اليوم التالي، وبعد نصف ساعة فقط من بدايتها تلقى رئيس الجمهورية مكالمة هاتفية من السفير الفرنسي يبلغه فيها أن العماد عون يطلب وقف إطلاق النار ويريد الانتقال إلى السفارة الفرنسية. فكان ذلك، وطويت صفحة حمراء، مضرّجة بالدم، من سِفْر المحنة اللبنانية المشؤوم.

هكذا فوّت العماد آخر فرصة للحل السلمي ولحقن الدماء.
هكذا انتصر القرار على الهوى.
هكذا سقط رهان وولد الأمل.

مُلحق

بيان صادر عن مجلس الوزراء في ١١/٧/١٩٩٠

في ضوء تطور الأوضاع في لبنان، وحرصاً على وقف النزف وسفك الدماء وإنهاء العنف وفتح المجال أمام مسيرة السلام، ووصولاً إلى ما يتطلع إليه المواطن اللبناني أيًّا يكن انتماؤه الطائفي أو السياسي، فقد أقر مجلس الوزراء برنامجاً لمتابعة تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني يرتكز على المبادىء التي أقرتها الوثيقة أساساً لحل الأزمة وتعميم الوفاق والأمن والسلام.

ويعلن مجلس الوزراء أن المسلّمات التي يجب على كل الأطراف اللبنانية اعتمادها للانضمام إلى مسيرة الوفاق والأمن والسلام والمشاركة في حكومة الوفاق الوطني هي الآتية:

أ ـ القبول الصريح بوثيقة الوفاق الوطني بكل بنودها والتعهد بعدم القيام بأي عمل من شأنه عرقلة تنفيذها والتزام كل تشريع يصدر عن المجلس النيابي، وأي قرار أو تفسير يصدر عن مجلس الوزراء يتعلق بوثيقة الوفاق الوطني التي تعتبر الصيغة الصالحة لإنهاء الفتنة والحروب وتحرير الأرض، وإعادة بناء الدولة الديمقراطية القادرة والعادلة التي تمارس سيادتها الكاملة فوق جميع الأراضي اللبنانية وتحمي الاستقلال الوطني وتوطده.

ب ـ الاعتراف بالشرعية والانضواء تحت سلطة المؤسسات الدستورية.

ج ـ الإفادة من الظروف الدولية الملائمة، ومن الدور العربي الداعم لمسيرة السلام، واعتبار العلاقات اللبنانية ـ السورية، التي حددت وثيقة الوفاق الوطني إطارها العام، ركناً أساسيًا في تعميم السلام وترسيخ الوفاق في لبنان، مما يستدعي قيام علاقات أخوية بين جميع الأطراف اللبنانيين وسوريا.

د ـ اعتبار المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف اللبنانيين من المسلمات الأساسية، وركناً مهمًا في مسيرة الوفاق الوطني، ولوضع المصالحة الوطنية موضع التنفيذ لا يحق لأي فريق الادعاء باحتكار تمثيل طائفة أو منطقة جغرافية معينة، كما لا يحق لأي فريق المطالبة باستبعاد أي فريق آخر موافق على مضمون هذا البيان.

ومن أجل وضع وثيقة الوفاق الوطني موضع التطبيق وإنهاء حالة الانقسام الناتجة عن الوضع في بيروت الشرقية، وبعض المناطق الأخرى، ولما كان قد صدر مرسوم بفتح دورة استثنائية لمجلس النواب فإن مجلس الوزراء يقرر ما يأتي:

أولاً: التمني على مجلس النواب مناقشة وإقرار مشروع قانون التعديلات الدستورية المحال إليه من قبل مجلس الوزراء تنفيذاً لوثيقة الوفاق الوطني.

ثانياً: دعوة القائد السابق للجيش إلى إنهاء تمرده على الشرعية وخروجه على القانون والتزام مضمون هذا البيان.

ثالثاً: دعوة جميع الضباط والعسكريين أينما وجدوا إلى الالتحاق فوراً بقائد الجيش إميل لحود، والقيام بواجبهم الوطني في بسط سلطة الدولة اللبنانية، ويعتبر أي ضابط أو صف ضابط أو جندي لا يستجيب لهذا النداء قبل الموعد الذي يحدده مجلس الوزراء مفصولاً عن القوات المسلحة اللبنانية.

رابعاً: دعوة الأطراف المتقاتلة في إقليم التفاح إلى وقف الاقتتال فوراً

والانسحاب من الإقليم وتسليمه إلى السلطة الشرعية.

خامساً: إن مجلس الوزراء يرى في المواقف التي أعلنتها «القوات اللبنانية» مؤخراً خطوة يجب استكمال تنفيذها عمليًا لذلك فإن مجلس الوزراء يدعو إلى اعتماد المنهجية الآتية:

أ ـ تعلن «القوات اللبنانية» التزامها صراحة مضمون هذا البيان.

ب ـ تنسحب القوات اللبنانية إلى خارج بيروت وتتسلم وحدات من الجيش بقيادة العماد إميل لحود وقوى الأمن الداخلي منطقة الأشرفية ومحيطها ومرفأ بيروت والحوض الخامس، ومن ثَم يتم إعلان منطقة بيروت الإدارية شرقاً وغرباً خالية من كل الميليشيات توطئة لتحقيق بيروت الكبرى.

ج ـ تسلم «القوات اللبنانية» كل ثكنات الجيش في بيروت وكسروان وجبيل، وتعيد كامل العتاد الحربي من أسلحة وذخائر وتجهيزات إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي.

سادساً: إن الحفاظ على أمن المناطق التي تتسلمها السلطة الشرعية وعلى جميع المقيمين فيها هو مسؤولية الدولة اللبنانية وحدها، ويعتبر كل اعتداء على هذه المناطق اعتداء على أمن الدولة كلها. وتؤكد الحكومة حقها الكامل غير المنقوص في ممارسة صلاحياتها وأداء واجباتها دون قيد أو شرط، ويشمل ذلك المناطق التي تتجمع فيها القوى العسكرية أو الميليشيوية الموافقة على هذه المنهجية بما في ذلك منطقتا كسروان الفتوح وجبيل.

سابعاً: يتم التعاطي مع جميع الميليشيات بأسلوب ومعايير واحدة وفقاً لما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني.

ثامناً: تعميماً لروح وثيقة الوفاق الوطني تقوم الدولة اللبنانية بمؤازرة

من اللجنة الثلاثية العربية العليا والحكـومة السـورية بـالعمل على تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف اللبنانيين.

تاسعاً: تؤكد الحكومة اللبنانية الاستمرار في تحمل مسؤولياتها تجاه الجنوب لا سيما لجهة تحرير الجزء المحتل منه وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ وتطالب المجتمع الدولي بمساندتها في تحقيق ذلك.

٢٠ بين العماد والمهيب

ما أشبه العماد بالمهيب.

ما أشبه العماد ميشال عـون، مع فـارقِ الحجمِ، بالمهيب صـدّام حسين.

كلاهما فجّر أزمة في بلده ومع جيرانه، وأدار معركته على حساباتٍ خاطئةٍ ورهاناتٍ خاسرةٍ.

منذ بداية مرحلة الانقسام في السلطة بين حكومتين في لبنان، ظهر الرئيس العراقي طرفاً ناشطاً في الصراع الدائر على ساحة لبنان.

طلع وزير خارجيّته، طارق عزيز، على العالم في مستهلّ تلك الحقبة بإعلان يؤكد أن ما سُمّيَ حكومة عسكرية برئاسة العماد ميشال عون هي في نظر العراق الحكومة الـدستوريـة، وأنها تـالياً هي التي تحـظى باعتـراف الحكومة العراقية ودعمها.

أجبنا للتوّ إعلاميًّا بإبداء استغرابنا للمـوقف الذي أعـرب عنه وزيـر خارجية العراق. ذلك لأننا لم نكن نتوقع من بلدٍ عربيٍ شقيقٍ مثل العراق أن يتخذ منا موقفاً قانونيًا أو دستوريًّا، وإنما كنا ننتظر منه أن يعلن موقفاً وطنيًّا وقوميًّا، أو في أضعف الإيمان سياسيًّا.

فإذا كان ما أدلى به يعبّر عن موقف العراق السياسي فإن هذا الموقف

لم يكن ينمّ عن رغبة في الانفتاح على مشروع لبنان الواحد، ولا نقول على فريقنا فيه. فالأشقاء العرب الذين كان يهمّهم تجاوز مرحلة الانقسام ومواصلة الرهان على عودة الوحدة كاملة إلى السلطة والشعب في لبنان، أبقى بعضهم على شيء من العلاقة مع حكومتنا الشرعية، ومن لم يفعل منهم كان حريصاً على عدم مجافاة أي من الحكومتين. من هنا كان التواصل ممكناً بين كل من الحكومتين واللجنة العربية السداسية (برئاسة وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح) أولاً، ثم اللجنة العربية الثلاثية العليا التي ضمّت العاهل السعودي والعاهل المغربي والرئيس الجزائري.

إن الفصل في النزاع حول دستورية أي الحكومتين هو شأن محض داخلي يعود أمر حسمه في الأحوال العادية إلى مجلس النواب. فالأمر بالتالي ليس مادة لمواقف تُتخذ في الخارج. كان يمكن أن يبتّ مجلس النواب بدستورية إحدى الحكومتين، وبلادستورية الحكومة الأخرى استطراداً، لو تمكّن من الاجتماع ومنح ثقته لإحداهما. ولكن هذا لم يتمّ بسبب الظروف السياسية والأمنية التي كانت سائدة.

وإذا كان المرجع الدستوري الأخير، أي مجلس النواب، منقسماً في الرأي بين الحكومتين، فإن الفصل في مثل هذا النزاع الدستوري لا يأتي في أي حال من خارج لبنان. ويبقى موقف الشقيق أو الصديق في الخارج من هذا الأمر سياسيَّ الطابع، ومن المفترض أن يكون وطنيًّا قوميًّا.

سرعان ما ظهر، بما لا يرقى إليه لبس أو ريب، أن موقف الحكم العراقي كان موقف الطرف الناشط في الصراع السياسي المحتدم على أرض لبنان، وهذا ما أخذ يتجلّى عمليًّا في احتضانه ما كان يسمى حكومة عسكرية، وفي مناصبته العداء لحكومتنا، كما كانت تشهد شحنات الأسلحة التي أخذ يغدقها بلا حساب على جناح العماد ميشال عون من الصراع والدعم المالي السخي الذي كان يقدمه إليه.

وعندما فجّر العماد عون ما سمّاه حرباً تحريرية شعرنا بعداء الحكم العراقي لنا ينقلب جحيماً إذ انهمرت فوق رؤوسنا من فضله القذائف

والصواريخ ذات المنشأ السوفياتي. وما كان الجيش اللبناني يمتلك غير الأسلحة الغربية قبل حصول العماد عون على الإمداد العراقي.

وبقيَ الرئيس العراقي يدعم القائد السابق للجيش اللبناني في عصيانه حتى بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية وعودة الحياة إلى مجلس النواب وقيام حكومة موحدة رفعت شعار الوفاق الوطني إثر إعلان اتفاق الطائف وتصديق مجلس النواب على وثيقة الوفاق الوطني. وهكذا استمرّ دعم الحكم العراقي، بقيادة صدام حسين، لحكومة العماد عون حتى بعد زوال الانقسام في الرأي حول دستورية الحكومة، والتفاف الجميع حول حكومة الوفاق الوطني. فكان بذلك يدعم حركة تمرد سافر وفاجر ضد السلطة الشرعية اللبنانية التي اعترفت بها دول العالم أجمع.

وعندما دعا الرئيس العراقي إلى مؤتمر قمة عربية في بغداد، قام بتوجيه دعوات خطية إلى جميع الأقطار العربية باستثناء لبنان. حتى الكويت، التي عاد فزعم، بعد افتعال الأزمة معها، أنها جزء من العراق ولا يعترف بكيانها المستقل، تلقت مثل هذه الدعوة منه. أما لبنان فلم يتبلّغ عن القمة سوى ما تلقّاه من مندوبه الدائم لدى جامعة الدول العربية في تونس. وقد اتصل بي هاتفيًا أمين عام الجامعة الشاذلي القليبي، قبل يومين من افتتاح مؤتمر القمة، ملحًّا على ضرورة مشاركة لبنان في المؤتمر. وقد أجرى اتصاله هذا معي، كما تبين، من مكتب طارق عزيز في بغداد. فلما لفتُّه إلى أن لبنان لم يتسلم دعوة رسمية من الدولة المضيفة أُسوة بسواه من الدول الشقيقة، أجابني أن الدعوة الموجهة إلى لبنان هي في عهدته، وأنه يحتفظ بها ليسلمها للرئيس اللبناني عند قدومنا إلى بغداد للمشاركة في المؤتمر. وعند إصراري على إرسال الدعوة إلينا في بيروت ولو عن طريق «التلفاكس» لم ألقَ تجاوباً. فغاب لبنان عن المؤتمر، مع أنه لم يغب عن مداولاته وقراراته بفضل المشاركين فيه من اللجنة العربية الثلاثية.

هكذا اختار المهيب صدام أن يكون طرفاً في النزاع الدائر داخل لبنان إلى جانب العماد عون في عصيانه على الشرعية.

وقد أظهرت الأيام أن الرجلين من طينةٍ واحدةٍ ومدرسةٍ واحدةٍ.

هذا شنّ حرباً على إيران، ثم على الكويت، وذاك شنّ حرباً على سائر لبنان، سمّاها حرب تحرير، ثم شنّ حرباً على حلفائه السابقين، «القوات اللبنانية»، في ما عُرف بحرب الإلغاء.

في حربه مع إيران، انتهى صدام حسين حيث بدأ، وكأن شيئاً لم يكن عبر ثماني سنين من الحرب الضروس، وفي غزوه الكويت زجَّ الخليج العربي في حرب ماحقة آلت بشعب العراق العربي وبشعب شقيق آمن في الكويت، إلى حال مأسوية مفجعة، كما قادت الأمة العربية إلى حال من الشرذمة والتمزق لم تعرف لها مثيلاً من قبل.

أما العماد عون ففي الحرب التي شنَّها بدعوى التحرير لم يحقق سوى المزيد من البؤس لشعبه والمزيد من الدمار لمرافق بلده. وفي نهاية المطاف، انتهت الحرب من غير أن يبدأ «التحرير». وأما حربه على حلفائه السابقين فكانت حصيلتها من القتل والتهجير والتدمير في منطقة سيطرته ما لم تشهد نظيره من قبل، وانتهت حرب الإلغاء ضد حلفائه بتقليص منطقة سيطرته إلى نصفها.

بين حربه على إيران وحربه على الكويت كان صدام يتلّهى بحرب لبنان، مقحماً نفسه طرفاً محرّضاً ومغذّياً فيها.

وبين حرب «التحرير» وحرب «الإلغاء» كان العماد عون يتلّهى بمعركة المرافىء حيناً ومهرجانات بعبدا الاستعراضية أحياناً.

أجل، ما أشبه المهيب صدّام بالعماد عون، مع فارق الحجم.

ولعل أبرز ما في وجه الشبه بين الاثنين سيرهما على حسابات خاطئة والمقامرة بالمصير الوطني لشعبيهما على رهانات خاسرة.

كان في حسابات الرجلين، الإقليمية والدولية، أنهما يستطيعان الإقدام على ما يحلو لهما من غير أن يحول دونهما حائل.

كان رهان العماد عون، على ما يبدو، أنه محاط بخط أحمر إقليمي

ودولي يمكّنه من أن يقوم بما يروق له من أعمال وإطلاق ما يشاء من تحديات في وجه الكبير والصغير من غير أن تستطيع قوّة، داخلية أم خارجية، من اجتياز ذلك الخط إلى داخل منطقة سيطرته. كان يعتقد أنه في حصن حصين، فكان مطمئنًا في موقعه، ولو واهماً، إذ أخذ يطلق العنتريّات والتحديات التي أظهرته، زيفاً، في مظهر القادر والحصين والمقدام أمام جمهور يتطلع إلى جديد في واقعه الداخلي.

وهكذا، ما إن شاهد بأم العين، صبيحة ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، دخول قطعات من الجيش اللبناني موالية للشرعية إلى منطقة سيطرته، مؤزّرة من القوات العربية السورية العاملة في لبنان بطلب من الحكومة اللبنانية، حتى قرر الاستسلام. فلم يمضِ على بدء الهجوم نصف ساعة حتى كان العماد عون يطلب من سفير فرنسا في بيروت الاتصال برئيس الجمهورية لترتيب وقفٍ فوريٍ لإطلاق النار. وقيل إن تحليق الطيران الحربي السوري في سماء بعبدا هو الذي أقنعه أخيراً بأن الخط الأحمر الخارجي الذي كان يتحصّن وراءه لم يكن، أو لم يعد، موجوداً. وكان شائعاً من قبل أن جبهة سوق الغرب فوق الجبل المطلّ على بعبدا، كانت تشكل خطًا أحمر خارجيًا لم يكن مسموحاً لطرفٍ في الداخل أن يخرقه. وبقي الخط الأمامي للجبهة فعلاً مدةً طويلةً من الزمن على حاله من دون أدنى تغيير.

هكذا غادر العماد قصر الرئاسة في بعبدا بعد دقائق من نشوب القتال، تاركاً وراءه الحرس الجمهوري، وفي داخل القصر، عقيلته وكريمتيه اللواتي انضممن إليه في السفارة الفرنسية عند دخول الجيش الموالي للشرعية القصر الجمهوري. وقبل أن ينقضي النهار كان وقف النار ناجزاً، واجتمع مجلس الوزراء مساءً لتقويم ما حصل.

ذُهل الكثيرون، من أنصار العماد عون قبل خصومه، لسرعة انهياره. وما كان أحد منهم ليفاجأ لو علم أن سرّ القوة الزائفة التي كان ينضح العماد بها تكمن في اعتصامه وراء خط أحمر موهوم، فما إن بانَ زيف هذا الخط

الأحمر له حتى قرر التخلّي. إنه الرهان الخاسر، المبني على حسابات خاطئة.

كما العماد كذلك المهيب.

فعندما قام باجتياح الكويت، كان يعتقد أن أحداً لن يحرّك ساكناً لنصرة الكويت. وقد ظهر ذلك جليًّا من محضر اجتماع كان الرئيس العراقي عقده، قبل أسبوع واحد من تنفيذ عملية الاجتياح، مع سفيرة الولايات المتحدة الأميركية في بغداد أبيريل غلاسبي، والذي جاء فيه ما يفيد، على لسان الدبلوماسية الأميركية، أن الولايات المتحدة غير معنية بخلاف الحدود بين بلد عربي وآخر. هذا مع العلم أن السفيرة الأميركية، خلال جلسة الاستجواب التي عقدتها معها لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، في واشنطن، عقب الحرب، أكدت أنها في اجتماعها الأخير مع الرئيس العراقي حذّرته من أن الولايات المتحدة لن تسمح بتعريض مصالحها الحيوية في الخليج للخطر، وأنها لن تتسامح باستخدام العراق وسائل العنف في فضّ خلافه مع الكويت. وتأكيداً لهذا الواقع أشارت الدبلوماسية الأميركية إلى أنها أبلغت الخارجية الأميركية هذه الوقائع غداة اجتماعها مع الرئيس العراقي. وقالت إن محضر الاجتماع، كما أذاعته السلطات العراقية بعد اجتياح الكويت، أغفل تلك المقاطع من حديثها مع الرئيس العراقي عمداً، لأمر يتعلق بالعراق.

فإذا كان المحضر المنشور دقيقاً، فإن دلالته تكون أن الرئيس العراقي بنى قراره في غزو الكويت على معلومات خاطئة أو ناقصة في شأن رد الفعل الأميركي المحتمل على تلك الخطوة، وكذلك موقف سائر دول العالم منها. أما المكابرون في الدفاع عن صدّام حسين فلا يجدون له من التبرير أو من الأسباب التخفيفية غير القول بأنه خُدعَ أو استُدرجَ. وإذا كان في هذا القول عذر فهو أقبح من الذنب. ذلك لأن المسؤول عن مصير شعب وأمّة غير مسموح له بأن يكون ضحية سائغة لخدعة أو استدراج، خصوصاً إذا كانت المحصّلة وبالاً على شعبه وزلزالاً يزعزع أركان أمته. ثم لو أنه حقًّا كان

فريسة خدعة أو استدراج، أما كان بإمكانه العودة عن الخطأ بسحب قواته فيما بعد قبل أن تقع الواقعة؟

وعندما أصدر مجلس الأمن في الأمم المتحدة قراراً ينذر العراق بسحب قواته من الكويت قبل الخامس عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، لم يكترث صدّام حسين لهذا الإنذار، مراهناً على أن الولايات المتحدة الأميركية، ومعها دول العالم الغربي عموماً، لن تتجرأ على خوض حرب مع العراق لأن شعوبها لا تستطيع تحمّل مشهد الضحايا من جنودها تعود إليها بالأكفان، على ما جاء في وسائل الإعلام الممالئة لسياسة صدّام.

ولما أقدمت قوّات التحالف، وفي طليعتها القوّات الأميركية، على شنّ هجوم جويٍ ساحقٍ على العراق وقواته في الكويت، لم يُلْقِ صدّام حسين إلى هذا الأمر بالاً، مراهناً هذه المرة على أن المعركة الجويّة لن تكون حاسمة، وأن التحالف لن يجرؤ على زجٍّ قواته في حربٍ بريّةٍ مكلفةٍ بشريًّا، وأن الحرب تالياً سوف تطول. ولعلّه راهن على إطالة الحرب حتى يحلّ موسم الحر الذي لن تطيقه قوات التحالف الوافدة من بلاد الغرب، ولعله راهن أيضاً على تفكك صفّ التحالف في غضون ذلك.

ولكن التحالف عاد فشنّ هجوماً بـرّيًّا صـاعقاً لم يستطع صدّام أن يصمد في وجهه أكثر من مئة ساعة. فانهارت قوّاته وقبل بجميع الشروط التي أُمليت عليه لوقف النار.

هكذا أخطأ صدّام في حساباته وسقطت رهاناته، كما أخطأ عون في حساباته وسقطت رهاناته.

كلاهما غامر، لا بل قامر، بالمصير الوطني لشعبه على رهانات خاسرة مبنيّة على حسابات خاطئة. فكانت المحصلة مأساة شعب وأمّة.

كلاهما فُتحت أمامه أكثر من فرصة للعودة عن غيّه، وكلاهما غلب عليه الاستكبار وروح المقامرة فآثر المضي في طريق الكارثة حتى النهاية.

ما أشبه المهيب بالعماد[1].

(١) مقال منشور في جريدة الاتحاد الظبيانية.

٢١ لبنان على المفترق

الوجه المشرق للّبننة

إنَّ لبنان الذي كان لمدّة طويلة من الزمن، أقلّه في نظر أولئك الذين عرفوه عن كثب، عنوان الاستقرار والنمو والحيويّة. . . والطبيعة الخلّابة، أخذ عبر السنوات الخمس عشرة المنصرِمة يوحي أكثر فأكثر بصورة المجتمع العليل على غير أمل بالشفاء، فيما هو منكشف على صراع أهلي لا مسوِّغ له ولا نهاية.

فمن أنموذج يُحتذى به، انحدر لبنان سريعاً، ويا للأسف، إلى درك حالة انتحارية يحاذر الغير الوقوع في مثلها، وهي فضلاً عن ذلك أمست مثيرة للسأم في نفوس المتتبعين لأوضاعه في الخارج.

كان لبنان بلداً صغيراً يضجّ نشاطاً وينضح حيويةً، ويتقدم، في اعتناقه القِيَم الغربية العصرية إلى جانب تشبثه بالفضائل والتقاليد الشرقية، مسيرة التطور بين المجتمعات الآخذة في النمو والتقدم، فإذا بهذا البلد هدف لحكم مبرم قضى بأنه كيان يطوي في ثناياه عوامل التحطيم الذاتي، أو الانتحار.

هكذا غدت «اللّبننة»، في مفردات السياسة حاضراً سبّة أو وصمة.

وقد نعتها أحد المعلقين الأميركيين بالقول إنها تنمّ عن الشقاوة في السياسة الدولية.

بتنا خلال الأشهر القليلة الماضية نسمع تحذيرات من أنّ ثمّة بلداناً في العالم معرّضة لخطر اللّبننة. ولقد وردت مثل هذه التحذيرات في تعليقات تشير إلى الاتحاد السوفياتي، وبعض الجمهوريات السوفياتية، وبعض دول أوروبا الشرقية التي تتّسم مجتمعاتها بالتعددية الإثنية. وأحياناً ما ذكرت اللبننة في الحديث عن بلدان أخرى مثل الهند، وسريلانكا وسواهما كلما طفت الخلافات الطائفية أو الدينية على السطح فيها.

وجاء وقت أمسى شبح اللّبننة، حسب التعليقات، يخيّم على العراق وسائر الخليج عقب الحرب المدمّرة التي كانت المنطقة مسرحاً لها. ففي تعليق كتبه زبيغنيو بريجنسكي، الذي كان مستشاراً للأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر، ونشرته جريدة إنترناشيونال هيرالد تريبيون (في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٩١)، قال: إنّ الوجود العسكري الأميركي في الخليج مُرتبط بتفاقم الخطر من ازدياد الخصومات العرقية والدينية والقبلية بنتيجة الحرب (على حد تعبيره). إنّ الحرب ضد العراق، كما يزعم، ستكون جزءاً من مسلسل أحداث متّصلة قد يطول بها الزمن، وقد تؤدّي في نهاية المطاف إلى «لبننة» المنطقة برمّتها فتُنيخ بثقلها على الولايات المتحدة الأميركية.

اللبناني الذي يسمع هذا القول لا يسعه إلا أن يردّ بأن للعملة وجهين. صحيح أن لبنان كان عبر خمسة عشر عاماً موبوءاً بالمشاكل وأعمال العنف التي جعلت اللبناني في مواجهة أخيه اللبناني، حتى بتنا نقول: ألا رحم الله بلداً أضحى العاقل فيه غير فاعل، والفاعل غير عاقل. ولكن الصحيح أيضاً أن لبنان هو ذلك البلد الرائع الذي كانت له القدرة على الصمود طوال خمسة عشر عاماً من الصراع الأهلي الماحِق، ثم على الخروج منها، بمعنى مُعيّن، سالماً معافى.

فبرغم كل ما حصل، ولقد كان ما حصل مريعاً، بقي شعب لبنان

وهو اليوم أكثر تضامناً وتكاتُفاً منه في أي وقت سبق. إنّه يطل اليوم
ركام الحروب الهمجيّة التي كانت أرضه ساحة لها، والقيم الوطنية
سليمة فيه محفوظة في جوهرها، ولو أنها جميعاً في واقع الممارسة
حت وطأة العربدات والتجاوزات وممارسات التسلط والهيمنة التي
ساحة لبنان في شتى المناطق تحت حكم القوى غير الشرعية طوال
الأحداث الدامية. وهذا يسري على الحريات والممارسة
طية كما يسري على ظاهرة الملكية الخاصة والمبادرة الفردية
بين الأديان والمعتقدات وما إلى ذلك.

ا حبّذا لو تُحمّل لفظة اللبننة هذه المعاني الإيجابية التي تجسدت
اني في نهاية المطاف: أي الصبر والصمود، والتمسك بالوحدة
والقيم الأساسية، وصلابة الإرادة الوطنية على الحياة، والتصميم
الصعاب، واستئناف مسيرة البناء والنمو والتقدم، مُتجاوزاً كل
التي كانت تعترض سبيله، وهو في كل ذلك ماضٍ يداً بيد وسائر
عرب، وربما في طليعتهم.

لعل ما يجب قوله اعترافاً بما حقق لبنان من إنجاز رائع أنه استطاع أن
أقسى ما يمكن تصوره من امتحان. ففي أحلك الأيام، وفي كنف
ضغوط، لم يرد للحظة واحدة أي تفكير بفرض قيود على حركة
داخل البلاد أو عبر حدودها مع الخارج. ولم تكن هناك أية محاولة
من قريب أو بعيد، بالسرية أو الأمانة المصرفية التي عُرف بها لبنان.
ثمّة أيّة مبادرة لتغيير النظام المطبّق على الوجه الذي يمكن أن ينال
لة من القواعد القانونية للملكية الخاصة أو المبادرة الحرة. لا بل
نُسجل أنَّ أية محاولة لم تتم لربط السياسة الاقتصادية أو إخضاعها
أو الأغراض أو المصالح السياسية ذات الأفق الآني أو القصير

كذا بقي لبنان، بمعنى الالتزام القانوني والمبدئي، ذلك الملاذ
لتثمير، كما كان دوماً.

من الأهميّة بمكان أن تكون خصوصية المبادرة الحـرّة في الاقتصاد الوطني اللبناني قد صمدت في وجه التجربة العسيرة والضغوط الخانقة التي رافقت سنوات الأزمة الطويلة، وخرجت منها في واقع الأمر سليمة صحيحة. وهذا ما يجب، في نـظرنا، أن يكـون ذا أثر دامـغ في دعم مسعى لبنان لإحياء، أو حتى لتعزيز، ثقة العالم في أهلية اقتصاده للحياة وفي قدرته على الاحتمال والتكيّف. قد لا يكـون ثمّة تـزكية لإمكـانات الاقتصـاد اللبناني المنيعة أقوى من الدلالة التي جادت بها تجربة الأزمة، وهي: أنَّ اقتصاداً يقوى على تجاوز إعصار بمثل هذا العنف، يجب أن لا يحول دونه حائل في التغلّب على أية تحديات محتملة يمكن أن تعترض سبيله.

كل هذا يتجلّى في الوجه المشرق من «عملة» اللبننة. والأهم هو أنَّ هذا الوجه هو الذي صمد واستمر. أما الوجه الآخر الذي كثر الاستدلال به، وهو الوجه المشؤوم، فإنّـه يقترِن حصـراً بحقبة الأزمـة التي كانت، على طولها، ذات امتداد زمني محدود. وهي اليوم أمست صفحة من الماضي. فنحن الآن نستطيع أن نجزم، بقدر ما يُستطاع الجزم في معارج الحيـاة، والأمل يعمر النفوس، أنَّ النزاع قد انتهى كما ينبغي أن ينتهي أي نزاع، بالوفاق. والفضل في ذلك لاتفاق الـطائف. بما هـو تجسيد لـوحدة إرادة اللبنانيين.

لا ريب في أن أزمة لبنان هي في مُنتهى التعقيد. وهذا مرادف للقول بأنها غير قابلة لتفسير مبسّط يعزو منشأها إلى عامل وحيد أو إلى تطور معين. إنها في الواقع نتاج تفاعل مزيج كبيـر من العوامـل، فيها الـداخلي وفيها الخارجي. مع ذلك، ويا للغرابة، فإن الأزمة اللبنانية استدرجت عمليًّا عدداً من التفسيرات المبسّطة يكاد يوازي عدد العوامل التي تضافرت أصلاً على تفجيرها ومن ثم تصعيدها وتسعيرها.

ولعل السبب، فيما يُرجّح، يعود إلى أنَّ عدد الأدوار التي تؤدّى على مسرح لبنان يكاد يتساوى وعدد أصحابها. لذا فقد كان لكل طرف في النزاع فهمه الخاص لأزمـة لبنان ولمسببـاتها. البعض منهم أنحى بـاللائمـة في

تشخيصه للأزمة كليًّا على العوامل الداخلية، وبعضهم أنحى باللائمة كليًّا على العوامل الخارجية، وكثيرون غيرهم حصروا المسببات في عامل معين داخلي أو خارجي من دون سواه. أما الحقيقة فهي أنَّ الجميع، في نهاية التحليل على صواب. فالذنب، كما الجمال، هو كما يتبدى لعين ناظره. تلك هي الحال على الأقل بالنسبة إلى أزمة لبنان.

إنَّ تفاعُل العوامل الداخلية والخارجية، على نحو ما هو ثابت، كان جليًّا من السياق الذي اتخذته الأزمة في مرحلة انحسارها النهائي، وتحديداً من الواقع اللافت الذي برز وهو أنَّ الأزمة لم تبلغ نهايتها إلا بتقاطع بين الوفاق الداخلي، الذي تَـوَلّد عن اتفـاق الطائف، وبين اللحـظة الإقليمية والدولية الملائمة التي سنحت بسبب أزمة الخليج في مقدماتها وتطوراتها ونتائجها.

بقدر ما يمكن أن تُعزى الأزمة اللبنانية إلى عوامل خـارجية، يمكن القول إن هذه الأزمة كانت الاسم الآخر لحروب الآخرين على أرض لبنان، كما يروق للبعض أن ينعتها. وبذلك القدر يمكن تحميل لفظة اللبننة، في وجهها السلبي، معنى الانكشاف على التأثيرات الخارجية بما لها من فعل تفجيري أو تأجيجي. وهذا يعني بعبارة أخرى، أنّ قدر الأضعف، وكـان في هذه الحال هو لبنان، أن يتحمل مغبّة خطايا الأقـوى، وكان في هـذه الحالة كلاًّ من ذوي الأدوار الخارجية المنفّذة على المسرح اللبناني.

وبهذا المعنى يجب أن تؤخذ اللبننة على أنّها بمثابة الإدانة الواضحة للقوى الأكبر التي لعبت أدواراً، كثيراً ما كانت خفيّة أو مستترة، بالمال أو بالسلاح أو بالتدخل المباشر أو بها جميعاً، في حالات الاضطراب أو القلاقل التي وقعت فيها الشعوب الصغيرة. فاللبننة بهذا المعنى يجب أن تنمّ عن حال كحال لبنان الذي وقع ضحية ارتكابات الآخرين، وبالتالي فهو مسؤولية تاريخية تقع على عاتق المجتمع الدولي.

وإذا كان النظام العالمي الجديـد الذي كثُـر الكلام عنـه في المدة الأخيرة سوف يرى النور، فإننا نأمل بأن يكون كفيلاً بالحؤول دون تجدّد مثيل

المأساة التي تعرّض لها لبنان، في أية بقعة من بقاع الدنيا.

بالطبع كان للأزمة اللبنانية بلا أدنى ريب مسبباتها الداخلية التي لا مشاحّة في أنها غالباً ما كانت هي الغالبة. ولو لم يكن هذا هو الواقع لما كان لاتفاق الطائف، الذي ما كان سِوى ثمرة وفاق داخلي، أي تأثير أو مفعول يُذكر في صنع الحل للمشكلة اللبنانية.

لقد استثار اتفاق الطائف، كما عبّرت عنه وثيقة الوفاق الوطني، الكثير من النقاش والجدل حول بنود معينة فيه. بيْد أن الحقيقة التي يجب ألا تغيب عن البال هي: أنَّ أهم ما في اتفاق الطائف أنه، بكل بساطة، اتفاق. فلمجرد كونه اتفاقاً، كان من شأنه وضع حدّ نهائي للخلاف الداخلي المُزمِن، فطوى فصلاً مأسوياً من فصول التاريخ اللبناني. لقد كان لاتفاق الطائف حقًّا فعل السحر.

سحر الاتفاق

كُنّا خلال فترة احتدام الصراع في لبنان نكرر القول: لن يجتمع اللبنانيون حول طاولة الحوار إلا لينقسموا فريقين: فريقاً لا يستطيع أن يعطي وفريقاً لا يستطيع أن يأخذ.

إنّ القيادات التي خاضت حروباً ضارية في التعبير عن تشبثها بالموقع الذي تتمتع به جماعاتها في النظام السياسي الذي كان قائماً، لم تعد تستطيع أن تتخلى عن شيء من ذلك الموقع. وأما القيادات التي خاضت تلك الحروب تحت شعار المطالبة بالتغيير، مع الإصرار على الكثير منه لتعزيز موقع جماعاتها في النظام، فلم تعد تستطيع الاكتفاء بالقليل منه. هكذا أضحى اللبنانيون طرفين لا يلتقيان، وبالتالي لا يتفقان. وبات لا بدّ من طرف ثالث، من خارج الساحة اللبنانية، يجمع أو يصل بينهما بالرعاية، إن لم يكن بالضغط وربما أكثر، كي يكون وفاق فاتفاق بين اللبنانيين.

وقد صدق حدسنا، فلم يلتقِ الطرفان إلا من خلال جسر عربي وصل بينهما نصبته اللجنة العربية السداسية أولاً، ثم اللجنة العربية الثلاثية العليا

بدعم مباشر من سوريا. فكان الاتفاق في مدينة عربية، الطائف، وبرعاية عربية.

فإلى الذين يأخذون على اتفاق الطائف كونه تم برعاية عربية خارج لبنان نقول: ما كان يمكن أن يتم اتفاق طرفين لا يلتقيان إلا على هذا النحو.

فماذا حصل فعلاً؟

كان التشاؤم سيّد الموقف عبر سنوات الأزمة العجاف في لبنان. وكانت هذه الظاهرة ملازمة للأجواء التي كانت تهيمن على البلاد من جرّاء تلاحق مسلسل المشاكل والأحداث منذ انفجار المحنة الكبرى في عام ١٩٧٥. والتي اقتضت ثمناً غالياً من عافية لبنان وشعبه ومن هناء الإنسان فيه، حتى لا نقول من إنسانيته.

ومع إعلان الاتفاق، بدا، وللمرة الأولى، وكأنما كفّة التفاؤل رجحت رجحاناً حاسماً في حدس الناس وأحاسيسهم وتطلعاتهم.

في منطق السجال بين المتشائم والمتفائل، يمكن للمتشائم أن يربح ألف رهان ورهان ما دامت الأزمة مستعرة ومستمرّة. فيكون ربحه تعبيراً عن احتدامها وتجلياً لدوامها. ولكن يكفي أن يربح المتفائل مرة واحدة ليسجّل طي صفحة الأزمة وانتقال البلاد إلى رحاب الانفراج نهائيًا، فهذا من البديهيات.

ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن المتفائل كسب رهانه الأكبر في لبنان بصدور وثيقة الوفاق الوطني، التي تمّ الاتفاق عليها بين النواب اللبنانيين في الطائف برعاية عربية فاعلة.

كُنّا إبّان سطوة الأزمة كلما حلّ استحقاق في حياتنا السياسية انقلب عقدةً مستعصية، فإذا بشريط الاستحقاقات العالقة أشبه بطوق من العقيد الضاغطة يشد على خناقنا ويسدّ المنافذ أمامنا. وهكذا يعلن المغفور له الرئيس رشيد كرامي في مطلع أيار (مايو) ١٩٨٧ استقالة حكومته فلا تقوم حكومة جديدة، ويستشهد الرئيس كرامي بعد حين غيلةً فتسقط حكومته دستوريًا، إلا أن الحكومة مع ذلك تستمر في وضعها الشاذ لتعذّر تأليف

حكومة تخلفها، ويحلّ موعد انتخاب رئيس الجمهورية فلا يجتمع مجلس النواب وتكون النتيجة شغوراً في سدّة الرئاسة الأولى لأول مرّة في تاريخ لبنان، ثمَّ يحلُّ موعد انتخاب رئيس لمجلس النواب فلا يلتئم المجلس ولا يجري الانتخاب فتصاب السلطة التشريعية بالشلل، ويتفرّد رئيس الجمهورية المغادر في آخر لحظة من عهده بإعلان حكومة عسكرية لتتولى مهام الرئاسة إبّان فترة الشغور ريثما يتمّ انتخاب رئيس جديد للجمهورية، فتنشأ في البلاد، بوجود الحكومة التي كانت قائمة، ظاهرة لا عهد للبنان، ولا لأي بلد آخر في العالم، بمثلها من قبل، وهي ظاهرة الحكومتين المتناحرتين في البلد الواحد.

ومما زاد المشكلة تعقيداً أن القائد السابق للجيش، الذي كان على رأس ما سُمّي حكومة عسكرية، أخذ يتصرّف كمن أُوكلت إليه ولاية رئاسية جديدة. فكانت حصيلة كل هذا الزرع السقيم والعقيم حال مستحكمة من التردي والتدهور، ومن الخراب والدمار والشلل، ومن شلالات الدم وملاحم الشقاء، مما لم يسبق أن شهد هذا البلد الصغير نظيره حتى في أحلك ظروف محنته المتمادية.

ولكن ما إن انبلج أفق الوفاق في الطائف حتى بدأت العقد تتساقط تِباعاً، وتنبعث الاستحقاقات حلولاً، فإذا بمجلس النواب يجتمع لينتخب رئيسه وهيئة مكتب له، ثمّ يوالي اجتماعه لينتخب رئيساً للجمهورية، فينهي فترة شغورٍ دامت أكثر من سنة كامله، ويصدّق في الجلسة عينها على وثيقة الوفاق الوطني التي تمّ الاتفاق عليها في الطائف، كل ذلك بعد طول فراق ونزاع وغياب. ويعود مجلس النواب للالتئام مجدداً على عجل، ملبياً دعوة طارئة لانتخاب خلف للرئيس الشهيد رينيه معوّض لدى اغتياله بعد أقل من ثلاثة أسابيع على انتخابه، كي لا يعود الفراغ القاتل، على ما يشتهي القَتَلة المجرمون، لحظة أخرى.

إنّه سحر الاتفاق.

كنّا دوماً نقول إنّ الخلافات بين اللبنانيين هي التي أحدثت شقوقاً

وفجوات في جدران البيت اللبناني تسرّب من خلالها كثير من هبّات التفجير والتسعير من الخارج. بعبارة أخرى، لو لم تكن التناقضات داخل المجتمع اللبناني لما كان للقوى الخارجية ما كان لها من فعل، أو بالأحرى ذلك القدر من الفعل. ولكن، بعد سنوات طويلة من تورط القوى الخارجية في الصراع اللبناني وارتباط القوى الداخلية بها، يجب القول إنّ العكس غير صحيح. أي لم يعد يكفي، من أجل تعطيل فعل القوى الخارجية، أن يتفق اللبنانيون فيما بينهم. قد يصاب المرء بالحمّى بسبب ريح باردة تهبّ عليه من نافذة مفتوحة، ولكن الحمّى لا تزول بمجرّد إغلاق تلك النافذة. فالمرض يبقى له وجود يستدعي المعالجة برغم زوال المسبب.

وهكذا لبنان. فبالقدر الذي كان للتناقضات اللبنانية الداخلية فعلها في استدراج اللاعبين من الخارج إلى داخل الملعب اللبناني، فإن الوفاق بين اللبنانيين لم يعد يكفي لتعطيل دور هؤلاء بعدما تجذّر بين أطراف النزاع. فكان لا مندوحة، تحقيقاً لذلك، من الاستحواذ على دعم القوى الفاعلة إقليميًّا ودوليًّا لهذا الوِفاق. وقد تيسّر ذلك للبنان بفضل رعاية اللجنة العربية ومساندة سوريا لها. فكان في النتيجة ذلك الدعم العارم الذي أعربت عنه المنظمات الدولية والإقليمية والدول الكبرى وسائر دول العالم، ما عدا إسرائيل، لمسيرة الوِفاق والسلام التي انطلقت من الطائف.

وكان لأزمة الخليج ما بين ١٩٩٠ و١٩٩١ فعلها عمليًّا في هذا السبيل. ففي تقدير الكثيرين أنّ الحل لأزمة لبنان لم يكن ميسوراً أو متاحاً، بالسرعة التي تمّ فيها تنفيذ بنود وثيقة الوِفاق الوطني، إلا بفضل الظروف التي أنتجتها أزمة الخليج، ونسيج العلاقات والتحالفات غير المعهودة سابقاً التي رافقتها ونجمت عنها. يبقى أنّ فضل السلطة كان إلى حد ما في حسن استغلال تلك الظروف الإقليمية والدولية المستجدة لمصلحة الحل في لبنان.

ولا يجوز الحديث عما كان لأزمة الخليج من تأثيرات مسهّلة لتحقيق مضمون وثيقة الوِفاق الوطني من غير الإشارة في المقابل إلى أنّ تلك الأزمة

كان من شأنها أيضاً إبراز فضل الاتفاق في إضفاء قـدر من المناعـة على الوضع في لبنان حجب عنه ما كان يمكن أن يتعرّض له من انعكاسات سلبية من جرّاء تطورات الأزمة الإقليمية، خصوصاً وقد عُرف الوضع في لبنان عبر سنوات الأحداث بانكشافه الشديد على أي حدث يقع في المنطقة، فكيف إذا كان هذا الحدث في حجم حرب الخليج وأبعادها.

بعبـارة موجـزة، كُنَّا قبـل ولادة اتفاق الـطائف مرهفي التـأثـر سلبـاً بانعكاسات أي تطوّر يقع في المنطقة العربية أو في منطقة الشرق الأوسط. وبعد الاتفاق اكتسب المجتمع اللبناني من المناعة ما بات يحميه، إلى حدٍّ ملموس، من انعكاسات أية تطورات تجري على صعيد المنطقة.

روى أحد المراسلين الأجانب أنه سأل أحد المواطنين اللبنانيين ذات يوم عما كان لأزمة الخليج (إثر اجتياح العراق للكويت) من انعكاسات على مجمل الوضع الأمني أو السياسي في لبنان. فكان جواب المواطن اللبناني طريفاً ومعبّراً في آن، إذ قال: «حصل شيء غريب في لبنان نتيجة حـرب الخليج . . لا شيء».

إنَّه سحر الاتفاق.

من هنا كان ترحيبنا باتفاق الطائف.

من هُنا كان تأييد الأكثرية الساحقة من الناس لاتفاق الطائف بالجملة، ولـو أنّ بعضهم كانت لـديه اعتـراضات عليـه بـالمفـرّق، أي على بعض جزئيّاته. ونحن من هؤلاء.

من هُنا، بعبارة أخرى، دعمنا اتفاق الطائف في مجموعه، في كليّته، مع وجود ملاحظات لنا على بعض مندرجاته. وقُلنا إنّه، لمجرد كونه اتفاقاً بين اللبنانيين، وبصرف النظر عن مضمونه، كفيل بتحقيق ثلاثة أهداف طال انتظارها، هي: نقل لبنان من مضيق الصراع المسلح إلى رحاب السلام، وإعادة الاعتبار للشرعية،والحياة للمؤسسات الدستورية، وتأكيد وحدة لبنان وبالتالي وجوده.

لا بل من هُنا كان قولُنا المتكرّر: إنّ أهم ما في اتفاق الطائف أنه اتفاق.

فالاتفاق هو عكس الخلاف. وما كان أحوج اللبنانيين إلى اتفاق ما بعد طول نزاع. فبسبب خلافات اللبنانيين فيما بينهم، نشب الصراع المسلّح بينهم، ثم تطور حتى أمسى في مستوى الانتحار. وكانت تلك الخلافات إلى حدٍّ بعيد هي المسارب التي دخلت منها عناصر التخريب من الخارج. فبدا أحياناً كثيرة وكأنما الصراع الدائر على ساحة لبنان لم يكن سوى جولات من حروب الآخرين على أرضنا، كما قال أحد كبار الصحافيين في لبنان.

أجل، إنَّ أهم ما في اتفاق الطائف أنَّه اتفاق.

كان حريًّا بنا في ظل التدهور الذي عصف بلبنان عبر سنوات الأزمة، والذي بلغ ذروته عشية إعلان الاتفاق، أن نُرحب بأي اتفاق يُعقد بين اللبنانيين، نكاد نقول حتى ولو كان، معاذ الله، اتفاقاً على الباطل. ونحن إذ نستدرك بتأكيد إيماننا أنّ الأمة لا تجتمع على ضلال، فإن تشديدنا على أهميّة توصّل اللبنانيين إلى أيّ اتفاق، لمجرّد كونه اتفاقاً وبصرف النظر عن مضمونه، نابع من تلظّينا بنار الخلافات التي مزّقت بلدنا ودمّرته عبر مراحل الأزمة الوطنيّة منذ انفجارها. وما كان يُنقذه من ذلك الواقع سوى اتفاق يُلغي الخلاف المُزمن والمُستحكم.

أمّا فيما يتعلق بالبنود التي كانت مثار نقاش وجدل، فعلينا أن نؤكّد ما يأتي:

- إنّ نص اتفاق الطائف خاضع بطبيعة الحال للتطوير في المُستقبل. من المُفترض أن يكتمل تنفيذه أولاً، لأن الوضع في لبنان لا يحتمل إخلالاً باتفاق معقود. وبعدما يتم التنفيذ يجب أن يكون باب التعديل والتغيير مفتوحاً وإنما بالوسائل السلمية السياسية الديمقراطية، وذلك وفق المادّة الدستورية المُتعلّقة بطريقة تعديل نصوص الدستور، تلك المادة التي تمّ بموجبها تعديل الدستور أصلاً من أجل إدخال الإصلاحات التي نص عليها اتفاق الطائف في صلب الدستور.

- من الخطأ النظر إلى معادلة الطائف على أنّها هدف في ذاتها. فهي

أساساً لا تعكس أحلام اللبنانيين المُتنوّرين الذين يتطلّعون إلى نظام جديد في بلدهم مُنزّه من أية مضامين تمييزيّة. فمما لا مراء فيه أنّ معادلة الطائف لم تُلغِ الطائفيّة السياسية التي تُعتبر الآفة الأساسية في المُجتمع اللبناني ولكنها أتت بصياغة جديدة لآليّة الطائفية السياسية من أجل إضفاء مزيد من التوازن على صيغة المُشاركة في الحكم.

إنَّ نظام الطائف، المُتجسّد في ما يُسمّى جمهورية ثانية، يجب أن يُنظر إليه، في رأينا، على أنّه يُشكّل مرحلة انتقالية ينبغي أن تنتهي في يوم من الأيام بتحقيق حلم الشعب اللبناني بنظام لاتمييزي تسوده العدالة والمساواة وتكافؤ الفُرص بين أبناء الشعب الواحد. ويكون ذلك بإلغاء الطائفية السياسية من النظام، وعند ذلك يكون لبنان قد حقق خطوة نوعيّة حقيقيّة بالارتقاء من جمهورية الطائف، وهي جمهورية طائفية، أي ما يُسمّى الجمهورية الثانية، إلى الجمهورية الموعودة، أي الجمهورية الثالثة.

في الواقع، إن بذور الجمهورية الثالثة الموعودة مزروعة في صلب نظام الجمهورية الثانية، وذلك حيث قضى اتفاق الطائف، ومن ثَمّ الدستور اللبناني بعد تعديله (المادة ٩٥ منه) بأنّ «على مجلس النواب المنتخب على أساس المُناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات المُلائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطّة مرحليّة وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيّات سياسية وفكريّة واجتماعيّة».

وهكذا، إذا كان اتفاق الطائف لم يلغِ الطائفية السياسية، فإنّه في حقيقة الأمر حمّل نظام الجمهورية الثانية بذور إلغائها. لذا نقول: إن الجمهورية الثانية مكتوب لها أن تنجح، ويا للمُفارقة، عندما تزول، أي تُخلي السبيل لقيام الجمهورية الثالثة، التي تتجاوب مع طموح اللبنانيين.

ولكن مهما قيل في إيجابيّات ما تحقق، فإنّ رؤية المستقبل تبقى مُهتزّة، لا بل مُهدّدة، ما لم يلقَ لبنان الدعم الفاعل والعاجل على صعيدين: تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي وإعادة إعمار مرافِقه الحيويّة التي

دمّرتها الأحداث، ومن ثَمّ تنشيط حركة الاقتصاد الوطني اللبناني عموماً على طريق النمو والازدهار.

لبنان في اللعبة الدولية

كان من جرّاء التطوّرات التي عصفت ببلدان شرقي أوروبا والخليج خلال الفترة المُمتدة بين ١٩٩٠ و١٩٩١ أن بزغت الولايات المتحدة الأميركية عمليًّا في موقع الدولة العظمى الفريدة في العالم بلا مُنازع. وأضحت تالياً تمتلك القدرة على التأثير، أكثر مما كانت في أيّ وقت مضى، في مجرى الأحداث في العالم، وفي أيّة منطقة من مناطقه، وحتى داخل أيّة دولة من دُوله.

وهذا الواقع يجب أن يكون داعياً للتبصّر، حتى لا نقول الوجل، للولايات المتحدة نفسها كما لسائر شعوب الأرض. ذلك لأن إمكانيّة التحكُّم في مصير أُمم أخرى لا يُعدّ مجرّد تعبير عن قوة وسلطة فقط، وإنما يجب أن يُعدّ أيضاً تعبيراً عن تبعة ومسؤولية. والذي يجعل هذا الواقع داعياً للتبصّر والتهيّب هو أنّ المسؤولية الجسيمة التي تقترن به لا يُقابلها قدر مماثل من الخضوع للمُحاسبة الحقيقيّة. وما ينطبق على الولايات المتحدة الأميركية في هذا الصدد ينطبق بالطبع أيضاً على سائر الدول الكبرى في العالم، ولو بدرجات متفاوتة تبعاً لمدى قدرتها على التأثير في مجرى الأحداث.

أمّا وأنّ الولايات المتحدة الأميركية تُمثِّل في نظامها تلك الممارسة الديمقراطية الكبرى، فإنّ الإدارة الأميركية تخضع في واقع الحال للمُحاسبة السياسية عند الاحتكام إلى عملية الانتخابات، وتخضع بين استحقاقات الانتخابات لمحاسبة الرأي العام من خلال المجلسين التمثيليين في الكونغرس. ولكن الواقع الذي لا مراء فيه أنّ نتائج الانتخابات كثيراً ما تكون العوامل الحاسمة فيها مرتبطة بالقضايا المحليّة العالقة وليس بمصالح الشعوب الأخرى التي تتأثّر بما تقدم عليه إدارة السياسة الخارجية الأميركية أو بما تحجم عنه. وأما سياسة الكونغرس أو توجّهاته فغالباً ما تتأثر بمراجعات

أو نشاطات الجماعات الضاغطة (اللوبي). ولكن أقطار العالم ليست محظيّة بجماعات ضاغطة مُتكافئة القوّة أو النفوذ تعمل لحسابها. وما أكثر الأقطار التي لا تتمتّع بالإمكانات الماديّة التي تؤهلها لإقامة «لوبي» في واشنطن يعمل لحسابها. فهل تكون قضايا هذه الأقطار من جرّاء ذلك غير عادلة أو أقل أهميّة، أو تكون حقوقها أقل أصالة أو مشروعيّة؟ والجواب على هذا التساؤل هو قطعاً كلا.

ونحن بحكم انتمائنا لدولة صغيرة، كُتب لها أن يكون مصيرها عرضة للتأثّر بما قد تقوم به الولايات المتحدة الأميركية أو لا تقوم، نشعر بأنّ حقائق بسيطة كهذه لا بد من أن تكون محل عناية واهتمام في أي جهد قد يُبذل لصياغة نظام عالمي جديد، كما هي النيّة على ما أخذ يروج منذ انفجار حرب الخليج.

هذا النظام العالمي الجديد ينبغي في اعتقادنا ألّا يؤسَّس على القِيَم السامية التي يلتقي حولها الجميع، مثل العدل والحريات وحقوق الإنسان فقط، وينبغي ألّا يؤمِّن الآلية الصالحة والفاعلة للتنفيذ فقط. وإنما يجب أيضاً أن يوفِّر الضمانات التلقائية لسلامة الأداء، من داخل النظام، الأمر الذي كان العالم يفتقده عند المفاصل المُهمّة. وأمّا حق النقض (الفيتو) الذي ينفرد به الكبار حصراً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي كثيراً ما أُسيء استخدامه، فلا بدّ من إعادة النظر فيه.

لفتني قول لأحد الصحافيين، في تعليقٍ له على الإمكانات والقدرات العسكرية الهائلة التي حُشدت في حرب الخليج إذ طرح تساؤلاً: هل كان العالم، يا تُرى، سيشاهد ما شاهد من الاستعدادات والموارد التي وُظفت في الحدث الخليجي لو كانت الكويت منتجة للجزَر مثلاً ولم تكن مُنتجة للنفط؟ وهذا التساؤل يبقى وارداً ولو سجّلنا، كما يجب أن نفعل، أنّ قضيّة الكويت كانت قضيّة حق وعدل بما لا يرقى إليه أدنى شك. ولقد كان لبنان، والحق يُقال، في مقدم دول العالم وأشدّها وُضوحاً وقوّة في استنكار وإدانة الاعتداء الفاضح الذي تعرضت له من جانب العراق. ولكن مع ذلك يبقى تساؤل المُعلّق الصحافي ذا دلالة خاصّة في إبراز حقيقةٍ يجب أن تكون

معروفة، وهي أنّ مصالح الكبار الذاتية قد لا تتطابق دوماً أو تلتقي ومُقتضيات العدالة المُجرّدة عند التصدّي للقضايا الدولية.

وإذ نقرأ هذا التساؤل الذي طرحه المُعلّق لا نستطيع أن نتمالك الشعور بأنّ مشكلة لبنان قد تكون أساساً أنه مُنتج للجزَر، بالطبع بالمعنى الذي نفترض أنّ المُعلّق يقصده ضمناً. فهذا الواقع يمكن عمليًّا أن يُفسّر، إلى حدٍّ بعيد، لماذا لم يستطع بلدنا أن يستخلص كل القرارات التي كان يحتاجها ويستحقّها من مجلس الأمن في إدانة اعتداءات إسرائيل المُتكررة على شعب لبنان وأرضه، ويُفسّر لماذا كان مصير قرار ظفر به، هو القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن، عدم التنفيذ فبقيَ بعد ١٣ سنة من صدوره طي الإهمال والإغفال، ويُفسّر لماذا تبقى حاجات لبنان المُلحّة على صعيد إعادة البناء والإعمار، برغم الدمار الواسع الذي حلّ باقتصاده وبُنيَته التحتية، غير مستجابة، ويُفسّر لماذا يُدرج اسم لبنان على لائحة الدول المتضررة اقتصاديًّا من أزمة الخليج، بعد نشاط واسع قُمنا به في هذا السبيل، ولا يتسلّم لبنان أيّة مُساعدات أو تعويضات تستحق الذكر في مُقابل ذلك كما تسلمت دول أخرى.

إنّ ما نُريد أن نُسجّل هو بديهي: إنّ الحل لقضية لبنان لا يقترن بمصلحة أو مصالح وازِنَة للدول الكبرى والفاعِلة في العالم. فعلامَ إذن ننتظر من هذه الدول أن تستعجل الحل.

إنّ مصالح الدول الكبرى قد تقترن بقدرة بعض الدول الأصغر على النفع، وقد تقترن بقدرة بعضها الآخر على الأذى. فمصالحها تتجلى في استدرار النفع من الأولى وتجنّب الأذى من الأخرى. إنّ الدول الصغرى المنتجة لمواد حيوية مثل النفط تقع ضمن الفئة الأولى، وتقع إسرائيل، بما لها من حولٍ وطَول في التأثير على مُجريات السياسة داخل الولايات المتحدة الأميركية ودول أخرى، ضمن الفئة الثانية. أمّا دول صغيرة مثل لبنان، التي لا تقوى على الكثير من النفع أو الضرر، فإنها تقع خارج الفئتين، وبالتالي خارج أولوية اهتمامات الدول الكبرى.

فإذا كانت النيّة معقودة على استحداث نظام عالمي جديد، من شأنه ضمان أكبر قدر من الاستقرار، فإنه يجب أن يقوم على مرتكزات لا تراعي فقط مصالح الدول الكبرى، وإنما أيضاً مقومات العدل والإنصاف، في شكل مجرّد، للدول الصغرى.

ولو كانت هذه المقومات قائمة، لما بقي القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والذي قضى بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوبي لبنان فوراً وبلا شروط، معلقاً من غير تنفيذ منذ صدوره في العام ١٩٧٨، ولسارعت الدول المُقتدرة، ومعها المؤسسات الدولية، إلى مدِّ يد العون إلى لبنان، بعدما خرج من محنته الدامية، لتمكينه من إعادة بناء مرافقه المدمّرة.

بعد الواقعة، عين على المستقبل

إذا كانت أعمار الأمم تقاس بما تكتسب من التجارب، فنحن في لبنان نشعر بأننا كبرنا كثيراً كثيراً إذ زاد عمرنا حكمة معبّرة واحدة. لقد تعلمنا من دروس المحنة ما كان يجب أن نعلم من قبل، وهو أن الأزمة، أية أزمة، لا بد أن تنتهي. فأي أزمة في التاريخ لم تنته؟ فإذا كان هذا الواقع بديهيًّا، فلماذا لم نعمل على حل أزمتنا، منذ بدايتها، بإيجاد الحلول الناجعة لها، بالاتفاق، بالتسوية العادلة قبل أن تتفاقم لتمزّقنا وتدمّرنا وتذلّنا.

الأزمة الوطنية، أية أزمة وطنية، تنتهي إما بانتصار الشعب عليها فيبقى واحداً وحرًّا، وإما أن تنتصر عليه فتقضي على وحدته وحريته وبالتالي على جوهر وجوده. ولا ينتصر شعب على أزمته، محتفظاً بوحدته، إذا ما خرج منها بنصفين متباينين، نصفه غالب ونصفه الآخر مغلوب.

فلا حلّ لأزمة وطنية إلا بتسوية، والتسوية من شأنها، بحكم طبيعتها، أن تأخذ من كل فريق بعض ما كان يطمح إليه. فهي بذلك تترك أطراف الأزمة جميعاً على شيء من اللارضى. حتى ليمكن القول إن الحل لأية أزمة وطنية معقدة، كما كانت أزمة لبنان، لا بد أن يقوم على شيء من توازن اللارضى بين أطراف النزاع.

ونردف فنقول: إن توازن اللارضى هو بطبيعته توازن غير ثابت. فما دام كل فريق يشعر بشيء من عدم الاكتفاء، فمن الطبيعي أن ينبري كل فريق إلى العمل على تغيير الواقع لمصلحة ما يصبو إليه. وفي هذا مكمن الحيوية، لا بل الحياة، في المجتمع المتطوّر أو الآخذ في التطوّر.

المهم أن نكون قد تعلمنا من تجربة لبنان المأسوية أمرين عل الأقل: التسليم بحتمية التغيير، والاحتكام إلى الحوار والتفاعل بتوسّل القواعد السياسية الديمقراطية في ضبط خُطانا - ويجب أن نقول في ضبط أحلامنا وطموحاتنا - على طريق التغيير.

إذا سلمنا بهذه الحقائق البسيطة، ارتضينا الجمهورية الثانية معبراً أو عتبة إلى الجمهورية التي تجسّم أحلامنا وطموحاتنا. فلتكن الجمهورية الثالثة جمهورية المساواة، فلا تمييز فيها ولا تفضيل بين مواطن وآخر إلا على أساس الكفاءات والمواهب والأهلية لخدمة المجتمع.

ما كان أحرانا أن نعي هذه الحقائق البسيطة من قبلُ. وما كان أغنانا عن الخضوع لتجارب المحنة المدمّرة. ولكن ما العمل وبعض حقائق التاريخ كثيراً ما تتمرّد على إرادة الشعوب، فلا تدين لها إلا غلاباً.

لعلّ قدرنا أن تكون تسوية أزمتنا غالية، ثمنها يقاس بالدماء والأرواح التي أهدرت وبالدمار الذي خلّفت.

أمّا كل الذين ساعدوا لبنان على التوصل إلى حلٍّ لأزمته، فلهم جميعاً تقدير اللبنانيين وامتنانهم، ولو أن من تبقى من اللبنانيين على أرضهم كانوا يتمنون لو أن هؤلاء بادروا إلى ما بادروا إليه قبلاً، لكانوا وفّروا على العباد عذاباً وشقاء ومعاناة لا تقاس بثمن.

ولقد كان للفترة الممتدّة بين استشهاد الرئيس رشيد كرامي والقضاء على حركة التمرّد التي كان يقودها القائد السابق للجيش العماد ميشال عون، مروراً باستشهاد الرئيس رينيه معوّض، نصيب خاص من الثمن الغالي المدفوع. تلك الفترة كانت عهد الصراع بين القرار والهوى، وقد انتهى

بانتصار القرار على الهوى. انتصر قرار الوفاق والسلام والوحدة على جنون الفرديّة والرهانات الخاسرة والأوهام الجامحة ومشاريع التفتيت لشعب صامد والتقسيم لوطن واعد.

ولكن هذا لا يكفي.

إنّ حياة الأُمم لا تُبنى على لحظة انتصار، إنما على مسيرة بناء متواصلة.

لا يكفي أن ننهي حرباً، وإنهاء الحرب في لبنان لم يكن بالأمر اليسير، وإنما يقتضي في الوقت ذاته تحصين السلام ببناء الدولة الفاعلة والصالحة، أي الدولة القادرة والعادلة، وهي دولة المؤسسات. ومثل هذه الدولة لها شروطها ومقتضياتها، لا بل قواعدها ومقوماتها ومرتكزاتها. الحرب لا تنتهي بتقاسم مغانمها وإنما ببناء دولة. حذارِ أن تبقى هذه الحقيقة ضائعة.

إذا اكتفينا بإنهاء حال الحرب وأهملنا موجبات بناء الدولة التي تحصّن السلام، فإننا لا نكون قد أخرجنا البلد من أزمة، وإنما نكون قد نقلناه من مشكلة إلى أخرى. إذا اكتفينا من إنهاء الحرب بتقاسم مغانمها فالأمن لن يكون استقراراً، وبالتالي لن يكون سلاماً.

إنّ قضية المصير الوطني، فيما لبنان ينعتق من طوق أزمة مُستحكمة، فيما هو ينتقل من حال الحرب إلى حال السلم، هي في إرساء قواعد السلام والاستقرار والنماء. وهذا لا يكون إلا في كنف دولة قادرة وعادلة. وما بناء هذه الدولة إلّا الوجه الآخر لإنهاء حال الحرب.

واللبناني لن يعدم همّة أو إرادة أو تصميماً أو عزيمة... أو حتى إمكانات لتحقيق النقلة النوعيّة المطلوبة وتحصينها.

قُلت في بداية الحرب، قبل ستة عشر عاماً: أخشى على لبنان ولا أخشى على اللبناني. إذ كان لبنان يحتضر فيما كان اللبناني يزدهر. فالذين نزحوا إلى الخارج تفادياً للموت المجّاني وسعياً وراء الرزق الحلال، أصاب

كثير منهم نجاحات باهرة في الميادين التي كدّوا فيها وجدّوا، وجمعوا بنتيجة ذلك ثروات لا يستهان بها. واليوم علينا أن نقول: لا خوف على لبنان بوجود مثل هذا اللبناني. لو بقي هؤلاء في بلدهم كل هذه السنين الطويلة العِجاف، لكانوا عالة على المجتمع المُتمزّق، ولتآكلت خبراتهم وقدراتهم، ولما كانوا اليوم يملكون رساميل يمكن أن تسهم بنصيب مهم في إعادة بناء ما دمّرته الحرب من مرافق البلد، وفي إعادة النشاط والحيويّة إلى الاقتصاد الوطني.

وسيجد اللبناني رصيداً من تجارب الأزمة يبني عليه في انطلاقه لإعادة بناء مرافق بلده وإعادة الحيويّة لاقتصاده الوطني. فلقد استطاع لبنان أن يُحافظ على نظام الحريّة الفرديّة والمبادرة الخاصّة سليماً مُعافى برغم كل الشدائد والضغوط والتحديات التي تعرض لها عبر خمسة عشر عاماً من المحنة المدمّرة. ومن حق اللبناني أن يُطالب أصحاب الرساميل في الخارج، ولا سيما المغتربين اللبنانيين منهم، بأن يعوا حقيقة كلفت لبنان وشعبه الصامد غالياً. هذه الحقيقة هي: أنَّ بلداً استطاع أن يصمد في وجه مثل تلك العاصفة العاتية لهو قادر على تجاوز أية هبّة ريح قد تعترضه في المستقبل. لقد اجتاز لبنان الامتحان الصعب في منطق الصمود.

إنَّ صمود لبنان كما يتجلّى من صمود الحريّات فيه، في مواجهة أعتى التحدّيات عبر سنوات أزمة مُتمادية، يجب أن يكون بطاقة دخول إلى رحاب مستقبلٍ أفضل. وهو قادر على اجتياز امتحان الدخول هذا إذا سلك طريق البناء الصحيح الموصِل إلى تحقيق الدولة القادِرة والعادِلة.

أوراق

من ملفّ الأزمة

١ - أوراق عربيّة

٢٢ مَسِيرَة الإنقاذ وَصُندُوق إعمَار لبنَان

في مؤتمر القمة العربية الأخير الذي انعقد في بغداد، حمل العاهل السعودي الملك فهد مشروع اللجنة العربية الثلاثية العليا الرامي إلى إنشاء صندوق دولي لإعمار لبنان وطلب تبني القمة العربية لهذا المشروع. فأُعلن في ختام أعمال المؤتمر قرار بإنشاء الصندوق برأسمال قدره مليارا دولار أميركي.

وقبل المؤتمر وبعده، أجرت اللجنة العربية اتصالات واسعة مع المنظمات الدولية والدول الصناعية للتعريف بفكرة الصندوق وأهدافه والأدوار التي يفترض أن يؤديها في المساعدة على إعادة بناء ما دمرته أحداث الخمسة عشر عاماً في لبنان. وقد شملت الاتصالات التي أجرتها اللجنة الولايات المتحدة الأميركية ودول السوق الأوروبية المشتركة واليابان، كما شملت البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبعض المنظمات الدولية ذات الاختصاص. وكانت الأجواء التي استخلصتها اللجنة من هذه الاتصالات إيجابية ومشجعة. ولقد شارك في هذه الاتصالات وزراء خارجية الدول العربية الثلاث وموفد اللجنة الأخضر الإبراهيمي.

وكلفت اللجنة العربية إحدى المؤسسات الاستشارية فوضعت مشروع نظام أساسي ومشروع نظام داخلي للصندوق، وشاركت بعض المراجع التابعة لدول اللجنة الثلاثية في تحديد القواعد التي كان يجب أن تبنى عليها

نصوص النظامين الأساسي والداخلي، كما ساهمت هذه المراجع في مناقشة مضامين المشروعين وتطويرها. ثم وزعت هذه النصوص على الدول المرشحة للمساهمة في تمويل الصندوق في شكل أو آخر لإعطاء وجهة نظرها وملاحظاتها على هذه النصوص قبل أن تعرض في شكلها النهائي. وقد حدد التاسع من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ لعقد اجتماع تأسيسي في جدة، في المملكة العربية السعودية، تحت رعاية اللجنة العربية العليا، يضم جميع الدول والمنظمات العربية والدولية التي أبدت استعداداً للمساهمة في رأسمال الصندوق، وذلك لمناقشة النظامين الأساسي والداخلي والتصديق عليهما والاتفاق من ثَم على خط العمل الذي يتعين سلوكه توصلاً إلى تأسيس الصندوق وإطلاقه في أقرب فرصة ممكنة.

وقد تلقى لبنان بطبيعة الحال نسخاً من مشروعي النظامين ليبدي رأيه فيهما، وكنتُ شخصيًّا من موقع المسؤولية، في سدّة رئاسة مجلس الوزراء، أتابع عن كثب الجهود التي كانت تبذل من قِبل اللجنة العربية في هذا السبيل. وقد تقدمنا في حينه من اللجنة بملاحظاتنا على النصوص المقترحة للنظامين الأساسي والداخلي. وقد تركزت ملاحظات لبنان على تلك النواحي من المشروعين التي تتعلق بالمسؤوليات السياسية عن أعمال الصندوق من جانب لبنان، وفق النظام الدستوري المطبق فيه، وكذلك تلك التي تتعلق بطريقة عمل الصندوق من خلال حلقة الوصل الطبيعية بين الدولة اللبنانية وإدارة الصندوق، أي مجلس الإنماء والإعمار. واقترحنا أن يكون للبنان وجود في عضوية مجلس محافظي الصندوق العتيد، الذي يفترض أن يتشكل من جميع الأطراف المساهمة في رأسماله بما لا يقل عن مبلغ خمسة وعشرين مليون دولار، على أن تكون للبنان جميع حقوق العضوية وعليه جميع واجباتها، ما عدا موجب المساهمة المالية بالحد الأدنى المطلوب التي طلب لبنان إعفاءه منها.

ومع أن القرار كان بإنشاء صندوق دولي لإعمار لبنان، إلا أنه كان من المعروف والمسلّم به أن نصيب الأشقاء العرب في تمويل المشروع لا بد أن يكون راجحاً وأساسياً، وكذلك دورهم في إدارته والإشراف عليه.

لم يعقد الاجتماع التأسيسي الذي كان مقرراً التئامه في جدة في ١٩٩٠/٩/٩، بسبب المشاغل المستجدة لأعضاء اللجنة العربية العليا من جرّاء تطورات أزمة الخليج إثر اجتياح العراق للكويت قبل نحو شهر، أي في ١٩٩٠/٨/٢ . فأعلن تأجيل موعد هذا الاجتماع الأول إلى الشهر التالي، على أمل أن تسمح الظروف للّجنة باستئناف النشاط الذي كانت بدأته في هذا الصدد. ولكن الحال في الخليج لم تكن أفضل في الشهر التالي، فأعلن تأجيل موعد الاجتماع مرة أخرى حتى بداية العام ١٩٩١ . ولكن هذا الموعد تبدّد أيضاً بسبب استمرار التصعيد والتّأزم في أوضاع الخليج، والتي بلغت ذروة شدتها في انفجار الحرب المدمرة بعد انتهاء فترة الإنذار الموجّه من التحالف للعراق، بقرار من مجلس الأمن الدولي، للانسحاب من الكويت، والذي حدد آخر موعد له في ١٩٩١/١/١٥ .

لا شك في أن مبلغ رأس المال الملحوظ للصندوق الدولي لإعمار لبنان، والمحدد بملياري دولار أميركي، لم يكن كافياً للوفاء بمتطلبات إعادة البناء بعد الأزمة الماحقة التي عصفت بلبنان على امتداد خمسة عشر عاماً. لا جدال في ذلك.

لم تتوفر بعد تقديرات دقيقة أو موثوقة للنفقات الإعمارية اللازمة، وتقديرها لن يكون فنّيًا بالأمر الهيّن نظراً للاحتمالات المتباينة التي يمكن تصوّرها لما يجب أن يدخل وما يجب ألا يدخل في حساب التقديرات، ونظراً لصعوبة حصر الخسائر التي لحقت بالممتلكات والموجودات الفردية والخاصة، ونظراً لتداخل الشأن الإعماري بالشأن الإنمائي في كثير من الحالات. فإعادة البناء لا تعني بالضرورة، وهي في أكثر الحالات يجب ألا تعني، إعادة تكوين الشيء المدمّر بحيث يعود إلى ما كان عليه شكلاً ومضموناً. ذلك لأن إعادة البناء هي فرصة للتحديث والتحسين والتعزيز تمشياً مع التطورات الفنية والتكنولوجية التي طرأت على المنتجات ووسائل الإنتاج في العالم عبر سنوات الغيبوبة في لبنان، وتجاوباً مع تطور الحاجات وتبدل المعطيات في المجتمع اللبناني عبر تلك السنوات. من هنا القول بأن الفصل بين الوجه الإعماري والوجه الإنمائي في الإنفاق سيكون في كثير من

الحالات إما متعذراً أو غير مستحبّ. كل هذا بالطبع من غير اعتبار للخسائر التي لا حصر لها من فرص الإنتاج الضائعة أو المهدرة إبّان الأحداث وبسببها. فعلى هذا الصعيد حدّث ولا حرج، ولكن هذا لا شأن له بإعادة البناء.

الحقيقة التي لا مراء فيها، في أي حال، أن بنية البلد، بما في ذلك مرافق المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرفأ والمطار وبعض عناصر قاعدة الإنتاج الصناعي والزراعي والمباني الحكومية وتجهيزات الدولة الأساسية وشتى مرافق الخدمات والمرافق المتممة ومتطلبات البيئة السليمة، كلها إما لحقت بها أضرار جسيمة أو أنها بقيت متخلفة دون ما تقتضيه معطيات الواقع. لذلك فإن قيمة التثمير المطلوبة لإعمارها أو تنميتها، كيفما تمّ تقديرها، مرشحة لأن تبلغ في مجموعها أرقاماً تتعدى إمكانات لبنان الذاتية بفارق شاسع.

في واقع الحال أن الدَّين الداخلي المترتب في ذمة الدونة، يشكل عبئاً تبدو الخزينة العامة قاصرة حتى عن خدمته من مواردها الذاتية. ونحن لا نذكر الدين الخارجي العام لأنه ما زال في مجموعه لا يشكل عبئاً ضخماً بالمقارنة مع أوضاع بلدان أخرى من العالم الثالث. هذا مع العلم أن حال الديون الخارجية مكتوب لها أن تتفاقم سريعاً بفعل المجهود الإعماري والإنمائي الواسع الذي لا مفرَّ للدولة من خوض غماره.

والحكومة اللبنانية، إلى كل ذلك، تواجه أعباءً متزايدة من المصاريف الإدارية والنفقات الاجتماعية في كنف أحوال يسيطر عليها ما يعرف بالتضخم اللولبي، المتنامي والمتسارع. إن المشاكل والمعضلات الاجتماعية، والتي تبدو مستعصية في ظل الظروف القائمة، مرشّحة لأن تشكل تحدياً متعاظماً مع الزمن ما لم تفلح الدولة في كسر الحلقة المفرغة التي تلازم ظاهرة التضخم. وهذا ما لا تستطيعه بقدراتها الذاتية وحدها.

ثمة انطباع شائع، خصوصاً في الأوساط الخارجية، أن الثروات الخاصة العائدة للأفراد اللبنانيين، ولا سيما بين المغتربين منهم، والتي

جناها هؤلاء في الخارج إبّان سنوات الحرب في لبنان، يجب أن تكون أكثر من كافية، إذا ما أُحسنت تعبئتها، للوفاء بحاجات لبنان الإعمارية والإنمائية. والمقصود بهذا القول، حسبما يتراءى، أن هذا الواقع يجب أن يُغني لبنان عن طلب المساعدات الضخمة من الخارج.

لا مشاحّة في أن أي تخطيط يوضع بعد اليوم لإعمار لبنان وإنمائه لا بدَّ أن يلحظ واضحاً سبل ووسائل تعبئة المدخرات اللبنانية الخاصة بأقصى ما يمكن من الفعالية. ولكن رؤية النجاح لهذا المسعى في تأمين المقادير المطلوبة تبقى مرتبطة باعتبارات ثلاثة على الأقل، هي:

ـ أنَّ من المتعذر عمليًا التوصل إلى تقديرات موثوقة لهذه الثروات، التي قد تكون أحجامها الرائجة مضخّمة أو موهومة.

ـ أنَّ مبالغ ضخمة جدًّا نسبيًّا مطلوبة لتمويل الإنفاق على إعادة بناء وتطوير البنية التحتية في لبنان، وهذا باب للتثمير لا يستهوي عادة أو لا يجتذب التثمير الخاص المباشر، أو هو غير ميسور لذلك في ظل المعطيات التوظيفية في لبنان.

ـ أنَّ أي مسعى جدي لاستنفار المدّخرات الخاصة الفردية للتثمير في النشاطات الإعمارية والإنمائية يفترض وجود دور تحريكي منظَّم (catalyst) في الاقتصاد الوطني. وهذا ما يفتقده لبنان إلى حد بعيد في ظل غياب أو ضعف الإطار المؤسسي المطلوب، وتحديداً غياب سوق مالية ناشطة ومنظمة أو سوق نقدية متطورة.

كل هذا من شأنه أن يجعل للصندوق الدولي لإعمار لبنان، المقترح إنشاؤه، دوراً استثنائيًّا أكثر طموحاً مما كان في التصور سابقاً.

إننا نُقرّ بأن رأس المال الملحوظ للصندوق العتيد، أي ملياري دولار أميركي، لن يكون في ذاته كافياً للاستجابة لمتطلبات الإعمار والإنماء في لبنان في المستقبل المنظور. ولكننا نرتقب لهذا الصندوق، إذا ما أُحسن تصوّر وظائفه ووسائل عمله وتكوين إدارته، وإذا ما أُعطي الحوافز

الضرورية، دوراً تحريكيًا بنّاءً وخلّاقاً يغدو رأس المال الملحوظ معه كافياً أو شبه كافٍ.

والمقصود هنا ما يستطيع الصندوق العتيد القيام به على صعيد صياغة المشاريع ودراسة جدواها، والعمل على تكوين الهيكل المؤسسي الأفضل عمليًا لكل مشروع، وتصميم أدوات التمويل اللازمة (من أسهم وسندات وخلافها) التي يمكن أن تساعد على تعبئة المدخرات الخاصة واستيعابها إلى أقصى الحدود الممكنة، وربما التدخل لاعباً مباشراً في السوق، إسهاما في خلق سوق ناشطة للأوراق المالية على أنواعها، استكمالاً للبنية المؤسسية للتوظيف الخاص في المشاريع الإعمارية والإنمائية، وتعزيزاً للمناخات التثميرية الفاعلة. وربما فكّرت إدارة الصندوق بأساليب للعمل أخرى تعزيزاً لدوره التحريكي، إضافة لدوره الطبيعي في التمويل المباشر للمشاريع التي تدخل في نطاق اختصاصه.

كان اللبنانيون في الماضي، كلما طرح موضوع إعمار لبنان وإنمائه، يعقدون رهاناتهم في شكل كلّي تقريباً على الدعم الخليجي. فكانت الخطط الإعمارية والإنمائية تلحظ للمساعدات العربية حيّزاً أساسيًا. وما زال اللبنانيون يراهنون على دعم أشقائهم في الخليج إلى أبعد الحدود الممكنة، ولكنهم أصبحوا أيضاً يدركون أن إمكانات هذا الرهان أمست أقل غزارة مما كانت في الماضي، وذلك باعتبار ما تعرض له الخليج من استنزاف خلال حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، ثم خلال أزمة الخليج الأخيرة التي انفجرت باجتياح العراق للكويت،وبلغت ذروتها في حرب طاحنة لم تبقِ ولم تذر، وكذلك باعتبار عوامل الوهن التي حلّت بصناعة النفط في العالم نتيجة انحسار الطلب وتقهقر الأسعار في ظل حالات الركود التي اجتاحت اقتصادات الغرب ولا سيما في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية.

مع هذه التطورات أضحى اللبناني يعي أنه، مع استمرار رهانه على الدعم العربي، ولا سيما من الدول الشقيقة القادرة في الخليج، لا بدَّ أيضاً أن يستنفر كل إمكاناته الذاتية وتعبئة كل موارده المتاحة لتنفيذ المشاريع التي

تعيده إلى الحياة الطبيعية وتمكّنه من استئناف مسار تطوره ونموه واستعادة موقعه في الأسرة العربية والمجتمع الدولي.

ولكن مهما قيل في إمكانات اللبنانيين الذاتية، فإنها تبقى قاصرةً جدًا عن الوفاء بنصيبٍ يستحق الذكر من احتياجات لبنان على صعيد إعادة البناء. فلا غنى إذن عن دعم كبير يتلقاه لبنان من الخارج كي يتمكن من تجاوز تحديات المرحلة المصيرية التي يمرّ فيها حاليًا.

علينا ألا ننسى أن مسيرة الإنقاذ التي انطلقت من الطائف ترمي عملياً إلى خدمة ثلاثة أهداف أساسية متداخلة ومتلازمة ومتكاملة: الوفاق فالسلام فالبناء. فأي إهمالٍ لأحد هذه الأهداف سيكون من شأنه تعريض المسيرة برمّتها للتعثر.

فلا غروَ في القول والحال هذه: إن لبنان، ما لم يظفر بالدعم الواسع الذي يحتاجه من الخارج لمواجهة التحديات الإعمارية الضخمة التي تنتظره، معرّض لأوخم العواقب التي يمكن أن تترتب على تعثّر المسيرة. فالإحجام عن مساعدة لبنان في عملية البناء، أو إعادة البناء، سيؤدي حتماً إلى تجميد العملية أو تأخيرها. وهذا يمكن أن يجرّ إلى نتائج يجوز اختصارها تحت عنوانين: إضعاف مكانة الشرعية وتفجير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

إن التلكؤ في مباشرة عملية الإعمار على نطاقٍ واسع سيكون بمثابة إظهار أو فضح لعجز الدولة عن تلبية حتى الحاجات البدائية للمواطنين، وذلك باعتبار ما أصاب مرافق حيوية مثل الماء والكهرباء والمواصلات من أضرار بالغة. وكان من الطبيعي أن يتطلع المواطنون بلهفة بالغة إلى عودة الدولة من أجل الحصول على ما هو من بديهيات الحياة في المجتمعات الأخرى، حتى المتخلفة منها. لذلك فإن أي تباطؤ في تنفيذ مشاريع الإعمار وإعادة البناء سيكون من شأنه بطبيعة الحال النيل من رهان الناس على الدولة. ولما كانت الشرعية هي محور مسيرة الإنقاذ، بها انطلقت وعليها تتوقف، فإن الإساءة إلى صورة الدولة وبالتالي إضعاف الشرعية في دورها

ومكانتها سيكون من جرائها تعريض مسيرة الإنقاذ برمتها للتعثر والشلل.

ثم إن تجميد أو تأخير عملية الإعمار لا بدَّ أيضاً أن يكون من نتائجها الحؤول دون عودة الاقتصاد الوطني إلى النشاط والحركة والنمـو، مع مـا يترتب على ذلك من تفاقم في مشكلات اجتماعية خطرة مثل الفاقة والبطالة وفقدان الخدمات الاجتماعية والصحية والبيئية الأساسية. ولا شك في أن تفجّر مثل هذه المشكلات من شأنه أن يجعل الشرعية، وهي ما زالت طرية العود، في مواجهة تحدياتٍ لا قِبلَ لها بها، الأمر الذي سيكون من جرّائه وضع مسيرة الإنقاذ برمّتها على المحك.

ثم يجب ألا ننسى أمراً مهمًا آخر، وهو أن مجرد إنشاء صندوق دولي لإعمار لبنان، تساهم فيه الدول العربية القادرة والدول الصناعية الكبرى، سيكون بمثابة فعل الإيمان بمصير لبنان، وسيكون بالتالي باعثاً لثقة العالم الخارجي في مستقبل هذا البلد. ويعني هذا أن إنشاء الصندوق المقتـرح سيكون عاملاً فاعلاً في تنشيط حركة التثمير الخارجي في اتجاه لبنان، سواء كان مصدرها المنظمات الدولية أو الدول الصديقة أو أصحـاب الرسـاميل الخاصة.

إن الرهان المعقود على قيام الصندوق الدولي لإعمار لبنان، الذي سبق أن تبنّت اللجنة العربية العليا إنشاءه، هو بـلا أدنى ريب في محلّه. عسى أن تسمح الظروف بإخراج هذا المشروع إلى حيّز الوجود قريباً.

٢٣ وَاعــُـروبَـتَــاه

سمعنا منذ وضعت حرب الخليج أوزارها تساؤلات كثيرة يطرحها سياسيون ومسؤولون وصحافيون عرب عن السبيل الذي ينبغي سلوكه عند هذا المفترق. ومحور هذه التساؤلات يختصر في عبارة: هل نسير على المبدأ القائل: عفا الله عما مضى؟

لقد ارتكب الرئيس العراقي خطيئة فادحة، حتى لا نقول مميتة، هي من الكبائر، في حق شعبه وأمّته، كان من جرّائها شرذمة العرب وتمزيق صفهم، وإيقاع الفتنة بينهم، وتشريد عشرات الألوف لا بل مئات الألوف منهم، ونشر الموت بين أخوة لهم، واستنزاف ثروات ضخمة من طاقاتهم، وتدمير الكثير من مرافقهم. فهل يكون الردّ على مثل هذه الخطيئة بالغفران وليس إلا الغفران؟

إذا كان هذا ببساطة هو الرد على الخطيئة فما الذي يمنع ظهور صدّام جديد كل يوم في كل زاوية من زوايا الوطن العربي، لا بل ومن العالم؟ ألا يكون العفو في هذه الحال بمثابة الترويج للمروق والعدوان، وكذلك التشجيع المجاني على تكرار الخطايا وتعميمها؟ وماذا نقول عند ذاك لأولئك الذين فاضت عليهم الخطيئة موتاً وبؤساً ومآسي من كل ضرب ولون؟ وما أكثر هؤلاء، خصوصاً في العراق والكويت.

وإذا لم يكن العفو هو الرد الطبيعي أو الأجدى، فما هو البديل، وإلى أين نسير؟ ماذا عسانا نفعل حيال من ارتكب الخطيئة وبقي متربعاً على قمة الحكم في بلده ولو فوق ركام بنيانه وحطام منجزاته؟ ثم ماذا عسانا نفعل حيال شعب شقيق دفع غالياً من دمه وكرامته وهنائه ثمناً لشطط خاطف قراره، من غير أن يستطيع التخلص من قبضته؟

ولا نَنْسَ أن شعب العراق ليس مسؤولاً عن تعاظم خطر رئيسه أكثر من قوى فاعلة في المجتمع الدولي أمدّته بالأسلحة المتطورة أو بالدعم السياسي أو المادي عندما كانت مصلحتها تقضي بذلك.

كيف عسانا نتوجّه حيال شعوب شقيقة غارقة في الخيبات والخذلان، ضلّلها المعتدي فسارت بعواطفها في ركابه مأخوذة بشعاراته الجوفاء وتحدياته الرعناء؟

هل نأخذ الكل بجريرة البعض؟ هل نجعل المجموع ضحية القلة أو الفرد؟ وماذا يكون إذ ذاك مصيرنا، مصير كل منا، ونحن جميعاً جزء من ذلك الكلّ وبعض من ذلك الجمع؟ هل ندع ذلك العضو يشتكي من غير أن نذَر سائر الأعضاء، ونحن جميعاً منها، تتداعى له بالسهر، إن لم يكن بالحمّى؟ وقد قال الرسول ﷺ: «مثَل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالحمّى والسهر». وهل نزيد الشعب المسحوق والمنكوب عذاباً وشقاءً وعناءً؟

ولو فعلنا؟ ماذا عسانا نجني من ذلك كله؟ هل نعيد بذلك الوئام واللُّحمة إلى أمّة مشرذمة؟ هل نعيد العافية لمجتمعات منهكة؟ هل نعيد إلى الأمة ثروة مبددة؟ هل نعيد إلى الأمة المحبطة أملاً ضائعاً؟ هل نعيد إلى أمة جريحة كرامة مسفوحة؟ الجواب على كل هذه التساؤلات هو قطعاً كلاّ. إذن ماذا نحن فاعلون، وإلى أين نسير؟

فلنعترف أننا نواجه مسألة لا ينفع فيها الإغراق في التبسيط، عفواً أو زجْراً أو ردعاً. فالعفو ليس ردًّا على خطيئة هي من الكبائر في المقياس القومي والإنساني. وبديل العفو ليس بسيطاً: فهو إما غير مُجدٍ، أو غير

عادل، أو غير بنّاء. وقد يكون مؤذياً أو جائراً أو مدمّراً. وقد يكون، في البُعد القومي للكلمة، انتحاريًّا.

إن لم يكن عفو فماذا؟

إن نقيض العفو هو الاقتصاص، أو الانتقام.

قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ في القِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الأَلْبَابِ﴾.

القصاص لمن ارتكب. إننا لا نطلب عفواً لصدام حسين، وهو الذي اقترف خطيئة لا تغتفر، لا بل جريمة في بُعدها الوطني والقومي. ولكننا نرى محاذرة الاقتصاص من شعبه، شعب العراق، أو من أي شعب آخر كان ضحية تضليله. ولقد قال تعالى:﴿وَلَكُمْ في القِصاصِ حَيَاةٌ﴾، ولم يقل الانتقام. أما إنزال العقاب عشوائيًّا، بمن لا يستحق، وأخذ البريء بجريرة المرتكب، فذلك من قبيل الانتقام وليس القصاص.

إذا كنا نأخذ بمبدأ أن لا مبرر ولا مسوّغ للعدوان فعلينا قياساً أن نأخذ أيضاً بمبدأ أن لا مبرّر ولا مسوّغ للانتقام. فالانتقام ليس إلا مقابلة العدوان بمثله. وإذا كنا ننبذ الانتقام فيجب أن ندين بدين التعقل، ولا نقول التسامح.

عندما حاول العراق تبرير غزوه الكويت بالحديث عن خلاف على الحدود بين البلدين، أو عن نزاع الجارين الشقيقين حول حقل نفط مشترك بينهما، أو عن تجاوزات زعم العراق أن الكويت ارتكبتها في تطبيق السياسة النفطية المتفق عليها داخل منظمة الدول المصدرة للبترول، أو عن تمادٍ بَدَر من الكويت، حسب ادّعاء حاكم العراق، في المطالبة بدين كبير مترتب لها في ذمته، فإننا لم نتوقف للحظة واحدة لنفكر في ما إذا كان الحق في كل هذه القضايا وغيرها إلى جانب العراق إو إلى جانب الكويت، بل سارعنا، وسارعت أكثر دول العالم، إلى إدانة الغزو العراقي للكويت من حيث المنطلق والمبدأ. أيًّا تكن حقيقة القضايا العالقة أو الأزمات الناشبة، فإن فضّ النزاعات بين الدول لا يجوز أن يتم في حال من الأحوال بالاحتكام إلى قوة السلاح، وإنما يكون بالاحتكام إلى الحق والعدل والقانون. والسبيل إلى ذلك هو في اللجوء إلى التفاوض المباشر، أو إلى المحكمة الدولية، أو إلى

هيئة تحكيم عربية أو دولية أو إلى مرجع آخر يتفق عليه.

موجز القول إن العدوان المسلّح سبيلاً لفضّ الخلافات بين الدول، وبخاصة بين الأشقاء، مرفوض، وكذلك الانتقام بما هو ردّ على العدوان بمثله. ففي منطق الانتقام يتساوى الظالم والمظلوم. فلا نبحثنَّ عن مبررات له أو مسوّغات.

التاريخ، قديمه وحديثه، يشهد بأن المصالحة هي المخرج الوحيد من المأزق. فلا العفو ولا الانتقام. ويجب أن لا يكون في ذلك جُناح على أحد أو غضاضة لأحد.

كثيرون من الذين ما زالوا على قيد الحياة في العالم اليوم يذكرون ما وقع من أحداث جسام بين الدول، طوت المصالحات فيما بعد صفحتها: من ذلك جميع المغامرات العسكرية المدمرة التي خاضتها ألمانيا في عهد هتلر ضد جيرانها وسائر الدول الكبرى، والضربة الغادرة التي سددتها اليابان للولايات المتحدة الأميركية في بيرل هاربر في بداية الحرب العالمية الثانية، والقنبلتان النوويتان اللتان ألقتهما الولايات المتحدة فوق مدينة هيروشيما ومدينة ناكازاكي في اليابان، وسوى ذلك من الأحداث التي لا حصر لها. ألم تخرج كل هذه الدول من حال العداء التي كانت بينها، حتى أضحت الآن على خير ما تكون العلاقات السلمية بينها، وكثير منها على ما يشبه التحالف فيما بينها، وبعضها (في أوروبا الغربية) تسعى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بينها على أنقاض العداوات السابقة.

ونحن العرب، ألم تكن لنا تجارب مماثلة مع الغير؟ ألم تتجاوز الدول العربية ما قدمت الولايات المتحدة الأميركية وسائر الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا، من دعم مالي وعسكري وسياسي لإسرائيل في عدوانها التاريخي على الأمة العربية واعتداءاتها المتكررة والمدمرة على عدد من الدول العربية. وأكثر من ذلك، في قبولهم منطلقات السلام في الشرق الأوسط، وانفتاحهم على الاتصالات الرامية إلى إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بناءً على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن

الدولي ومن خلال مؤتمر دولي، ألا يوحي العرب بالاستعداد لتجاوز حال العداء مع عدوهم التاريخي إسرائيل واحتمال تطبيع العلاقات معها مستقبلاً، وفي ذلك إذا حصل طي لملاحم من الصراع الدامي المدمر غصّت بها صفحات التاريخ الحديث؟

فكيف يكون ذلك بين دول العالم، وبين الدول العربية والغير، ولا يكون مثله بين العرب والعرب؟

يقال: إنه ليس في السياسة صداقات دائمة أو عداوات دائمة، وإنما فقط مصالح دائمة. وبين العرب أكثر من المصالح المشتركة. إن بينهم مصيراً مشتركاً. فلا الصداقة بينهم كافية ولا العداوة دائمة. أما الدائم الوحيد بينهم فالرابط القومي والمصير الواحد. وهم بهذا المعنى أشقاء.

نخلص من كل ما سلف إلى القول: إن المخرج الوحيد من المأزق العربي الراهن هو طريق المصالحة ليس مع الرئيس العراقي وإنما بين العرب. والمطلوب مصالحة هادفة مبنية على قواعد صلبة ومستوحاة من دروس الماضي وعِبر الحاضر ومقتضيات النهوض مستقبلاً، وفي أسرع ما يمكن، من الواقع الرديء الذي انتهى إليه العرب.

المصالحة يجب أن تبنى على صيغة إنقاذية لعروبة العرب، بمعنى المحافظة على العرب أمة واحدة، وبخاصة في نظرتهم إلى وحدة المصير بينهم. إنهم جميعاً أقوياء إذا اجتمعوا، وكلهم ضعيف إذا تفرّقوا. والصيغة الإنقاذية المطلوبة لا بد أن تنطلق من نقد ذاتي عميق ومن تقويم موضوعي شامل لتجارب الماضي في العمل العربي المشترك، وبنظرة مستقبلية تهدف إلى تطوير معادلات جديدة للعمل العربي المشترك بما يضمن سير هذه الأمة في اتجاه واحد: نحو المزيد من التعاون والتضامن والتكافل والتكامل.

إن تجربة جامعة الدول العربية، باعتبارها الوعاء القومي للعمل العربي المشترك، كانت هزيلة لا بل فاشلة. واللحظة الحاضرة يجب أن تكون ملائمة لإعادة نظر جذرية في هذه الصيغة للعمل العربي المشترك. وأية محاولة جدية لإجراء مثل هذه العملية لا بد أن تولي عناية خاصة لقضايا

العرب المشتركة من زاوية الأمن، فينصب الاهتمام على دراسة متطلبات الأمن السياسي والأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن الغذائي وما إلى ذلك. والعنوان الجامع الأكبر هو الأمن القومي.

ولا بدّ في عملية إعادة النظر من إيلاء اهتمام خاص لضرورة التوجه نحو هدف رصّ الصف العربي انطلاقاً من شبك المصالح بين الدول والشعوب العربية على شتى الصعد، وبخاصة الاقتصادية منها. فتجارب الماضي برهنت على أن بناء هيكل التضامن العربي على الشعارات العاطفية والطروحات الفوقية مع مواصلة الضرب على وتر العصبيات القطرية الحادة لم يعد يكفي لضمان استقرار الهيكل. وقد يكون من المفيد الاعتبار بدروس التجربة الأوروبية التي انطلقت من قاعدة شبك المصالح بين الدول المعنية في إطار السوق الأوروبية المشتركة على وعد التدرج في تمتين أواصر العلاقات فيما بينها وصولاً إلى التكامل.

وأي تصوّر جديد لبنية العمل العربي المشترك لا بدّ أيضاً أن يلحظ إيجاد آلية فاعلة لحسم الخلافات والنزاعات بين الدول العربية، كيلا تتكرر التجربة المرّة التي تعرضت لها الأمة العربية من جرّاء انفجار أزمة الخليج.

والخروج من المأزق العربي الراهن يستوجب أيضاً تعريب قضية العراق بعد تدويلها، أي استعادة المبادرة في معالجة الوضع العراقي الناجم عن الحرب ضمن الأسرة العربية، حتى لا يبقى الجرح العراقي نازفاً يهدد بالانعكاس سلباً على الأوضاع العربية عموماً ويستغله الغير في غير مصلحة العرب المشتركة.

نهتف واعروبتاه، لأننا نَرى أن العروبة في خطر. فلننقذها. وإذا لم نفعل فحكم التاريخ لن يرحمنا.

٢٤ الترابط في أزمة الخليج

كان الموقف المبدئي الذي وقفه مجلس التعاون الخليجي دوليًّا إبّان الأزمة التي انفجرت باجتياح العراق للكويت، معارضاً لأي ربط بين الحل المطلوب لأزمة الخليج وبين أي قضية أخرى، فما كان من العدل، ولا من المنطق في شيء، التسليم بأي شرط لانسحاب القوات العراقية الغازية من الكويت. وقد التزمت هذا الموقف المبدئي إلى جانب دول الخليج بعض الدول العربية الأخرى، ومنها مصر وسوريا والمغرب ولبنان.

ولم يكن من المقبول حتى في المنطق القومي على الصعيد العربي أن تكون المطالبة بحل عادل لقضية العرب المركزية، قضية فلسطين، شرطاً لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت. فليس بين العرب من يأخذه الوهم للحظة واحدة أن خطف دولة عربية لدولة عربية أخرى يمكن أن يزعج إسرائيل ويضايقها كي يعتبر ذلك سبيلاً للضغط عليها للتسليم بما كانت وما زالت ترفض. وليس بين العرب من يصدق أن أزمة تنشب بين العرب، مثل احتلال العراق للكويت، فتوقع الفتنة بينهم وتمزّق صفوفهم، يمكن أن يتخذ منها حلفاء إسرائيل سبباً للانقضاض عليها أو حتى للضغط عليها كما لم يفعلوا من قبل. فالعربي لم يصلح يوماً، ولا يصلح اليوم، ولن يصلح أبداً، رهينة في يد العربي لانتزاع المواقف من العدو أو حلفائه.

كنت شخصيًّا في القاهرة يوم وقعت الواقعة، أمثل لبنان في اجتماع

منظمة المؤتمر الإسلامي، ثم في اجتماعات مجلس الجامعة العربية، وكنت أول مسؤول عربي جهر باستنكار الاجتياح.

أوفد العراق نائب رئيس وزرائه، الدكتور سعدون حمّادي، خصيصاً لهذه الغاية، فاستمعنا إلى مرافعة مسهبة منه تبريراً للاجتياح. فجاء في تلك المطالعة سرد لخلافات العراق مع جارتها الكويت حول الحدود بين البلدين، وحول حقل للنفط على الحدود بينهما، وحول دين كبير في ذمّة العراق للكويت والفوائد المترتبة عليه، وحول السياسة النفطية التي كانت الكويت تسلكها خلافاً لمصلحة العراق في نظر القيادة العراقية. هذا إضافة إلى حملة عنيفة شنّها على أهل الحكم في الكويت، والقول بأن الكويت كانت في التاريخ جزءاً من العراق، متجاوزاً مشكلة الحدود بين البلدين التي كان بدأ الحديث بها.

ومن اللافت أن الربط بين الانسحاب والقضايا الكبرى، ولا سيما قضية فلسطين، لم يرد له ذكر في تلك الجلسة. كما من اللافت أن القيادة العراقية لم تتخذ من الربط مع قضية العرب في فلسطين موقفاً إلا بعد مرور ما لا يقل عن عشرة أيام على الاجتياح. وفي هذا دلالة قاطعة، إذا كان ثمّة داعٍ للتدليل، على أن قضية فلسطين لم يكن لها علاقة بأساس الخلاف بين البلدين الشقيقين، أو بأسباب الاجتياح. وما كان الربط سوى حجة واهية لتبرير الاحتلال وذريعة مكشوفة لاستمراره.

ليس بين الدول العربية الرافضة لمبدأ الربط دولة واحدة لا تعترف بأن قضية فلسطين هي جوهر القضية العربية، لا بل هي قضية العرب المركزية. وليس بين الشعوب العربية شعب واحد لا يلتزم قضية فلسطين باعتبارها قضية مصير لكل منها، وللأمة العربية جمعاء، ويقدّمها تالياً على كل القضايا. هذه الحقيقة يجب أن تكون منطلقاً لإدانة افتعال أية مشكلة بين العرب تشغلهم أو تصرفهم، ولو إلى حين، عن قضيتهم المركزية في فلسطين، فكيف إذا كانت المشكلة في حجم احتلال قطر عربي لقطر شقيق، وكيف إذا كان مفتعل المشكلة يتستر بجعل القضية مطية.

نقول كل هذا ونردف: إن رفض الربط كان طبيعيًا ومبرراً في نهج المعالجة لقضية الاحتلال العراقي للكويت، ولكن الربط كان في واقع الأمر قائماً في التفكير.

كانت الولايات المتحدة الأميركية، ومعها حلفاؤها الغربيون، تبرر رفضها أية محاولة للربط بأن العدوان يجب ألّا يكافأ، وأن المعتدي ليس جديراً بأية ترضية، ولا حتى على مستوى إنقاذ ماء الوجه. أما الدول العربية الرافضة للربط فقد انطلقت في موقفها من التزام مضمون ميثاق جامعة الدول العربية القائم على احترام سيادة الدول الأعضاء كافة، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة.

ولبنان التزم هذا الموقف، ولكنه برره أيضاً بالاستناد إلى منطق العلاقة بين الدول. فقلت في تعليل الموقف المستنكر والشاجب للاجتياح غداة وقوعه إننا لا نستطيع أن نقرّ للأقوى بأن يبتلع الأضعف أو للأكبر بأن يلتهم الأصغر، ولو فعلنا لأضحت العلاقات الدولية نهباً لشريعة الغاب. وأردفت قائلاً إننا من البلدان الأصغر والأضعف.

ويجب أن نذهب أبعد من ذلك فنقول: لو تركت العلاقات الدولية لحكم القوة، فأين يغدو مصير قضية فلسطين؟ إذا سلمنا بمنطق الحق للقوة، فأين يغدو حقنا في فلسطين ما دامت إسرائيل هي الأقوى؟ ماذا يحل بقوة الحق الذي نتسلح به في الدفاع عن قضيتنا، قضية المصير العربي في فلسطين؟ وبنفس المنطق، ماذا يحل بحقنا في الأرض اللبنانية التي تحتلها إسرائيل؟ وأين يغدو حق سوريا في الجولان في تلك الحال؟ وأين سيكون حق العرب في أرضهم إذا ما قررت توسيع رقعة احتلالها وعدوانها في أي اتجاه من الاتجاهات من حواليها؟

هناك شيء من الربط الضمني بين موقفنا من احتلال الكويت ومصالحنا الوطنية والقومية. إنه كامن في أي تعليل نسوقه لرفضنا احتلال دولة لجارتها. وهذا طبيعي، إن أقوى الروابط بين الدول هي روابط المصلحة. ولو وعينا كنه هذه القاعدة منذ البداية لسلكنا نحن العرب، في

تطوير العلاقة فيما بيننا السبيل الذي سلكته أوروبا في شبك مصالحها فيما بينها سعياً وراء المزيد من الوحدة.

ولكن الربط في التفكير، بخلاف نهج المعالجة، كان أبعد من ذلك. فلقد كان في تفكير الجميع، حتى إبان احتدام أزمة الخليج، أن الاستقرار في الشرق الأوسط سيبقى بعيد المنال من غير حل عادل لقضية فلسطين. وكان الربط غير المحكي، طي التفكير المكتوم، في التلاقي على فهم متقارب لقضية الاستقرار في المنطقة، مؤداه: أن تحرير الكويت يجب ألا يكون مشروطاً بأمر آخر، ولكن تحرير الكويت يجب أن يكون منطلقاً لجهود جديدة لا بد من أن تُبذل لإيجاد حل عادل لقضية فلسطين.

أليس هذا ما يُستنتج من الحركة الواسعة التي شهدتها الساحة الدولية عموماً وساحة الشرق الأوسط خصوصاً، في أعقاب حرب الخليج مباشرة، وكان أبرز ما في هذا النشاط التحرك الذي قامْ به وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر خلال جولته التي شملت الرياض والكويت والقاهرة ودمشق وإسرائيل وموسكو وأنقره. وكذلك اللقاءات التي تمت بين رئيس الولايات المتحدة الأميركية وكل من رئيس وزراء كندا ورئيس جمهورية فرنسا ورئيس وزراء بريطانيا. والمواقف الاسرائيلية المتوترة التي صدرت بعد الحرب الخليجية حول بعض البدائل المطروحة لحل النزاع العربي الإسرائيلي تشهد أيضاً بالاهتمام الذي انصبَّ دوليًّا على قضية الشرق الأوسط، وفي عمقها قضية فلسطين، بعد أزمة الخليج وبسببها.

وهكذا، لا يمكن عمليًّا فك الارتباط، أو نفيه، بين نتائج أزمة الخليج والتحرك الدائر حاليًّا بحثاً عن حلول لقضايا المنطقة، وفي صلبها قضية فلسطين.

وكان هناك شيء من الربط الضمني في الخطاب الذي ألقيته باسم لبنان أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك في ٢/١٠/١٩٩٠. فبعد أن أعلنت تأييد بلادي المطلق للموقف الدولي من احتلال العراق

للكويت، والتزام لبنان جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الصدد، عدت فقلت:

«ولكننا إذ نذكر قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد، ولا سيما القرار الذي قضى بعقوبات دولية ضد العراق، ردعاً له عن عدوانه، لا يسعنا إلا أن نعود إلى التذكير بحال لبنان في ما يتعرض له من عدوان منذ العام ١٩٧٨ على يد إسرائيل، التي تضرب بقرارات مجلس الأمن عرض الحائط، وقد انقضى على صدور القرار ٤٢٥ ما يزيد على الاثنتي عشرة سنة من غير تنفيذ، وكذلك كان مصير قرارات عديدة أخرى صدرت لاحقاً عن مجلس الأمن.

«لذلك فكما نحن نؤيد قرار مجلس الأمن القاضي بفرض العقوبات على العراق لاحتلالها الكويت، فقد طالبنا في الماضي تكراراً، ونطالب اليوم، بتطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على إسرائيل لاستمرارها في احتلال أرض لبنانية... ونحن إذ ندعو إلى ذلك فإنما نعرب عن إيماننا بأن المنظمة الدولية يجب أن تبقى هي الملاذ الطبيعي للأمم التي تتعرض للعدوان. وإذا كنا نحترم قراراتها فذلك لأننا نراهن على عدالة أحكامها. فلا يجوز أن يقاس العدل الدولي بمقياسين أو أن يُكال بكيلين».

لا بل وكان في موقف لبنان شيء من الربط الضمني مع قضية فلسطين أيضاً، وذلك حيث جاء في خطابي أمام الأمم المتحدة: «وبعد، فنحن لا نستطيع أن نذكر أنفسنا من غير أن نذكر فلسطين... إن حق الفلسطيني في تقرير مصيره الوطني هو حق بديهي من حقوق الإنسان على أرضه... إن سجلات الأمم المتحدة تغصّ بكثرة القرارات المتخذة في شأن قضية فلسطين.

«أما آن الأوان لتُقدم المنظمة الدولية على خطوات عملية فاعلة وحاسمة لحمل إسرائيل، الدولة المعتدية، على الانصياع لقراراتها في هذه القضية»؟

وختاماً... قرأت مقالاً في جريدة «وول ستريت جرنال» الأميركية

بتـاريخ ١٩٩١/٣/١١ (ص ٦) بقلم دانيـال بايبس، لفتتني فيـه فاتحتـه وخاتمته بما ينطويان عليه من معانٍ معبّرة:

جاء في فاتحة المقال: «الرئيس بوش جعل الأمر رسميًّا: إن سعي صدام حسين لربط الكويت بفلسطين أضحى الآن، عمليًّا، سياسة أميركية أيضاً. هذا ما أعلنه الرئيس (الأميركي) الأربعاء الماضي (١٩٩١/٣/٦) عندما أدلى بتصريحين مهمين حول الشرق الأوسط، وذلك حيث قال أولاً إن الحـرب انتهت، وثانيـاً إن الـوقت قـد حـان لإنهـاء الصـراع العـربي - الإسرائيلي»[1].

وجاء في خاتمة المقال: «إن من تريد الآلهة تدميره، تعمد أولاً إلى إغرائه لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي».

(١) مقال منشور في جريدة الاتحاد الظبيانية.

منذ أن طُرحت فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط قيد التداول في السبعينات، والسؤال حول مشاركة لبنان فيه مطروح للنقاش. وكثيراً ما كان النقاش يدور حول محورين: الأول يتعلق بمبدأ المشاركة في المؤتمر، والثاني يتعلق بموضوع المشاركة وما إذا كان من مصلحة لبنان إدراج قضيته أو أي جانب من هذه القضية على جدول أعمال مؤتمر دولي أو إقليمي يُعنى بقضية المنطقة.

كان بعض الزعماء اللبنانيين منذ بداية الأحداث يدعون إلى تدويل القضية اللبنانية، وكنا بين الذين عارضوا هذا الموقف معارضةً شديدة خشية أن تؤدي هذه الخطوة إلى تدويل الحل، أي أننا كنا نحاذر أن يكون التدويل سبباً لتعقيد الأزمة بإقحام عوامل خارجية جديدة فيها، فتغدو محكومة باعتبارات وسياسات وعوامل لا علاقة مباشرة لها بالواقع اللبناني، وتغدو الأرض اللبنانية مجدداً ساحة صراع مفتوح بين القوى الإقليمية والدولية حول قضايا لا شأن للبنان مباشرةً بها.

كنا في بداية الأحداث من المعارضين حتى لتعريب الأزمة لاعتبارات مماثلة وإنما على المستوى العربي. ولكن تطورات الأزمة سرعان ما دفعت إلى تعريبها. فطُرحت القضية اللبنانية من مختلف جوانبها على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية والقمم العربية المتعاقبة. فكانت القمة المصغرة في

الرياض، والتي شارك فيها لبنان إلى جانب سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وكانت القمة الموسعة في القاهرة بعد نحو أسبوع، في شهر تشرين الأول (أوكتـوبر) ١٩٧٦. وكان مؤتمر لوزراء خارجية الدول المعنية بقوات الردع العربية في بيت الدين، لبنان، في عام ١٩٧٨. وكانت الأزمة اللبنانية من المواضيع التي تطرقت إليها مؤتمرات القمة العربية جميعـاً منذ ذلـك الحين. ولكنها كانت الموضوع الأساسي على جدول أعمال أول قمة عُقدت في تونس بعد انتقال الأمانة العامة للجامعة العربية إلى العاصمة التونسية في عام ١٩٧٩.

وكان مؤتمر قمة الدار البيضاء منطلقاً لتحرك عربي فاعل وحاسم أدى في نهاية المطاف إلى اللقاء النيابي اللبناني في الطائف، والذي تمخّض عنه مشروع الحل للأزمة اللبنانية في ما عُرف بوثيقة الوفاق الوطني. وكان الفضل في إنجاز هذه الخطوة المفصلية للجهود التي بذلتها اللجنة العربية الثلاثية العليا المنبثقة من قمة الدار البيضاء، بدعمٍ مباشر من سوريا.

وكانت الأزمة قبل ذلك قد وُضعت قيد العناية العربية الفائقة بتشكيل لجنة عربية سداسية برئاسة وزير خارجية الكويت. فقامت بجهودٍ مشهودة مهّدت الطريق أمام قيام اللجنة العربية العليا.

وهكذا، بعد تعريب الأزمة كان تعريب الحل.

ومع كل الحذر الذي كُنّا دوماً نبديه حيال احتمالات التدويل، فـإن تطورات الأزمة دفعت أيضاً في اتجاه التدويل. فلم يكن بـد عند اجتيـاح إسرائيل لجنوب لبنان في عام ١٩٧٨، من اللجوء إلى مجلس الأمن، فصدر القرار ٤٢٥ الذي ما فتىء يشكل سلاح لبنان الأمضى في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية.

أما سائر جوانب الأزمة اللبنانية فلم تلقَ من التدويل أكثر من الملامسة العامة والسطحية. ولعلّ الموضوع الذي استقطب أكثر المواقف المعلنة من دول ومجموعات معينة هو الدعوة لخروج «القوات الغريبة كافة» من لبنان.

وكان معروفاً أنَّ الاستهداف المبطن لهذه الدعوة كان للقوات العربية السورية العاملة في لبنان، وهو موقف سياسي كان يرتبط بمتغيرات العلاقة بين الدولة السورية والدول التي تبنّت تلك الدعوة أكثر مما كان يرتبط بالواقع اللبناني أو بالمصلحة اللبنانية. وكان واضحاً أن القصد من ذلك الموقف في تواقيت إعلانه مجاراة القائد السابق للجيش العماد ميشال عون في حركته وبالتالي تشجيعه.

كانت مثل هذه المواقف الدولية تتكرر برغم الردود والإيضاحات التي كُنّا نطلقها بالقول إنَّ الموازاة بين الوجود العربي السوري في لبنان والاحتلال الاسرائيلي للأرض اللبنانية في الجنوب لا تجوز في حال من الأحوال، وكذلك بالتأكيد على أنَّ الوجود السوري كان وجوداً شرعيًّا نظراً لاقترانه بقرارات عربية على مستوى القمّة (مؤتمر قمّة القاهرة ومؤتمر قمّة فاس)، ونظراً لكونه نشأ بناءً على قراراتٍ ومواقف رسمية لبنانية صادرة عن جهاتٍ مسؤولة. ولقد حُسم هذا الأمر في شكل واضح وقاطع في اتفاق الطائف بين النواب اللبنانيين.

ومع عودة الحديث عن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، في أعقاب حرب الخليج في عام ١٩٩٠، عاد الاهتمام في لبنان يتمحور حول الموقف الذي يقتضي أن يتخذه لبنان من هذا المؤتمر فيما لو انعقد.

سئل وزير خارجية لبنان في لقاءٍ عقده مع الصحافيين اللبنانيين في باريس، خلال زيارة رسمية قام بها إلى فرنسا، عن موقف لبنان من تصريحٍ أدلى به أحد كبار المسؤولين الفرنسيين والذي قال فيه: إنَّ فرنسا ستدعم إدراج موضوع لبنان على جدول أعمال المؤتمر الدولي العتيد. فجاء جواب وزير خارجية لبنان باسم الحكومة اللبنانية يفيد أنَّ الجانب الوحيد من الأزمة اللبنانية الذي ينبغي طرحه على المؤتمر الدولي هو الجانب المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ لبنانية في الجنوب. أما الجانب الداخلي فقد تمت معالجته في اتفاق الطائف فلم يعد ثمة داعٍ لمناقشته في أي محفلٍ دولي.

ولقد كرر وزير الخارجية اللبنانية هذا الموقف في حديثٍ له مع جريدة اللواء بتاريخ ١٨/٤/١٩٩١، فقال: «ما دامت للبنان أرض محتلة فهو معنيٌّ بأية مفاوضات تجري لاسترجاع هذه الأرض»، ثم أردف قائلاً، ردًّا على سؤالٍ آخر حول مصير القرار ٤٢٥ إذا ما شارك لبنان في المؤتمر الدولي: «إذا كان هناك تخوف من أن يخسر لبنان شيئاً لديه، فهذا التخوف ليس في مكانه. فلبنان لديه القرار ٤٢٥ والمؤتمر الدولي لا يستطيع إلغاءه».

ولقد أدلينا في حينه بتعليقٍ على هذا الموقف قلنا فيه أن ليس من مصلحة لبنان على الإطلاق إدراج موضوعه على جدول أعمال المؤتمر الدولي من أية زاويةٍ من الزوايا. ذلك لأن الموضوع في شقه الداخلي، كما أشار وزير الخارجية، هو قيد المعالجة في إطار اتفاق الطائف، الذي أضحت مندرجاته الإصلاحية جزءاً من الدستور اللبناني، وقطعت سائر مندرجاته شوطاً بعيداً على طريق التنفيذ، وكانت آخر خطوة مهمة منفّذة في هذا السبيل حل الميليشيات وجمع الأسلحة والذخائر منها ونشر الجيش اللبناني في سائر المناطق اللبنانية، اللهم إلا ذلك الجزء من الجنوب الذي ما زال يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الشقيقة سوريا، بما في ذلك ما يتصل بانتشار القوات العربية السورية العاملة في لبنان، فهناك أيضاً، كما جاء على لسان وزير الخارجية، نصوص ضمن اتفاق الطائف ترعى هذا الأمر. ومن المفترض أن تعمل الحكومة اللبنانية على ترجمتها عمليًا ضمن الإطار المحدد في هذا الاتفاق.

وأما التصدي للاحتلال الإسرائيلي فله في نظرنا، خلافاً لقول وزير الخارجية، طريق واحدة، هي تطبيق القرار ٤٢٥، الذي صدر عن أعلى مرجع دولي قبل ثلاث عشرة سنة، والذي قضى بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات الاحتلال الإسرائيلي من الجنوب اللبناني.

فإذا ارتضى لبنان إدراج موضوع الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان على جدول أعمال المؤتمر الدولي المرتقب، كما يوحي كلام وزير خارجية

لبنان، فإنَّ ذلك سيكون بمثابة التخلي عن القرار ٤٢٥ وما يتضمنه من إلزام بالانسحاب الفوري وغير المشروط. فما الداعي لعرض الموضوع على مؤتمر دولي إذا لم يكن للبنان مصلحة في إعادة النظر في مضمون القرار الدولي، أو إذا لم يكن للبنان مصلحة في ربط تنفيذ هذا القرار بأي من المواضيع التي سوف يتضمنها جدول أعمال المؤتمر؟ ما دام القرار الدولي يقضي بالانسحاب بلا شروط. فعلامَ يفاوض لبنان في المؤتمر الدولي؟

ولنذكر أن موضوع المؤتمر الدولي العتيد سوف يتمحور حول قرارين صادرين عن مجلس الأمن هما: القرار ٢٤٢ للعام ١٩٦٧ والقرار ٣٣٨ للعام ١٩٧٣. الأول صدر لمعالجة الوضع الناجم عن حرب حزيران (يونيه) ١٩٦٧، والثاني لمعالجة الوضع الناجم عن حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣. ولبنان لم يشارك عمليًّا في أي من الحربين، وقد احتُلت أرضه خلال الاجتياح الذي قامت به إسرائيل في عام ١٩٧٨، ثم في حربها الشاملة على لبنان في عام ١٩٨٢. فلا علاقة مباشرة بين قضية لبنان مع إسرائيل وموضوع المؤتمر العتيد.

ولو سلّمنا بضرورة عرض قضية الاحتلال الإسرائيلي للجنوب على المؤتمر الدولي، فإننا بذلك إنما نجازف بنقض، أو ربما تسفيه، سياسة لبنان الرسمية في مواجهة هذا الاحتلال منذ كان، أي عبر السنوات الثلاث عشرة المنصرمة. فلبنان لم يترك مناسبة إلا طالب فيها بتنفيذ القرار ٤٢٥ انطلاقاً من كونه يقضي بالانسحاب الإسرائيلي فوراً ومن غير شروط. فإذا كان تنفيذ هذا القرار يستوجب فعلاً المناقشة في مؤتمر دولي قبل تنفيذه، فلقد كان حريًّا بالحكومة اللبنانية المطالبة بعقد مؤتمر دولي بدلاً من المطالبة المباشرة بتنفيذ القرار. فهل كانت الحكومة، لا بل هل كُنّا جميعاً ونحن في سدّة المسؤولية، نخدع الناس في المطالبة بتنفيذ القرار الدولي فيما المطلوب عقد مؤتمر دولي؟ معاذ الله.

فالواقع الذي لا مواربة فيه أن القرار الدولي يدعو إلى الانسحاب الفوري غير المشروط، وهو تالياً لا يستوجب المناقشة في مؤتمر دولي. ولقد

جرت في الماضي عملياً محاولات لتنفيذه ولكنها باءت بالفشل. كان ذلك في عام ١٩٧٨ عندما بادرت الحكومة اللبنانية إلى إرسال كتيبةٍ من الجيش اللبناني إلى الجنوب عبر القطاع الشرقي فتوقفت العملية عند بلدة كوكبا بعدما تصدت لها إسرائيل والقوات العميلة لها بقيادة سعد حداد. وكان ذلك مرة أخرى في عام ١٩٧٩ عندما أرسلت الحكومة كتيبة أخرى عبر الخط الساحلي فتوقفت العملية في أرزون تحت وطأة القصف الذي تعرضت له الوحدة العسكرية من جانب قوات الاحتلال وعملائها.

(عاد وزير الخارجية فوقع في إشكال فيما بعد، إذ قال في حديث لمجلة الشعلة بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٧: «لبنان سيرفض رفضاً قاطعاً أن يُفاوض على القرار ٤٢٥ لقاء ثمن، ولكنه لا يستطيع أن يرفض المفاوضة على تنفيذ القرار، لأنه سيكون عندئذٍ ممتنعاً عن طلب تنفيذه». فكيف تكون المفاوضة على تنفيذ قرار يدعو إلى انسحاب فوري وغير مشروط؟ فتنفيذ القرار حق للبنان على مجلس الأمن، كما كان الأمر في صدد تنفيذ القرار المتعلق باجتياح العراق للكويت، ولا شأن للمؤتمر الدولي به).

ولكن اعتراضنا على إدراج موضوع لبنان على جدول أعمال المؤتمر الدولي لا يعني من قريب أو بعيد أن لبنان يجب ألا يشارك في المؤتمر. إننا نُحبّذ المشاركة وندعو إليها. وهذا ما يجب أن يكون واضحاً جليًّا لا لبس فيه.

إننا نرى أن من الطبيعي أن يشارك لبنان في مؤتمر يبحث في قضية فلسطين، لأنها قضية العرب المركزية، ونحن بالتالي معنيون بها.

ونحن أيضاً معنيون بقضية السلام في المنطقة التي نحن جزء منها. فبيننا وبين إسرائيل اتفاق هدنة. فليس من الطبيعي أن يعقد سلام دائم بين العرب وإسرائيل ولا يكون لبنان طرفاً فيه.

نقول هذا ونردف: إن الصيغة التي يطرحها وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية جيمس بايكر، أي صيغة اللقاء الإقليمي الذي يتفرع إلى محادثاتٍ ثنائية بين إسرائيل وكل من الدول العربية المجاورة (حول المشاكل

الإقليمية أو الحدودية لكل من هذه الدول مع الدولة العبرية) يجب أن يحاذر لبنان الانزلاق من خلالها إلى الخوض في محادثات ثنائية مع إسرائيل. فمشكلة لبنان الثنائية مع إسرائيل يجب ألا يكون هناك أي تفكير في حلها عن غير طريق تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بالانسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط. فمضمون هذا القرار لا يحتمل المناقشة أو المفاوضة أو المساومة.

خلاصة الموقف

نوجز موقفنا من المشاركة في المؤتمر الدولي المرتقب بالنقاط الآتية:

أولاً: ليس من مصلحة لبنان على الإطلاق إدراج موضوعه على جدول أعمال المؤتمر الدولي من أية زاوية من الزوايا. ذلك لأن الموضوع في شقه الداخلي هو قيد المعالجة في إطار وثيقة الوفاق الوطني ولا داعي إلى مناقشته مجدداً مع أطراف أخرى. وأما التصدي للاحتلال الإسرائيلي في الجنوب فله في نظرنا طريق واحدة، هي تطبيق القرار ٤٢٥ الذي صدر عن أعلى مرجع دولي وقضى بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات الاحتلال من الأراضي اللبنانية. فإذا ارتضى لبنان إدراج موضوع الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية على جدول أعمال المؤتمر المرتقب، فإن ذلك سيكون بمثابة التخلّي عن القرار ٤٢٥ وما يتضمنه من إلزام بالانسحاب الفوري وغير المشروط.

ثانياً: ليس من مصلحة لبنان على الإطلاق الدخول في محادثات ثنائية مع إسرائيل، ذلك لأن مثل هذه المحادثات لا بد أن تؤدّي إلى طرح موضوع لبنان في جانب من جوانبه، الأمر الذي سيفضي إلى التسليم بربط قضية لبنان بأزمة المنطقة ومن ثَم التفريط بالقرار ٤٢٥.

ثالثاً: هناك حالة واحدة يصبح فيها لزاماً على لبنان المشاركة في المؤتمر الدولي، وهي الحالة التي لا يكون لبنان فيها مطالباً بإجراء محادثات ثنائية مع إسرائيل ولا يكون فيها موضوع لبنان مدرجاً على جدول أعمال المؤتمر، وإنما يكون جدول الأعمال معدًّا لمعالجة قضايا تمسّ مصير لبنان

القومي في الصميم. ويحضرنا من هذه القضايا اثنتان: قضية فلسطين وقضية السلام في المنطقة، وهما بلا شك مترابطتان.

أما قضية فلسطين فهي قضية العرب المركزية ونحن بالتالي معنيون بها، ومن الطبيعي أن نشارك في أي مؤتمر يبحث هذه القضية. وهذا فضلاً عن أن لبنان يستضيف عدداً كبيراً من الإخوة الفلسطينيين، فلا يجوز أن يُقرر مصيرهم بمعزل عنه.

وأما قضية السلام في المنطقة فعلينا أن نذكر أن بين لبنان وإسرائيل اتفاقية هدنة. فإذا كان المؤتمر الدولي سينتهي في يوم من الأيام إلى عقد سلام بين العرب وإسرائيل فإن لبنان لا يجوز أن يبقى خارجه. فلبنان جزء من المنطقة العربية، ولا نستطيع أن نتصور احتمال بقاء لبنان وحده من دون سائر العرب محتفظاً باتفاق هدنة مع إسرائيل فيما الآخرون يدخلون في سلام معها.

إن موقف لبنان من المشاركة في المؤتمر الدولي هو في منتهى الدقة، ويجب أن يكون محكوماً بكل الاعتبارات الآنفة الذكر. وقد يجد لبنان نفسه مضطراً إلى السعي لتقنين مشاركته بحيث لا يدخل إلا عندما يبلغ المؤتمر مرحلة البحث في المواضيع القومية التي تهمه، على أن يواصل العمل في هذه الأثناء على مطالبة الأمم المتحدة بتطبيق القرار ٤٢٥.

أما الغلو في التبسيط في هذا الشأن فغير مقبول. فليس من المسموح التهافت على قبول المشاركة من غير اعتبار للشروط التي تضمن مصلحة لبنان من الزاويتين الوطنية والقومية، كما ليس من الواقعية في شيء اختصار الجواب بنعم أو بلا، وتصنيف الناس بين مؤيد ومعارض للمشاركة تبعاً لذلك. فالموقف المسؤول من قضية على هذا المستوى من الأهمية يفترض الانفتاح والحذر في آن معاً. ولا يجوز لنا في هذه المسألة إلا وقوف الموقف المسؤول[1].

---

(١) مقال كُتب أصلاً لمجلة المجلة، في ١٩٩١/٥/١٠، ثم ضُمّت إلى نصه بعض الإضافات التي أملتها المستجدات.

٢ ـ أوراق شخصيّة

٢٦ وَرقةٌ مِنَ المَاضي: القتل الأعمى

صباح الأربعاء في ١٩٩١/٣/٢٠ انفجرت سيارة مفخخة في محلة أنطلياس، من ضواحي بيروت، فيما كان وزير الدفاع الوطني اللبناني ميشال المر يعبر في سيارته متوجهاً إلى بيروت، قادماً من قريته في أعالي الجبل، ليشارك في اجتماع مجلس الوزراء الذي كان انعقاده مقرراً في وقت لاحق ذلك النهار. فكانت حصيلة الحادث لا أقل من تسعة قتلى، بينهم أحد أفراد الجيش المرافقين للوزير، وبضعة عشر جريحاً، واحتراق سيارات كثيرة كانت متوقفة على جانبي الطريق، ودماراً هائلاً في المباني المجاورة. أما الوزير فقد رفقت به العناية الإلّهية فكان نصيبه، وهو داخل سيارة مصفحة، صدمة طفيفة في الرأس لم تحل بينه وبين متابعة السير وحضور الساعة الأولى من جلسة مجلس الوزراء. فالحمدلله الذي حفظ لبنان من مضاعفات وشرور لا سبيل للتكهن بها. ورحم الله من خطفته يد الغدر والجبانة.

هذه الحادثة استحضرت في وجداني، وأكاد أقول أمام ناظريّ، صورة حيّة عن حادثة مماثلة كنتُ شخصيًّا هدفاً لها قبل سبعة أعوام. وعبْر لحظات خاطفة عشتُ مجدداً كابوس التجربة الرهيبة التي تعرضتُ لها بكل فظاعتها وأهوالها وفواجعها.

كنتُ صبيحة الخامس من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤ في الطريق متوجهاً صوب المسكن الذي كان يقطنه مؤقتاً آنذاك مفتي الجمهورية المغفور له

الشيخ حسن خالد على ربوة الروشة المطلّة على البحر الوادع الأزرق، لاصطحابه في أول أيام عيد الأضحى إلى مسجد الإمام علي. فالعرف المألوف في لبنان جرى على مرافقة رئيس الوزراء مفتي الجمهورية إلى الصلاة في أول أيام العيد.

كنتُ أستقلّ سيارتي الخاصة في موكب رسمي يتقدمه عنصران من قوى الأمن الداخلي على درّاجين ناريتين. هكذا درجت العادة في كل مناسبة رسمية يمثل فيها أي مسؤول رئيس مجلس الوزراء، وكان المغفور له الرئيس رشيد كرامي، وكنتُ وزيراً للتربية الوطنية في حكومته الحديثة العهد، قد يمّم شطر مسقط رأسه، طرابلس، لقضاء عطلة العيد. فكلفني مرافقة مفتي الجمهورية نيابة عنه إلى صلاة العيد.

لم يُعرف عني، طيلة وجودي في سدّة رئاسة مجلس الوزراء على امتداد أربع سنوات تقريباً في عهد الرئيس الياس سركيس، أنني كنتُ أستسيغ المراسم التظاهرية، أو أنني استمرىء المواكب الاستعراضية، فكنتُ دوماً أكتفي بسيارة عسكرية لقوى الأمن تتقدم الرتل وسيارة مماثلة تسير في مؤخرته. ولكن سوء طالع ذينك المسكينين أن التعليمات صدرت لهما بمواكبتي من غير علمي، ربما ممن كان يألف تشكيل مثل هذه المواكبات المثيرة، ولم يكن يعرف بمزاجي. فلما هبطتُ من منزلي لأستقلّ سيارتي، شاهدتُ الدرّاجين، فلم أعترض على وجودهما خشية الإساءة إليهما أو المسّ بكرامتهما.

فما إن وصل الموكب إلى منطقة الروشة، على مسافة لا تزيد عن مئتي متر عن المكان الذي كنتُ أقصد، حتى وقع الانفجار المروّع. فكأنما أبواب جهنم فُتحت.

لا أذكر أنني سمعتُ دويّ الانفجار. لعل حدّة الصوت كانت أعلى مما تستوعب مسامع البشر. وكانت هنيهة وجيزة جدًا لم أدرِ ما حصل تماماً. كأنما وقعتُ للحظة عابرة، ربما لثانية، في ما يشبه الغيبوبة. فما شعرت إلا وأنا أحدّق النظر قدّامي، عبر النافذة الأمامية للسيارة، فصُوّر لي للوهلة

الأولى أن السيارة تتقدم منقادة على هواها إلى حمأة لهب هائل يسدّ أفق البصر.

خُيِّل إليّ تلك اللحظة وكأنما كنا نقترب من جدار نار مستعرة ونوشك على اقتحامه. فصرختُ بأعلى صوتي في سائق السيارة، وكان من رجال الأمن الأوفياء المرافقين لي: «توقف يا أحمد. أما ترى أين أنت ذاهب بنا؟» ولكن أحمد لم يكن يسمعني. فلم يلبث أن طأطأ رأسه وهوى بجسمه يميناً. كانت روح أحمد الحاج شحادة قد فاضت، رحمه الله.

كان بجانب أحمد مرافق آخر من قوى الأمن. فصرختُ فيه: «ماذا جرى يا وفيق؟ عليك بأحمد». ولم يكن وفيق العاكوم قد أصيب بأذى خطير، فبادرني بالقول: «هذا انفجار كان يستهدفنا. أنا سأهتم بأحمد. عليك أنت أن تغادر السيارة سريعاً وتنصرف».

زحفتُ من الجانب الأيمن من المقعد الخلفي إلى الجانب الآخر، تجنباً للنار التي كانت تزأر متأججة على مسافة قصيرة إلى يمين السيارة. وجدتُ وفيق ينتظرني، ففتح لي باب السيارة وترجلتُ وسط طوفان من الدخان الكثيف الأسود يلفّ محيط السيارة. فصفعني لفح الهواء الساخن الذي كانت تنفثه النيران المشتعلة. لم يخطر ببالي تلك اللحظة الرهيبة أنني كنتُ سعيد الحظ لكون عصف الانفجار، الذي شوّه وعطّل الكثير من أجزاء السيارة، لم يرتج بابها ففتح بلا أدنى صعوبة.

هرعتُ عند ترجّلي من السيارة إلى الجانب الأيسر من الشارع، وهو الجانب المطل على البحر. كان وفيق ما زال يلازمني فدفعتُه دفعاً في اتجاه السيارة للاهتمام برفيقه أحمد. وكنتُ في تلك اللحظة أشعر بعناء شديد، بضيقٍ في الأنفاس، أكاد أختنق. كان هذا نصيبي من الحادث. فقد عَبَبْتُ من لفح النار والدخان ما أطلق في صدري نوبة ربو في غاية الحدة. وأنا من الذين يستحكم بهم هذا الوافد الخانق بصورة شبه متواصلة منذ الطفولة. فأحسست بالوهن يدبّ في ركبتيّ، وأنني على وشك السقوط أرضاً. فإذا بي ألمح فتى يافعاً، ربما في السادسة أو السابعة عشرة من عمره، مُدْبراً عني،

على بعد أقل من عشرين خطوة مني كأنما يتأهب للهرع نـأياً عن مسـرح الحادث.

استجمعت كل ما تبقى لي من قوة لأناديه، ذاكراً اسمي. فإذا به يجمد للتوّ في مكانه، ويستدير نحوي، ليخفّ من ثم كلمح البصر إليّ، ويلفّني بذراعيه باذلاً كل ما في طاقته ليحول دون وقوعي أرضاً. وراح يصيح بلهفة من جوارحه مستغيثاً حيث لا حركة إلا من اللهب الذي خلفته الحادثة. وما هي إلا لحظات حتى كانت سيارة صغيرة تمرّ وفيها سائقها ورفيق إلى جانبه. صاح به الفتى صيحة الملهوف فتوقف والتقطنا وتوجّه بنا إلى المستشفى.

قيل لي فيما بعد إن التفجير يجب أن يكـون حصل لاسلكيًّا، وإن المرجّح أن منفّذي العملية كانوا يرتقبون مجيئي من داخل سيارة، ومعهم جهاز الإرسال الصاعق. وذهب الظن بأحد المحققين إلى حد القول بـأن السيارة التي التقطتني قد تكون هي سيارة الجناة. نفـذوا المهمة المـوكلة إليهم بإتمام التفجير واكتفوا بذلك القدر عندما شاهدوني. والله أعلم.

ظل الفتى الشهم يضمّني إليه طيلة الرحلة الطويلة المضنية، التي ربما لم تستغرق أكثر من خمس دقائق، إلى مستشفى الجامعة الأميركيـة وكان طوال الطريق يردد حادباً عليّ: يا حبيبي. فـاستلمني في مركـز الطوارىء أطباء شبان وممرضات. وأمدّوني بالإسعافات الأولية الضرورية إلى أن حضر طبيبي وصديقي الدكتور فريد فليحان، فحقن شريان ساعدي بأقوى جرعة ممكنة من محلول الكورتيزون وسائر عقاقير الربو، لينقلني من ثَم إلى داخل المستشفى حيث مكثتُ ثلاثة أيام قيد المعالجة من نوبة الربو الحادة التي دهمتني. ولكنني بعناية الله لم أُصب بخدش واحد في جسمي من جـرّاء الحادث المروّع.

أمـا الفتى الشهم الذي أنقـذ حياتي، فقـد توارى عن الأنـظار بعد تسليمي إلى مركز الطوارىء. ولكنني بعد حين عدتُ فالتقيته إذ زارني في منزلي مع والده. إنه هلال عاصي، من بلدة أنصار الجنوبية، وكان لحظة وقوع الحادث قادماً لمبـاشرة عمله اليـومي لدى مـطعم نصر، الـذي وقع

الانفجار قبالته. وبعد ذلك تكررت زيارات الفتى الطيب لي، وتوثقت العلاقة بيننا. وهو الآن يقيم في دبي، يعمل في إحدى مستشفياتها صانعاً للحلوى. بارك الله فيه ووفقه في حله وترحاله. إن أمثاله من ذوي النخوة والأريحية يحملونك على الإيمان بإنسانية الإنسان في مجتمعنا وبأصالته.

وقع الانفجار في الصباح الباكر حينما كانت الطريق شبه خالية من الناس. فاقتصرت حصيلته على استشهاد مرافقي أحمد، وعنصرين من قوى الأمن هما اللذان كانا يتقدمان الموكب على درّاجتين ناريتين، أحدهما اشتعلت به النار، وسيدة مسكينة كانت على شرفة منزلها فقذفها عصف الانفجار إلى قارعة الطريق. هذا بالإضافة إلى عدد من الجرحى ودمار مريع. وخرج مرافقي الآخر، وفيق، من السيارة والحمد لله سالماً إلاّ من بعض الجروح السطحية بفعل تناثر الزجاج وخلافه، وقد حمل جثمان رفيقه إلى برّاد المستشفى.

كُتمت عني حصيلة الحادث الإجرامي لساعات. وعندما تبلغت مصرع مرافقي والدراجين بكيتُ كثيراً. شعرتُ كالمسؤول عن مصيرهم. رحمهم الله جميعاً.

هذا الحادث الإجرامي المروّع، وحوادث كثيرة مثله، إنما تدين عشوائية الحرب اللبنانية وهمجيتها. لقد نجوتُ من محاولة الاغتيال بلطف من الباري تعالى. ولكنّ سواي لم ينجُ من هذا الحادث أو من مثله. سبقت هذا الحادث وأعقبته انفجارات لا حصر لها، فحصدت العشرات، لا بل المئات، من الأبرياء الآمنين.

بعد نحو ثلاث سنوات تبلغتُ من مصادر معنية رفيعة معلومات عن هوية الذين ساهموا في التخطيط لمحاولة اغتيالي وفي تنفيذها. بعضهم كان أو أضحى فيما بعد يتبوّأ مراكز عالية، وقد استقبلتُ بعضهم في منزلي، وبعضهم ما زال يتردد عليّ. أحدهم فاتحني يوماً بما قيل عنه في هذا الصدد وأنكر أن تكون له يد في ذلك. وبين الذين عادوني في المستشفى مهنئين بالسلامة، مسؤول غير مدني كنت أكنّ له المودّة. وقد حامت حول احتمال

ضلوعه في الجريمة شبهة قوية. ولفتني آنذاك تفرده من دون سائر المهنئين بالانكباب على يديّ مقبّلاً.

قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ في القِصَاصِ حَيَاةٌ يا أُولي الألْبَابِ﴾.

لن تقوم لأمة قائمة ما دام المذنب فيها لا يحاسب على ذنبه، والمجرم لا يعاقب على جريمته. فكيف يتسلّق فيه المرتكب فوق كل ارتكاباته، لا بل فوق جثث ضحاياه، إلى أعلى المراكز وأبرز المواقع.

قيل لي فيما بعد إن عصف الانفجار قذف بالسيارة عالياً فوق الأرض قبل أن تحطّ محطمة ومعطلة. وما زلتُ أحتفظُ بالمصحف الشريف الذي كان مودعاً في درج السيارة وعليه غشاء من دماء أحمد الزكيّة. وكان في جيب سترتي، التي تركتها في السيارة عند خروجي منها، حمّالة مفاتيح ذهبية تتدلّى منها سلسلة وبطرفها لوحة صغيرة حُفرت عليها كلمات الله من آية الكرسي. فلما أُعيدت السترة إليّ لم أعثر على حمّالة المفاتيح في جيبها. وبعد أيام معدودات، زارني في منزلي في الدوحة، القابع على رأس تلة إلى الجنوب من بيروت تطل على الوادي الأخضر فالبحر، نفر من السيدات الفاضلات باسم جمعية بيت المرأة الجنوبيّة، فهنأنني بالسلامة وقدّمْنَ لي هدية لم تكن سبحان الله سوى حمالة مفاتيح من الفضّة وبطرف سلسلتها لوحة صغيرة حفرت عليها آية الكرسي.

ما شعرت بالخوف من الموت يوماً قبل هذا الحادث.

وبعده لم أعد أفقه معنى الخوف من الموت، وقد فهمتُ سرّ الحكمة في القول المأثور: إن من كتب الله له عمراً لا تُميته شدّة.

٢٧ لُعبَةٌ بِلا قَواعِد

أخي حسن

عندما وقع بصري على عنوان مقالك في «الشراع»: «سليم الحص... لماذا أنت ديكتاتور؟» خُيّل إليّ للوهلة الأولى أن في العنوان غلطة مطبعية، وأن المقصود «دكتور» وليس «ديكتاتور». وعند قراءة المقال تبيّن لي أنك أردتَ، عامداً متعمّداً، إضفاء صفة جديدة عليّ لستُ جديراً بها.

وها أنت يا حسن في سجال ديمقراطي مع ديكتاتور.

لنترك المداعبة التي حملها العنوان جانباً، ولندخل في صلب الموضوع.

الشكر لك، بدايةً، على كل ما قلته في حقّي، لأن منطلقه المحبة. فلقد أخجلت تواضعي في كثير مما قلت، وأنت به تحرجني عن الجواب.

أود في معرض الدفاع عن عزوفي عن القبول بتعييني نائباً، أن ألفت إلى جملة نقاط:

إن العزوف ليس زهداً، بدليل ما ذكرتَ أنت في مقالك، وهو أنني، عندما تقضي الضرورات الوطنية، لا أتردد في التمسك بحبل المسؤولية. فكان ذلك عندما أعلن المغفور له الرئيس الياس سركيس عزمه على

الاستقالة من رئاسة الجمهورية وطلب مني أن أتقدم باستقالة حكومتي أولاً كي يستطيع تأليف حكومة انتقالية برئاسة شخصية مارونية، أسوةً بما فعل الرئيس بشارة الخوري إذ لم يستقل إلا بعدما سلّم الحكم لحكومة انتقالية برئاسة اللواء فؤاد شهاب. فاعتذرتُ عن تلبية رغبته حتى لا تغدو السابقة غير الطبيعية عرفاً، متذرعاً بالمبادىء والأعراف والدستور.

وكان ذلك أيضاً عندما ارتضيت، بناء على رغبة اللقاء الوطني الذي انعقد في دار الفتوى إثر استشهاد المغفور له الرئيس رشيد كرامي، أن أتولّى رئاسة الحكومة وكالةً، في ظروف صعبة، ريثما يتمّ تصحيح الوضع الحكومي توافقاً بقيام حكومة جديدة. فلم يتمّ التصحيح.

وكان ذلك مجدداً عندما قررتُ سحب استقالة الحكومة التي كنت أتولى رئاستها وكالةً في شهر أيلول ١٩٨٨، في خطوة أقل ما يقال فيها إنها غير مألوفة: تلك الاستقالة التي كان الرئيس رشيد كرامي أعلنها قبيل استشهاده وبقيت ملازمة للواقع الحكومي حتى النهاية، في أغرب وضع مرت فيه حكومة في لبنان. فكتبتُ إلى رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل أبلغه سحب استقالة الحكومة، أملاً بأن يكون من شأن ذلك قطع الطريق على أي تفكير قد يراود رئيس الجمهورية لتشكيل حكومة تُسمّى انتقالية فيما لو لم يتمّ انتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل انقضاء الاستحقاق الدستوري في ١٩٨٨/٩/٢٣.

وكان ذلك مرةً أخرى عندما حلّ الاستحقاق الدستوري ولم ينتخب رئيس جديد للجمهورية فأقدم الرئيس الجميل، برغم كل التحذيرات التي وُجّهت إليه، على إعلان ما سُمي حكومة عسكرية برئاسة العماد ميشال عون. فأعلنتُ للتوّ لاشرعية الخطوة التي أقدم عليها رئيس الجمهورية واستمراري في تحمل المسئولية على رأس الحكومة التي كانت قائمة، أو ما تبقى منها.

وهكذا، فإن عزوفي ليس زهداً، وأنا الذي لم أتعفف عن التشبث

بموقعي في رئاسة الوزراء عندما دعا داعي المسؤولية الوطنية، في تقديري، إلى ذلك.

وأنا لا أرى مثل هذا الداعي الآن في مسألة التعيين النيابي. فلا مصير مجلس النواب يتوقف على تعييني، ولا مصير مبدأ التعيينات النيابية الذي قضى به اتفاق الطائف.

إن قبولي بالمنصب النيابي تعييناً أو عدم قبولي به قد يعني في نظر الأصدقاء المحبين من أمثالك علامة زيادة أو نقصان في رؤية الأفق النيابي خلال فترة من الزمن نرجو أن تكون وجيزة. ولكن ليس أكثر من ذلك. أي أن وجودي في المجلس لن يقدّم وغيابي لن يؤخر كثيراً على مستوى الإنجاز النيابي.

ثم إنني لا أكتمك ـ والأمر يبقى بيني وبينك (!) ـ أنني لا أشعر براحة في النفس لمنطق التعيين النيابي، مع أنني، مثل كثيرين سواي، أجزم بأن لا مندوحة عنه في هذه المرحلة.

فلقد أُثير حول المبدأ، مبدأ التعيين، نقاش واسع عبر وسائل الإعلام ومن خلال التراشق السياسي المتبادل.

كلنا يعلم أن استهداف مبدأ التعيين النيابي ربما كان غطاءً لاستهدافات أخرى: فمن المعترضين من كان لا يرفض مبدأ التعيين بقدر ما كان يحاول من خلال المعارضة التأثير في اختيار من سيُعينون نواباً، وفي خلفية هذه المعارضة التحفظ على أسماء متداولة معينة أو الترويج لأسماء أخرى غير متداولة.

وبين المعترضين من يعبّر في موقفه عن معارضة الحكومة في ما هي، وعلى ما هي، وفي كل ما يصدر عنها. وربما لو كان هؤلاء من المشاركين في قرار التعيين لما اعترضوا على المبدأ.

وبين المعترضين من يعارض اتفاق الطائف صيغة للحل، جملةً وتفصيلاً، فهو تالياً يرفض القواعد التي بُني عليها الاتفاق كما يرفض الكثير

من مضامين ذلك الاتفاق، ومنها مبدأ تعيين النواب لملء المقاعد الشاغرة والمقاعد المستحدثة. ولن يعتري هؤلاء الأسى فيما إذا كان إسقاط مبدأ التعيين من بين مندرجات الاتفاق سيقود إلى تداعي هيكل الاتفاق برمته.

ولا ننكر أن بين المعترضين من هو مخلص في اعتراضه، لوجه الحق كما يراه.

ولكن اللافت في أي حال، أيًّا تكن حجة المعترضين أو ذريعتهم، أن الدفاع عن مبدأ التعيين قلّما لامس جوهر المسألة، وإنما كاد ينحصر في نقطة واحدة وهي القول بأن فتح الباب أمام إعادة النظر في أي بند من بنود الاتفاق سيؤدي حتماً إلى التفريط بكل الاتفاق.

فإذا ما سُمح بتجميد العمل بالبند المتعلق بتعيين النواب، فما الذي يمنع آخرين من المطالبة بتجميد بنود أخرى، مثل حل الميليشيات وجمع السلاح، أو أي بند آخر من الاتفاق. ألا يجرّ ذلك في نهاية المطاف إلى إلغاء الطائف عمليًا؟ فهل يستطيع أحد أن يتصوّر كيف تكون الحال في لبنان من غير الطائف، أي، بعبارة أخرى، من غير اتفاق؟ وأنا الذي ما تركتُ مناسبة إلا وقلت فيها إن أهم ما في اتفاق الطائف أنه اتفاق، وبصرف النظر عن مضمونه. لقد كان اللبنانيون في حاجة إلى الاتفاق فيما بينهم، أي اتفاق. ذلك لأن من شأن الاتفاق، أي اتفاق، إنهاء الخلاف، والخلاف كان هو سبب كل بلايا لبنان، وكان هو الثغرة في جدران البيت اللبناني التي تسرّبت منها عوامل التفجير والتسعير إلى داخله من الخارج.

كل هذا صحيح. ولكن الصحيح أيضاً أن السجال الذي جرى حول مبدأ التعيين انتهى بتبرّؤ الجميع تقريباً من هذا المبدأ، ورجحت رجحاناً حاسماً الحجة القائلة بأن لا بد من التقيد بهذا النص من الاتفاق كيلا يتقوّض الاتفاق برمّته. أي أن التعيين هو الشر الذي لا بد منه مرحليًّا. فإذا كان كذلك، فلماذا أختاره لنفسي. إذا كان شرًّا لا بد منه فأنا لا أرى أن لا بد منه لي شخصيًّا. هناك سواي من خلق الله الكرام ممن ترتاح نفوسهم إلى الاستعْيان، فلماذا لا يكون التعيين من نصيبهم؟

وأذهب أبعد من ذلك، على سبيل الاسترسال في البوح بخلفية عدم ارتياحي للتسليم بفكرة تعييني نائباً، فأقول: إن تجربتي السياسية كانت قاسية، في منتهى القسوة. كانت كلها في ظل الأزمة. فلقد كانت لي سبع سنوات ونصف السنة من سني الأزمة الخمس عشرة، أي نحو نصفها، في موقع المسؤولية الأولى، في سدّة رئاسة الوزراء. وكانت أفظع تلك السنوات هي الثلاث أو الأربع الأخيرة من وجودي في الحكم، وأنا أزعم أنها كانت الأفظع في تاريخ الأزمة، وبالتالي في تاريخ لبنان على الإطلاق. كانت الممارسة السياسية خلال هذه السنوات أكثر من عقيمة. فقد كانت عاصفة، جامحة، كادت تكون بلا قواعد.

ولعلك سمعتني يا حسن أردد في مجالسي الخاصة: ليس في الدنيا لعبة بلا قواعد. إن لعبة الورق لها قواعد، وكذلك لعبة الكرة، ولعبة الشطرنج، ولعبة الملاكمة، وحتى المصارعة الحرّة، فهي ليست حرّة في المطلق. اللّهم إلا اللعبة السياسية في لبنان منذ انفجار الأحداث. فهي لم تعد لها قواعد. كل الممارسات فيها مباحة. حتى الممنوع استهدافه في المصارعة الحرَّة، بات مستباحاً في اللعبة السياسية اللبنانية. ولعل أهم ما تفتقد اللعبة السياسية من قواعد الديمقراطية، المحاسبة. فلا معنى للديمقراطية من غير محاسبة؟ وأين المحاسبة إذا كان المرء يكافأ على الكبائر؟

أنا لا أقول إنني لا أستحق قسطي من غرم هذه اللعبة الجامحة أو من غرم فلتانها، ولكنني أقول إن الظرف لم يسمح في الماضي، ولن يسمح في المرحلة الحاضرة، بتصحيح شروط اللعبة، وبخاصة في تحريك آلية المحاسبة السياسية في النظام. وأقول أيضاً إنني تحملتُ قسطي من غرم جموح اللعبة. ولو رأيتُ فائدة تُرتجى من المزيد في المرحلة الراهنة، لما تخلّفت لحظة واحدة.

إذا كانت ظروف أو عوامل معينة أملت إقرار مبدأ التعيين في اتفاق الطائف، فهذا إقرار بأن اللعبة معطّلة. ولن تستقيم اللعبة إلا بزوال تلك الظروف والعوامل، أي بزوال ما أملى مبدأ التعيين بالذات. بعبارة أخرى،

فإن الديمقراطية لن تكتسب عافيتها إلا بتطعيم النظام بآلية المحاسبة السياسية الفاعلة، ويكون ذلك بالاحتكام إلى الشعب عن طريق الانتخابات النيابية عندما تسمح الظروف بإجرائها. وحتى ذلك الحين يبقى التعيين بدلاً من ضائع. أما الضائع فهو المفتقد الأكبر في النظام، ومن شروط اللعبة.

فهل أنا ملوم إذا أبيتُ أن أكون لاعباً في لعبة معطّلة، أو على الأقل شبه معطّلة؟

إنني مثل كثرة اللبنانيين، أتطلّع إلى يوم تعود فيه القواعد إلى اللعبة. يومها تكون الديمقراطية قد اكتسبت عافيتها حقًا. وعندها يكون مجلس النواب قد ظفر بدوره الحقيقي. وحتى ذلك الحين فإن مجلس النواب في وضعه الراهن يبقى ضرورة حيوية في حياتنا الوطنية، ولكنه يبقى أيضاً وعاءً أو شكلاً أو ظاهراً لمضمون ديمقراطي كثيراً ما هو في حقيقة الأمر غائب أو ضائع.

وإلى أن تكتسب الممارسة السياسية العافية الديمقراطية كاملة، فإنني أشعر بأن ما يمكن أن أقوله داخل الندوة النيابية أستطيع قوله خارجها، ولن يكون بين الممارستين كبير فارق في حساب ما يقدّم وما يؤخّر.

وأما قولك ـ وأنا لست من الغرور بحيث أزعم ذلك ـ إن أكثرية الشعب ستكون معي حيثما حللت، فإنني أرى فيه، إذا صحّ، حجة تدعم موقفي ولا تعزز موقفك حيال تعييني نائباً. فكأنما أنت بذلك توحي بأن الأكثرية سوف تتفهم موقفي من البقاء خارج المجلس النيابي في هذه المرحلة.

وأنت تعرف أنني لم أعتزل السياسة، وإنما آثرتُ ممارستها من خارج الحكم، وأستطيع متابعتها خارج الندوة النيابية. ثم هَبْ أن مبدأ التعيين لم يرد في اتفاق الطائف، فهل كان هذا يلغي دوري ودور أمثالي في السياسة.

أرجو أن تكون، يا حسن، فهمت قصدي كما أعتقد أنني فهمت قصدك.

مع تقديري ومحبتي . . . وديكتاتوريتي[١].

---

(١) رد غير منشور على مقال في مجلة الشراع.

٢٨ مَوعِدٌ مَعَ الغَائِبَة

ها قد مرَّ عام على رحيلك يا ليلى.

كأنما كان ذلك البارحة. ما زال كل شيء في مكانه، كما غادرته: صورتك ما زالت حيث هي، تحتل كل ركن من أركان بيتك في الدوحة، وبيتك في بيروت. وما زالت كل قطعة من الأثاث العتيق الذي جمعته من كل حدب وصوب في مكانه. لم يتغيّر شيء. كل ما حولنا ينطق بلمسات يديك، الثريات المتدلية من السقوف، والسجاد الذي يكسو الأرض، والمرايا التي تتلألأ على الجدران، والمعروضات الرمزية التي تزيّن المحيط في كل زاوية وفوق كل منضدة وعلى كل حائط. كلها بقيت حيث تركتها، تتحدث في صمتها البليغ عنك.

صبيحة هذا اليوم، الذي ختم عاماً على غيابك، كان لي لقاء معك، على ضريحك. تلوتُ الفاتحة حمداً لله، الذي لا يحمد على مكروه سواه، واستمطاراً للرحمة على روحك الندية.

اعذريني يا ليلى إن كنتُ بكيت. إنك لا تحبين مشاهدتي باكياً. ولكن ما الحيلة؟ إن عيني لم تألف وجودك اسماً على حجر.

اعذريني إذا كنت للحظة أحببتُ الضريح وفوقه الحجر، لأنه مثواك. أحببته لأنه يُؤويك.

هل تذكرين يا ليلى يوم أقبلتِ عليّ لتبلغيني أنك قررتِ اعتناق الدين الحنيف الذي أدين به. فسألتُك ما إذا كنتِ قد فكّرتِ بالأمر مليًّا، وما إذا كنتِ مقتنعة بما أنتِ مقدمة عليه. فبادرتِني بالقول: «ألم يكن الزواج قراراً بيننا ملزماً بحياة واحدة»؟ وعندما كررتُ عليكِ سؤالي كان جوابك مفحماً: «لقد صمّمتُ على أن أُدفَن معك في جدث واحد».

اعذريني يا ليلى على عتاب رقيق أسوقه: شئتِ أنتِ أن تكون حياتنا واحدة، ثم تركتِني وحيداً، تؤنس وحدتي قرّة عينك وداد، ووحيدها «الطبشان»، كما كان يحلو لك أن تناديه. لقد صمدتِ طويلاً صمود الأبطال في مواجهة أعتى الظروف الصحية التي حاصرتك. أما كان بإمكانك أن تصمدي لمدة أطول كي يكون لقاؤنا اليوم على غير ما كان.

أستغفرك يا ربي. إنها مشيئتك. ولا مردّ لمشيئتك.

سبحان الذي منحكِ القدرة الخارقة على مغالبة الوجع، على قهر المرض العضال، على تحمّل الجراحة بعد الجراحة. فكانت حياتكِ كفاحاً عنيداً، كِفاحاً خالصاً لوجه المحبة كي تبقى حياتنا واحدة.

إن أنسَ يا ليلى لا أنسَ لحظة أتيتُكِ في مخدعكِ، قبلَ نحو أسبوعين من رحيلك، فيما أنتِ تغَالبين الوهن والألم. فألفيتكِ كسيرةَ النفس ربما لأول مرة في حياتنا المشتركة. ما كان هذا عهدي بكِ. وعندما تمتمتُ بعض كلمات التشجيع لك، ربما بنبرة المرتاع والملتاع، سمعتُ منك ما شجّ قلبي، وذلك إذ صفعتِني بالقول بصوت هادىء خفيض حزين: «هل من المعقول أن أبارحك بعد ملازمة دامت ٣٢ سنة»؟

بعد عام كامل من الفراق، أنا اليوم يا ليلى على موعد معك، وإلى جانبي ودادك وحفيدك.

كان هذا الموعد لا يبارح تفكيرنا، أنا ووداد، منذ أشهر عدة. فما كنا نخطط لحركة نقوم بها إلا وهذا الاستحقاق نصب أعيننا. فكل ما كنا نرتقب كان يجب أن يكون قبله أو بعده. وعندما أزف الموعد لم نكن ندري ماذا نفعل. فقررنا أن نخلو إليك، فنقضي يومنا، يومك، في بيتك، في البيت

الذي سكبتِ ذوقك الرفيع في تصميمه طولاً وعرضاً وتقطيعاً وتجميلاً، والذي شيّدتِه بتضحياتك وصبرك وحبك، حجراً حجراً.

هذا البيت، هل تذكرين كيف وُلد في تفكيرنا؟ هل تذكرين كيف أننا اختلفنا في وجهة النظر حول قبول عرضٍ تلقيتُه للعمل مستشاراً في الكويت، فكنتُ أنا محبذاً وكنتِ أنتِ رافضة ضنّاً منك بمنصبي أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت. فاحتكمنا إلى أستاذي الشيخ سعيد حمادة فأشار علينا بقبول العرض لسنة واحدة إذا كان ذلك سيمكّننا من شراء شقة خاصة بنا. فأذعنتِ للحكم. وبعد سنة كنتِ أنتِ التي طلبتِ التجديد سنة أخرى، ثم كنتِ أنتِ التي أشرتِ بالتمديد ثلاثة أشهر إضافية حتى نهاية الصيف بحيث أعود للتدريس في بداية العام الجامعي. فكان ما شئتِ. وكان أن ادّخرنا، بفضل تدبيركِ، ما يكفي لشراء أرض وبناء البيت الذي كنتِ تحلمين به، متجاوزين مشروع الشقة الذي حملنا أصلاً إلى الكويت.

نقضي اليوم في بيتك، مستودع ذاتك، لنستعيد أنسك، ورهافة حسّك، ودفء ملمسك.

أنا لا أنسى يوم ضاقت بنا الحال بعض الشيء إثر مغادرتي الحكم في المرة الأولى، فقلت أمامك، ظنّاً مني بأنني بذلك أهدّىء من روعك: «إن علينا ألا نبالي. فعند الاضطرار نستطيع في أية لحظة بيع البيت للاستعانة بحصيلته». فجاءني ردّك للتوّ جازماً بالقول: «هذا لن يكون ما دمتُ حية».

كوني يا ليلى مطمئنة: الحديقة الداخلية ما زالت حيّة بذكرك. إنك زرعتها بيديك غرسة غرسة، ورعيتها بجوارحك ورقة ورقة وزهرة زهرة فبقيتْ وفيّةً لك، خضراء مثل عينيك.

ولكن الببغاء يا ليلى مات. والكنارات ماتت. وحتى العصافير التي كانت تغرّد على الشجر حول البيت سكتت. ولم نعد نسمع للنسيم همساً بين الأغصان في الحديقة. والمنظر الجميل الذي كنت تطلّين عليه من شرفة بيتك، فتناجين الوادي الأخضر والبحر الأزرق الوادع، غدا بعدك كئيباً، موحشاً. كأنما الصخر أمسى أكثر نتوءاً وقسوة. كأنما الوادي أمسى أقل

اخضراراً ونضارة. كأنما البحر أمسى مضطرباً عكِراً. كأنما النسيم أضحى حائراً.

كل ما حولنا يا ليلى ما زال على حاله، تماماً كما غادرتِه، ولكنه مع ذلك بات أقل رونقاً، أقل جمالاً، أقل دفئاً، أقل حياةً.

عفوك يا ليلى إن كان واجب وطني قد شغلني عنك لحظة من الزمن خلال حربك مع المرض. أرجو ألا يكون حصل ذلك.

كانت أنفاسي تُحصى علي بطبيعة الحال، وأنا في سدّة المسؤولية، في ما أُقبل عليه أو أُحجم عنه خلال زمن الشدة العاصفة. كان زمن المكابدة لمغبّة ما كان يدور على غير صعيد: بسبب الانقسام المدمّر خلال فترة الفراغ في السلطة، ومن جرّاء حال التمرّد على الشرعية التي كان يتصدّرها القائد السابق للجيش، وبفعل الاقتتال الانتحاري بين فريقين في الشرقية وبين فريقين آخرين في الغربية، وبنتيجة التدهور المريع في معطيات المعيشة وفي المسار الاقتصادي والاجتماعي العام، ومن جرّاء تطورات الواقع في الجنوب تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، وبسبب التطورات الخارجية وعلاقات لبنان في الخارج وارتباطها بمعارج الأوضاع الداخلية في لبنان.

عفوك يا ليلى إن كنتُ قد قصّرت حيالَك لحظة واحدة خلال ليل أو نهار، وأرجو ألاّ أكون قد فعلت. فما كان بإمكاني إغفال شأن من كل هذه الشؤون التي وقعت على عاتقي وأنا في سدّة المسؤولية. فأنتِ أولى بالعفو عني من التاريخ، أو من الضمير الوطني، لو قصّرتُ في شأن من هذه الشؤون. وما كنت أطمع بعفو من المواطنين الطيبين الصابرين وهم على غير علم بما كنتُ أكابد إلى جانبك.

أنت في ما عانيتِ وكابدتِ شهيدة من شهداء هذا الوطن.
رحمك الله. غادرتِنا جسداً، وبقيتِ معنا روحاً.
وسنبقى على موعد كل يوم.
١٩٩١/٥/١٢

فهرس المحتويات

أوراق من ملف الأزمة

عهد القرار والهوى

في هذا الكتاب يتحدث الدكتور سليم الحص رئيس مجلس الوزراء اللبناني السابق، عن مرحلة مهمّة من تجربته في الحكم، وهي تلك الواقعة ما بين فترة توليه رئاسة الحكومة عام ١٩٨٧ إثر استشهاد الرئيس رشيد كرامي وبين إنهاء حالة التمرّد على الشرعية التي تصدّرها العماد ميشال عون القائد السابق للجيش، وما أعقبها من تنفيذ لمشروع بيروت الكبرى على يد الحكومة التي تولّى الدكتور الحص رئاستها في مستهل عهد الرئيس الياس الهراوي وفور المباشرة بتطبيق وثيقة الوفاق الوطني المعروفة باتفاق الطائف.

لقد كانت أحداث هذه المرحلة الهامة من تاريخ لبنان عرضة للكثير من التشويه والتحريف وعدم الدقة في رواية حوادثها، فقد أراد الرئيس الحص، خدمة للحقيقة التاريخية، أن يضع القارئ على حقيقة تلك المرحلة التي شهدت ذروة [illegible] الحص على [illegible] الكتاب [illegible] الواقع [illegible]

الناشر